طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

حزيران | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٣

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد صدام حسين

الاستعصاء الفلسطيني

جلسة انتخاب الرئيس لم تكن مفاجئة

القيادة القومية: ملحمة جنين علامة مضيئة

ميدان باسم صدام حسين في بلدة قصرة بالضفة الغربية

الحرب في السودان، أبعد من صراع البرهان - حميدتي

مقاربات حول مفهوم الدولة الوطنية

في ذكرى رحيل القائد المؤسس: عهد البطولة، قراءة مستمرة

في رحاب الوطن العربي الكبير

كلمة الطليعة

الاســتعصاء الفلسطيني

في تطور ملحوظ على سياقات المواجهة في فلسطين المحتلة، خاصة في الضفة الغربية، بدأ المستوطنون يتسيدون مشهداً لم يكن مألوفاً في السابق بالمستوى القائم حالياً.

إن ما يقوم به المستوطنون الصهاينة ضد المدنيين الفلسطينيين، والمحاولات المتكررة لاقتحام حرم الأقصى في القدس وقبله الحرم الإبراهيمي في الخليل، يعيد بالذاكرة ما كان يقوم به المستوطنون قبل إقامة الحركة الصهيونية لكيانها السياسي على أرض فلسطين. وفيما كان المستوطنون الذين انتظموا في عصابات إرهابية "كالهاغانا" يغيرون على السكان المدنيين بغض نظر وتشجيع من قوات الاحتلال البريطاني، لخلق مناخات ترهيب من خلال القتل والتنكيل والتدمير لدفع الفلسطينيين لمغادرة مدنهم وقراهم وتفريغها من أهلها، لأجل تمكين الصهاينة المستقدمين من كل بقاع العالم استيطان المدن والقرى التي هجّر أهلها بالقوة. فإن المشهد يتكرر اليوم مع تبدل في شخصية الجهة الراعية لعملية ترهيب المواطنين الفلسطينيين لدفعهم إلى النزوح في عملية "ترانسفير" جديد.

إن "إسرائيل"، بما هي سلطة احتلال هي التي توفر الغطاء والحماية للمستوطنين الذين ينفذون إغاراتهم على القرى وكان أفظعها تلك الذي تعرضت له قرية "ترامسعيا" وقبلها "الحوارة" وما تعرض له حرم الأقصى.

إن هذا الذي يقوم به المستوطنون في القدس وسائر مدن وقرى الضفة الغربية، سجل تطوراً نوعياً في الإرهاب والإجرام الصهيونيين بعد النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التي أوصلت قوى دينية لم تتأخر دعوتها إلى عسكرة المستوطنين وانتظامهم في تشكيلات أمنية تحت عنوان ما يسمى "بالحرس القومي". وإذا كانت هذه الدعوة لم تشق طريقها إلى الإقرار، إلا أن ما يجري على الأرض يبين أن المستوطنين يجري تسليحهم ودفعهم للقيام بأعمال الترهيب والتنكيل وبرعاية القوات النظامية، وكل ذلك لتحقيق ما تسعى إليه سلطة الاحتلال دون أن تتحمل التبعات القانونية المترتبة عليها، لأن القانون الدولي والمواثيق الدولية المعنية بإسباغ الحماية للسكان الواقعين تحت الاحتلال، تفرض على السلطة القائمة بالاحتلال توفير الحماية للسكان المدنيين، وهو الأمر غير القائم في ظل ما تشهده الضفة الغربية بكل مدنها وقراها وحتى مخيماتها.

هذه الإغارات التي يقوم بها المستوطنون والتي أدت مؤخراً إلى إحراق قرية "ترامسعيا" وهي بالأساس ليست تابعة إدارياً للسلطة الفلسطينية، سبقتها إقدام القوات النظامية على اقتحام جنين ومخيمها، وكانت شوارعها مسرحاً لمواجهة بطولية أدت إلى تدمير عدة آليات للعدو وإصابة العديد من عناصره بجراح، وهو ما يدلل أن الذي ما يقوم به العدو عبر قواته النظامية ومستوطنيه، وإن كان يروج له في تصريحات العدو وإعلامه بأنه رد على أعمال المقاومين في الأرض المحتلة على مساحة كل فلسطين، إلا أن البعد الحقيقي لهذه العمليات المنسقة هو فرض مناخ من الترهيب العام على كل مساحة الضفة الغربية لدفع سكانها إلى المغادرة والنزوح، وذلك تنفيذاً للمخطط الصهيوني الرامي إلى تهجير فلسطيني الضفة وتدمير غزة.

إن إغراق الضفة الغربية بالمستوطنات منذ تعرضها للاحتلال في الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧، أعطى الإشارة الأولية، بأن "إسرائيل" لن تنسحب من الضفة إلى الحدود التي رسّمها قرار التقسيم وما طرأ عليه من تعديلات على الأرض بفعل إجراءات القضم التي حصلت بعد ١٥ أيار ١٩٤٨. فمنذ تلك اللحظة بدأت عملية إغراق الأرض الفلسطينية بالمستوطنات تمهيداً لتهويدها واعتبارها جزءاً لا يتجزأ مما تسميه دولة الاحتلال أرض "إسرائيل التاريخية"، وأن تدمير المسجد الأقصى الذي هو في صلب المخطط الصهيوني لزعم بأنه مبني على أنقاض ما يسمى بهيكل سليمان، بدأ تنفيذه يوم أحرق سنة ١٩٦٩، وهو يتواصل اليوم بالانتهاك المتواصل لحرمه وصولاً إلى اعتصام المستوطنين في باحاته وبرعاية القوات الأمنية الصهيونية.

إن من يعي أبعاد المشروع الصهيوني واستهدافاته لا تُخفى عنه ما ترمي إليه الحركة الصهيونية. وهي إذ تعمل على اعتماد سياسة القضم والهضم، فهذه الخطة المتدرجة للاستيلاء على كل أرض فلسطين التاريخية، لن تحد من تماديها القرارات الدولية وتلك التي تنص على منع الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما على حق الشعوب بمقاومة الاحتلال وحقها في تقرير المصير. ومن غرائب الأمور أن الدول التي توفر الحماية الدولية للكيان الصهيوني، تدرج أعمال العدو سواء تلك التي تنفذها القوات العسكرية والأمنية ضد المدنيين في الأرض المحتلة بالاستعمال المفرط للقوة وتتحاشى وصفها بالأعمال الإرهابية فيما تصف مقاومة الاحتلال بالإرهاب وتُسْقط أي مشروع لقرارٍ دولي بإدانة الإجراءات الصهيونية ضد السكان الواقعين تحت الاحتلال.

إذاً، إن المراهنة على انسحاب العدو من الضفة الغربية إنفاذاً لقرارات دولية وان كانت مبهمة، هي مراهنة في غير محلها، لأن تكريس واقع الاحتلال للضفة الغربية لا يقتصر على ما يخطط العدو له ويعمل على تنفيذه وإن على مراحل وحسب، بل يمتد ليطال مواقف الدول التي توفر مظلة حماية دولية "لإسرائيل"

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، التي أبلغ رئيسها ليندون جونسون صيف سنة ١٩٦٧ للملك حسين، "أن الأرض تؤخذ إما بالشراء وما بالحرب، وان "إسرائيل"، أخذت الأرض بالحرب ولكل ثمنه". ومنذ ذاك الحين وأميركا تدعم كل إجراءات "إسرائيل" لتهويد ما تم احتلاله في حزيران. وإن اعترافها بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل مقر سفارتها إليها والتسويق لما يسمى بصفقة القرن والترويج "لاتفاقات إبراهم" والتي على أساسها تمت عمليات التطبيع مع العديد من الأنظمة العربية، ما هو إلا خطوة في سياق تنفيذ استراتيجية أميركا لتأسيس نظام إقليمي تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد.

هذا النظام يفترض أن تكون "إسرائيل" وإيران وتركيا من ركائزه. وحتى تكون هذه الدول من ركائز هذا النظام الإقليمي، يجب أن تكون العلاقات مطبّعة في ما بينها من ناحية، ومطبّعة مع كيانات المكون القومي العربي على تعدديتها من ناحية أخرى. وما يجري من اتصالات تحت الطاولة وفوقها بين هذه الدول غير العربية من جهة، وما بينها وبين دول عربية محورية من جهة ثانية، إنما تصب محصلتها في ما يرمى إليه من رسم معالم النظام الإقليمي الجديد. وإذا كانت الاتصالات جارية لتطبيع سوري- تركي برعاية روسية، وقبلها التطبيع السعودي - الإيراني الذي فتحت نوافذه برعاية صينية، فإن التطبيع الإسرائيلي- الإيراني يتم برعاية أميركية بدءاً من مقدماته في "إيران غيت" ومروراً "بعوفر غيت" (صفقة الفستق) وصولاً إلى ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني نظرياً، وبينه وإيران عملياً. وأما عن مسار التطبيع بين الكيان الصهيوني والنظام الرسمي العربي فقنواته مفتوحة على نطاق واسع وفق ما حددت آلياته اتفاقات إبراهم.

أمام هذا الواقع الذي تعيشه المنطقة العربية وما تعاني منه من إسقاطات سياسية بعد احتواء مصر واحتلال العراق وإسقاط نظامه الوطني والتدمير البنيوي الذي أصاب أكثر من ساحة عربية ووصل مشهده حالياً إلى السودان، لم يبق إلا حالة استعصاء واحدة أمام تمهيد الأرضية الكاملة لمشروع الشرق الأوسط الجديد، ألا وهي حالة الاستعصاء الفلسطيني، حيث لا يمكن تمرير هذا المشروع إلا بحل هذا الاستعصاء، والذي لا ترى "إسرائيل" سبيلا له إلا بما تسميه الوطن البديل، الذي سبق طرحه ونظّر له إيغال ألون بعد صدور القرار ٢٤٢ بسنتين. وهذا يعني، أن لا وطن للفلسطينيين ولا دولة لهم على أرض فلسطين ومهما بلغت مساحتها، بمواصفات قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ولا بمواصفات ما يسمى بحل الدولتين الذي يتم تداوله في بعض المنتديات الدولية، وما تشير إليه ما يسمى بمبادرات السلام.

إن كل المقدمات ما هو مضمر منه وما هو معلن يدلل بأن "إسرائيل"، لن تنسحب من الضفة إلا إذا استشعرت أن ثمة ميزان قوى أخذ بالتبلور وقادر على تحرير فلسطين بكاملها وعندئذٍ تُقْدِم على ترك الجزء حتى لا تطرد من الكل بالقوة.

وطالما أن المعطيات القائمة لا تشير إلى تبلور هكذا موازين قوى، فإن ليس ما يجبر "إسرائيل" على الانسحاب، وستبقى تعمل على تنفيذ استراتيجيتها التي لا خلاف عليها بين يمين أو يسار وبين ديني وعلماني، أو بين متطرف ومعتدل، إذ كل الصهاينة تحكمهم خلفية استئصال العرب من فلسطين والقذف بهم خارج حدودها التاريخية. وعندما تصنف "إسرائيل" دولة "أبارتهايد" أي دولة فصل عنصري، فإنها تصنف كدولة تديرها مؤسسات حكم بغض النظر عن الخلفية الفكرية والسياسية للحزب أو التحالف الحاكم.

إن قيام النظام الإقليمي الجديد، مرهونة نجاح خطواته الإجرائية بحل مسألة الاستعصاء الفلسطيني، وطالما لم تستطع "إسرائيل"، تنفيذ استراتيجيتها القائمة على أساس التهجير للضفة والتدمير لغزة، فإن حالة الاستعصاء تبقى قائمة. وهنا تكمن أهمية الصمود الفلسطيني في الداخل والتمسك بالأرض وعدم مغادرتها برغم كل الظروف الضاغطة.

إن المواجهات التي تخوضها جماهير فلسطين في مواجهة الصهاينة، قوات نظامية ومستوطنين، هو تطور نوعي في أعمال المقاومة، وهي التي تعيق عملياً تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية بدفع الفلسطينيين خارج فلسطين، وهذا هو عنصر الرهان عل إبقاء الصراع مع العدو صراعاً مفتوحاً على الزمن. وأمام الإصرار الصهيوني على اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، والإصرار الشعبي الفلسطيني على المقاومة بكل الأشكال المتاحة والتمسك بالأرض حتى الاستشهاد، لن يكون هناك أية إمكانية لأية ترتيبات تطبيعية بين الطرفين. وعندما تنعدم احتمالات التطبيع في فلسطين المحتلة، فإن الأمر سيؤدي إلى ارتدادات عكسية على مسار التطبيع مع النظام الرسمي العربي وجعل مشروع النظام الإقليمي الجديد يتعثر بعد اصطدامه بحاجز الاستعصاء الفلسطيني.

من هنا يمكن الجزم، بأنه من فلسطين التي بدأ منها تنفيذ مشروع الهيمنة على الوطن العربي عبر فرض واقع تقسيمي عليه، ينطلق منها مشروع إسقاط النظام الإقليمي الجديد الذي تخطط له دوائر النظام الاستعماري الجديد استناداً إلى عامل الاستعصاء الفلسطيني. وبتعثر خطوات هذا المشروع ستتوفر الأرضية لإطلاق دورة جديدة من النضال العربي تعيد إنتاج واقع عربي جديد يلبي الطموح العربي في الوحدة والتحرر الاجتماعي والقومي والتقدم والديموقراطية والتنمية القومية المستدامة.

إن عامل الاستعصاء الفلسطيني يبقى الأمل في الدفع نحو تفجير البنية الصهيونية والدفع باتجاه الهجرة العكسية، كما هو الأمل المرتجى في إعاقة وتعطيل تشكيل النظام الإقليمي الجديد بمتكآته الإقليمية وقيادته الاستراتيجية التي تتجسد اليوم بالمرجعية الأميركية.

* * * * * *

لبنانيات

طليعة لبنان:
جلسة انتخاب الرئيس لم تكن مفاجئة بنتائجها

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، أن الجلسة الثانية عشرة للمجلس، لم تكن مفاجئة بنتائجها، والمصلحة الوطنية تقتضي الإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية على قاعدة الثوابت الوطنية وإسقاط منطق التخوين المتبادل .

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه :

إن الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بعد طول انتظار لانتخاب رئيس للجمهورية، لم تكن مفاجئة بما أسفرت عنه من نتائج، لان المقدمات التي سبقت الجلسة حددت المسار العام لآلية انعقادها والتحكم بمصيرها من خلال عودة قوى المنظومة السلطوية إلى استقطابات حادة مارست بالاستناد إلى معطياتها سياسة شد عربة الدولة في اتجاه متعاكس تارة، لجهة تموضع لبنان السياسي وتقاسم الحصص، ومتوافق تارة أخرى لجهة إعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه وحماية الامتيازات الخاصة، وكأن الذي حصل حتى الآن وأدى إلى الانهيار العام وتحلل بنية الدولة، لا يعني شيئاً لمن يعمل على تقديم مصالحه الفئوية الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة، ولمن يريد أن يجعل من لبنان منصة لإدارة مشاريع توظف في خدمة أجندات إقليمية ودولية.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، والتي سبق وحددت موقف الحزب من هذا الاستحقاق الدستوري، وضرورة ملء الشغور في موقع رئاسة الجمهورية كخطوة في مسار سياسي يعيد الاعتبار للدولة انطلاقاً من إعادة تسيير مرفقها العام بكل مؤسساته الدستورية والإدارية والخدماتية، تسجل انتقادها ومعارضتها الشديدة للطريقة التي تتم فيها مقاربة هذا الاستحقاق سواء بجانبه الدستوري أو السياسي بمقدماته وسياقاته، وهي تعيد التأكيد على ما يلي .

أولاً: إن الإصلاح السياسي والاقتصادي في بنية النظام، يتطلب بالأساس وجود الدولة بكل مرافقها كي تؤدي وظيفتها في إدارة شؤون البلاد والعباد. وانه بعد تحلل الدولة بكل مؤسساتها باتت الأولوية لإعادة الاعتبار إليها كأساس يبنى عليه لإطلاق ورشة الإصلاح بكل عناوينها في حده الأدنى والتغيير في حده الأقصى، ولهذا نعتبر ملء الشغور الرئاسي المدخل الأساس لإعادة بناء الدولة وتفعيل دورها .

ثانياً: إن الدستور اللبناني، نص على انتخاب رئيس للجمهورية بحسب ما نصت عليه المادة ٧٣ من الدستور، ولم ينص على تعيينه وإخراج هذا التعيين بعملية انتخابية شكلية كما يحصل في اغلب الحالات. ولذلك فان الاتفاق المسبق على شخصية الرئيس ينطوي على أبطال ضمني لمفعول النص الدستوري، وهذا مخالف للدستور. وان الدعوة للأخذ بمبدأ الديموقراطية التوافقية وتفعيلها في موضوع انتخاب الرئاسي، وهي بالأساس بدعة من البدع الكثيرة التي تظلل الحياة السياسية اللبنانية، لا يقتصر الاستنجاد بها عند الحاجة على فريق دون آخر من قوى المنظومة السلطوية، بل يلجأ إليها كل من يجد نفسه في مأزق ويسعى لتجاوزه تحت شعار الميثاقية .

ثالثاً: إن الالتباس والغموض الذي يلف عملية انتخاب رئيس للجمهورية هو افتقار الدستور للنص الذي يفرض على المرشح لرئاسة الجمهورية أن يتقدم بترشيحه قبل بدء المهلة الدستورية التي يفترض أن ينعقد المجلس فيها لانتخاب رئيس وحسبما تنص عليه المادة ٧٣ من الدستور، وبالتالي لابد من تعديل دستوري يفرض الزام المرشح بتقديم ترشيحه قبل بدء المهلة الدستورية لدعوة المجلس للانعقاد لغاية انتخاب رئيس والا فقد الحق بذلك .

رابعاً: إن كل من جرى التصويت له في جلسة الرابع عشر من حزيران، من كان مرشحاً للاصطفافات الكبرى، أو من كان خارج هذه الاصطفافات، لا يمكن أن يكون عنواناً للمشروع الوطني الذي تقوم ركائزه على إلغاء الطائفية السياسية وكل أشكال المحاصصة والزبائنية ومحاربة الفساد بكل تعبيراته، وتطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة بحق من يخترق الدستور ويمارس سياسة النهب الموصوف للمال العام. فضلاً عن كون تركيبة المجلس الحالي، لا يمكن أن تنتج رئيساً بمواصفات وطنية من تلك التي شددت عليه انتفاضة ١٧ تشرين، وبالتالي، ولذلك فإن الرهان فيما لو كان قد تم انتخاب احد من الذين رشحتهم قوى الاصطفاف الطائفي، بأن ثمة تغيير سيحصل، إنما هو رهان في غير موضعه، لان الفائز أياً كان اسمه سيكون أسير القوى التي شكلت رافعة له لإيصاله إلى سدة الرئاسة حتى ولو كانت معطياته الشخصية مختلفة . فالقضية ليست مسألة معطيات شخصية، بل هي نتاج موازين قوى سائدة في مرحلة معينة، وعليه فإن الإصلاح بحده الأدنى والتغيير بحده الأقصى، لا يُسْقَطُ من الأعلى ومن حاملات سياسية طائفية ومذهبية، وإنما يبنى على أرضية مشروع سياسي تتوفر له حاملة وطنية، تكون قادرة على أحداث خرق في بنية النظام السياسي وخاصة سلطته التشريعية التي تنبثق منها سائر السلطات. وهذا ما يجب أن يعمل عليه من خلال مسار نضالي طويل، وتقوده القوى التي تحمل تطرح مشروعاً وطنياً ديموقراطياً للتغيير .

خامساً: اذا كان المطلوب انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد لضرورات الانتظام العام، فإن المطلوب وبدرجة أولى، أن يتقدم المرشح مع إعلان ترشيحه، برؤيته السياسية في إدارته للموقع الأول في سدة الحكم، وحتى تتم محاسبته استناداً ليس إلى ما يتعهد به في خطاب القسم، وإنما بما يتعهد به أمام الشعب الذي هو مصدر السلطات استناداً إلى برنامجه الذي على أساسه تقدم بترشحه.

سادساً: اذا كانت نتائج الجلسة الأخيرة فتحت النقاش أمام إنتاج تسوية، فهذه التسوية ليست بين مشروع وطني يمثل الطموح الشعبي بالتغيير، ومشروع آخر تحمله قوى المنظومة السلطوية، بل هي تسوية بين قوى المحاصصة على إعادة إنتاج الحالة السياسية التحاصصية لنفسها بعدما اهتزت ركائزها مع انطلاقة انتفاضة تشرين، ولذلك فإن هذه التسوية لن تنتج رئيساً بمواصفات وطنية بل رئيس تحكم أداءه توازنات. ومصالح القوى المتسيدة للمشهد السياسي والمتماهية مع قوى الخارج الدولي والإقليمي، والتي وان سجل بعضها تراجعاً في فرض خياراته استناداً إلى فائض القوة الذي يحوز عليه، إلا أنه انتقل من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع ومن موقع الإملاء إلى موقع التعطيل. وكلا الحالتين سلبيتين على ديموقراطية الحياة السياسية. لكن وفي مطلق الأحوال فإن من يطلب الذهاب إلى طاولة الحوار لإنتاج تسويات ومنها تسوية حول انتخاب رئيس للجمهورية، عليه أن يُسْقط من حسابه منطق التخوين المتبادل لحساب منطق الاعتراف الوطني المتبادل بمدلوله العام، هذا اذا كان يريد تسوية، وليس مجرد انحناء أمام عاصفة قد تهب في أية لحظة .

بيروت في ٢٠٢٣/٦/١٥

شعار صنع في لبنان لا ينطبق على انتخاب رئيس الجمهورية

بقلم المحامي حسن بيان

يكاد يكون لبنان الدولة الوحيدة في العالم، الذي لا ينص دستوره على مهل زمنية تفرض على المرشح لرئاسة الجمهورية تقديم ترشيحه تحت طائلة فقدان هذا الحق الدستوري فيما لم تراع المهل الزمنية لتقديم الترشيح. وكل ما نص عليه الدستور اللبناني في المادة ٧٣ انه قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض، فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس .

إن غياب النص الدستوري الذي يلزم المرشح للرئاسة تقديم ترشيحه قبل حلول الاستحقاق، جعل اللبنانيين لا يعرفون من هو رئيس الجمهورية الذي يتولى الرئاسة في بلد يفترض فيه أن تكون أوضاعه الدستورية منتظمة استناداً إلى آليات محددة لعملية تداول السلطة في استحقاقاتها الدستورية. وبهذا يكون لبنان حاله، كحال الدول التي تشهد انقلابات عسكرية أو ثورات تطيح بمنظومة حاكمة لمصلحة منظمة جديدة قد تكون أفضل أو أسوأ من سابقاتها.

لقد مر حتى الآن سبعة أشهر على انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون، وحتى اللحظة لم يتقدم مرشح واحد بترشيحه، لغياب النص الدستوري الذي يفرض الترشيح ضمن مهلة زمنية محددة، ومن جرى التصويت له في الجلسات التي التأمت لغاية الانتخاب، جرى التصويت له باعتباره مرشح لعديد من القوى والكتل، ولما لم ينل العدد المطلوب من الأصوات سحب اسمه من التداول. وكما كان ترشحه هو ترشيح واقعي وليس دستورياً كذلك كان انسحابه من المشهد الانتخابي .

إن المناخات التي تحيط بأجواء انتخابات رئاسة الجمهورية، في السابق كما في الوقت الحالي، تعطي الانطباع الذي يرتقي حد الثبات، بأن انتخاب رئيس للجمهورية لا تفرضه أساساً معطيات العملية الانتخابية بجانبها التقني الذي يحتسب بعدد الأصوات المطلوبة للفوز بالرئاسة، لأن المسألة ليس نصاباً عددياً لعقد الجلسة أو مثله للفوز في الدورة الأولى أو الدورات التي تلي، وإنما الأساس هو النصاب السياسي. فإذا توفر النصاب السياسي بأكثرية الثلثين، انعقدت الجلسة، وإذا توفر هذا النصاب السياسي جرت عملية الانتخاب في الدورة الأولى وتلك التي تلي. وأن لعبة النصاب العددي المطلوب توفره لجلسة الانعقاد ومن ثم دورات الانتخاب من المرة الأولى أو مما يليها، هو مجرد مسألة شكلية مطلوب توفرها لأن الدستور نص على ذلك .

وعندما يكون شغل موقع الرئاسة في ظل وضع مأزوم تتداخل فيه العوامل الداخلية بالخارجية، هو محصلة تسوية فإن شاغل موقع الرئاسة الأولى لم يكن في يوم من الأيام

منتجاً لبنانياً خالصاً، وأن الرئيس وإن انتخب في أروقة المجلس النيابي، ومن نواب يحملون الجنسية اللبنانية، فهذا الدور لا يمارسونه باعتبارهم يمثلون الشعب اللبناني ويحملون وكالة عنه كما نص الدستور نظرياً عليه، وإنما يمارسونه بصفتهم التمثيلية للقوى السياسية التي تتماهى وترتبط بصيغة أو أخرى بمراكز توجيه وتحكم خارجية. ولهذا فإن التسوية الداخلية ليست كافية لإنتاج رئيس وإنما الأساس هو التسوية الخارجية التي تُسْقط مفاعيلها على الواقع اللبناني. وكلما كانت عناصر التسوية الخارجية متشابكة، كلما كان عمليات تظهير هذه التسوية بمظهرها اللبناني معقدة. وعليه إن صناعة الرئيس ليست صناعة لبنانية ولا ينطبق عليه شعار "صنع في لبنان ."

وحتى يصح القول، بأن الرئيس يصنع في لبنان يجب توفر عاملان .

الأول، دستوري ويفرض تعديل الدستور لتحديد المهل الزمنية التي يجب على المرشحين التقدم بترشيحاتهم قبل حلول الأجل الدستوري الذي حددته المادة ٧٣ من الدستور.

الثاني، سياسي، ويقضي برفع التثقيل السياسي والأمني والاقتصادي الذي يفرضه من يرى في لبنان مجرد ساحة ومنصة لإدارة مشاريعه الذي تخدم أجندته الخاصة وأياً كانت التداعيات على الواقع اللبناني. فهؤلاء لا يهمهم إن انتخب رئيس للجمهورية في الموعد الدستوري أم لم ينتخب، وإذا كان الفراغ يؤدي إلى إضعاف دور الدولة وإلغاء وظيفتها، فهذا هو المبتغى الأساسي لأصحاب هذه المشاريع، لأنه كلما ضعف دور الدولة أو غيّب، كلما كانت الأمور أكثر ملاءمة لتحقيق مآربهم السياسية مهما طال الفراغ، وإذا ماجرت عملية إملاء هذا الفراغ فيجب أن تتم وفق الشروط التي تحقق الغايات كما لو كان الفراغ قائماً. لقد أثبتت سياقات الأحداث أن النظام المحاصصي الطائفي قوي جداً، والدولة ضعيفة جداً، وهي على ضعفها أدخلت مرحلة التحلل، لأن القوى الممسكة بمفاصل الأزمة سياسياً وأمنياً واقتصادياً هدفها الأساسي إعادة تكييف وضع لبنان مع ما يرسم من مشاريع للوطن العربي في ضوء ارتفاع منسوب التغول الإيراني والتدخل التركي والعدوانية الصهيونية المتصاعدة وكل هؤلاء يتظللون بالرعاية الأميركية رغم كل ادعاء معاكس ويرون في الفضاء العربي مجالاً حيوياً لمشاريعهم ولبنان في صلب هذه المشاريع.

وهنا تكمن المشكلة الأساسية .

بعد ١٤ حزيران فتح النوافذ أمام تسوية رئاسية

كتب المحرر السياسي

بعد طول انتظار حدّد رئيس المجلس النيابي الرابع عشر من حزيران جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية. وهذه الجلسة تحمل الرقم ١٢ في تسلسل عدد الجلسات التي عقدت دون أن يتصاعد الدخان الأبيض من مدخنة المجلس. وقبل أن يحدد رئيس المجلس موعداً للجلسة بعد الأخذ والرد حول هذا الاستحقاق، كان قد أعلن في أكثر من مناسبة، أنه سيكون للبنان رئيسا للجمهورية قبل الخامس عشر من حزيران. وبغض النظر عما إذا كانت تقديرات رئيس المجلس ستصيب هذه المرة أم لا لجهة انتخاب رئيس للجمهورية بعد شغور مستمر منذ الأول من تشرين الثاني، فإن الثابت حتى الآن أن الجلسة ستنعقد في الموعد المحدد لها، إلا إذا حدث ما لم يكن في الحسبان وأدى إلى تعذر التئام المجلس. ومع هذا سننظر للموضوع وكأن الجلسة ستعقد وفق الآليات المحددة لها.

لكن هل سيسفر التئام الجلسة عن انتخاب رئيس بعد طول انتظار؟ .

إن الاحتمال قائم لكن المعطيات الواقعية لا تدفع إلى الأخذ بموقف الجزم .

إننا مع أن تسفر الجلسة عن إنجاز الاستحقاق الدستوري وانتخاب رئيس للجمهورية، ليس لأن الذين تتمحور الاتصالات السياسية حولهما يلبيان بطبيعة انتمائهما السياسي أو برامجهما أو شبكة علاقاتهما في الداخل ومع الخارج ما نعتبره مشروعاً وطنياً للتغيير وهو الذي نناضل لأجله. وذلك لثلاثة أسباب:

الأول، أن ميزان القوى السائد حالياً لا يوفر ظروفاً لإنتاج سلطة بمواصفات وطنية،

والثاني، أن قوى المحاصصة الطائفية على اختلاف مسمياتها أعادت إنتاج نفسها وهي التي تمسك بمحركات إدارة الشق الداخلي من الأزمة، وهي بحكم طبيعتها وتركيبتها وبنيتها السياسية وأجندة أهدافها القريبة والبعيدة، تتناقض مع معطيات المشروع الوطني للتغيير بمضمونه وقواه السياسية.

وثالثاً، أن المشروع الوطني للتغيير يبدأ البناء عليه القاعدة ولا يتم إسقاطه من الأعلى في ظل مسار النضال الوطني بتعبيراته الديموقراطية.

وإذا كنا نريد بالأساس إنجاز الانتخابات في استحقاقها الدستوري، فلان الفراغ في هذا الموقع، ينعكس على انتظام العمل ويؤثر سلباً على سير المرفق العام الذي ينعكس على الواقع السياسي كما الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي منه بشكل خاص في ظل التضخم الرهيب وارتفاع تكاليف الحياة .

ولهذا نريد ملء الشغور في هذا الموقع الدستوري، لأجل إحداث اختراق في جدار الانسداد السياسي الذي حال حتى الآن دون إعادة الانتظام لسير المرفق العام بكل مؤسساته الدستورية والإدارية والخدماتية وما خلفه هذا الفراغ من شل للحياة العامة بكل الانعكاسات السلبية على توفير

الخدمات للمواطنين والتي لا تستقيم إلا بإعادة الاعتبار للدولة التي تحللت ولم تعد تقوم بتأدية وظيفتها الأساسية. ولهذا فإن الرغبة بملء الشغور بهذا الموقع الدستوري، إنما أملته الضرورة التي تقضي بإعادة ترتيب سلم الأولويات والتي تحتل إعادة الاعتبار للدولة رأسها .

ويبقى السؤال هل تسفر الجلسة عن انتخاب رئيس للجمهورية؟. إننا لا نجزم بالإجابة سلباً أو إيجاباً، لأن المقدمات والحماوة السياسية التي ارتفعت درجاتها في الآونة الأخيرة، تجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بما ستسفر عنه الجلسة من نتائج، والسبب الأساسي يعود إلى حالة الاستقطاب التي برزت، وامتلاك كل فريق من طرفي الاستقطاب القدرة على التعطيل من خلال لعبة النصاب .

من المعروف وحسب نص الدستور، أن نصاب جلسة الالتئام لانتخاب رئيس للجمهورية يتطلب حضور الثلثين من أعضاء المجلس الذين يتشكل منهم قانوناً. وعدد الأصوات المطلوب للفوز في الدورة الأولى هو أيضاً الثلثين أي ٨٦/ ١٢٨. أما عدد الأصوات اللازمة للفوز في الدورات التي تلي، فهو الأكثرية المطلقة من عدد النواب الذين يتشكل المجلس منهم قانوناً، أي ٦٥/ ١٢٨. وإن نصاب الثلثين يبقى مطلوباً في كل دورات الاقتراع ومنها التي تقضي الفوز بالأكثرية المطلقة. وهذا يعني أنه، إذا لم تسفر الدورة الأولى عن فوز أحد المرشحين بأكثرية الثلثين، ووجد أحد الفريقين نفسه أنه سيخسر في دورة الانتخاب التي تلي الدورة الأولى، فسيعمد إلى تعطيل النصاب بالانسحاب من الجلسة قبل ان تبدأ الدورة الثانية من التصويت، إلا إذا كانت هناك إيحاءات من الخارج بتمرير الاستحقاق استناداً إلى تسوية غير منظورة لدى العامة. أما إذا لم تسفر الجلسة عن فوز مرشح بالرئاسة، ولم يتبين أن ثمة طبخة حاصلة في الكواليس، فإن عدم تمرير الاستحقاق في جلسة الرابع عشر من حزيران سيكون عبر اللجوء لتوظيف لعبة النصاب في التعطيل.

وعندئذٍ فإن الأمور ستذهب نحو تأمين معطيات جديدة تمكن من انتخاب رئيس استناداً إلى تسوية تؤدي إلى خيار ثالث من غير المعروفين حتى تاريخه وهما سليمان فرنجية وجهاد أزعور .

أن تتم الدعوة لعقد جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية هي

خطوة إيجابية وان جاءت متأخرة، فالأفضل أن تأتي متأخرة من لا تأتي أبداً أو طال أمدها .

وأن تذهب الأمور إلى البحث عن خيار ثالث، إذا تعذر في ظل المعطيات السياسية السائدة، إنتاج رئيس للجمهورية، فهو مؤشر ذو دلالات إيجابية.

أولى الدلالات، هو فقدان الأطراف الداخلية، القدرة على فرض خياراتها وشروطها رغم فائض القوة السياسي أو المادي الذي تستحوذ عليه وهذا معطى إيجابي في مجرى الحياة السياسية على الساحة اللبنانية .

ثاني الدلالات، أن عدم قدرة أي فريق على إملاء شروطه مع امتلاكه قدرة التعطيل سيفتح الطريق أمام تسويات، تراعى فيها مصالح أطرافها وتبطل أن تكون تسويات إذعان مفروضة بإرادة منفردة كما كان يحصل في السابق.

ثالث الدلالات، أن التسويات التي تفرض على الجميع الدخول فيها لعجز أي طرف على الفرض، وان كانت دون مستوى الطموح الوطني فيما تسفر عنه من نتائج لجهة إعادة تكوين مؤسسات السلطة، تدفع أصحاب الرؤوس الحامية ومن كل الأطراف إلى إعادة تقدير الموقف في ضوء المتغيرات الحاصلة داخلياً وخارجياً .

خلاصة، أن مجرد الدعوة لعقد الجلسة هي خطوة إيجابية، وفتح النوافذ أمام تسوية للخروج من حالة الانسداد السياسي هي أيضاً خطوة في الاتجاه الإيجابي خاصة أنها تدلل على تراجع مفاعيل سياسات الإملاء والفرض، وتفتح المجال أمام استكمال ملء الشغور بكل المرافق والمؤسسات ذات الصلة بإدارة شؤون البلاد والعباد وهذا مدخل لا بد من عبوره لإعادة الاعتبار للدولة.

من اجل تجاوز أزمة الفراغ في مؤسسات الدولة الرأسية لإعادة التأسيس لمفهوم الدولة الحديثة

حسن خليل غريب

ليس من قبيل التكرار أن نعيد التذكير بغياب مفهوم الدولة في لبنان بسبب من عمق التناقض حوله بين مكوناته الطائفية. وإن أزماته المتلاحقة والمتواصلة، هي نتيجة استحالة الاتفاق حول هذا المفهوم بين تلك المكونات. وكل منها تشدُّ لحافه على مقاييسها.

وإذا تعددت المفاهيم وتشعَّبت بين شتى أطيافه السياسية والطائفية والولائية الخارجية، يبدأ مفهوم الدولة المائعة التي لا استقرار آمن لحدودها، ولا ضوابط سياسية أو قانونية لإدارتها، ويعمُّ الانفلات ويستفحل، وتنتشر الفوضى في مفاصلها وتصبح كالعربة التي تجرها مجموعة من الأحصنة كل منها يجرها باتجاه معاكس للآخر، فلا شك بأن مصيرها، في مثل هذا الواقع، لن يكون أقل من التشظي والتفتيت في نهاية الأمر. وهذا ما يئن فيه لبنان تحت وطأته، ويعاني فيه اللبنانيون أشد المعاناة وأكثر الأمراض خطورة في تاريخه المعاصر.

تبادرت إلى ذهني تلك المقدمة أثناء حضوري لمناقشة سياسية حول الوضع في لبنان، والتي فيها لم تأخذ المناقشات منحى التعميق في البحث عن الحلول، وخِلْتُ وأنا أستمع إلى ما يدور أنني أحضر ندوة مطلبية تركِّز البحث فيها حول أفضل السبل لمعالجة الوضع المتردي والمنهار، والتي كان غياب الدولة فيه المشهد الأبرز. وكأن الحل لتلك المشكلات يأتي فقط من بوابة إيصال الأكفأ والأكثر نزاهة من بين المرشحين لملء الفراغ في مواقع المسؤولية الأولى.

ولكن بالوقوف للبحث عما إذا كان هذا الحل يكفي لمعالجة أزمة لبنان الحالية، تبادر إلى ذاكرتي مرحلة الحكم الشهابي، الذي ملأ فيه فؤاد شهاب موقع رئيس الجمهورية،

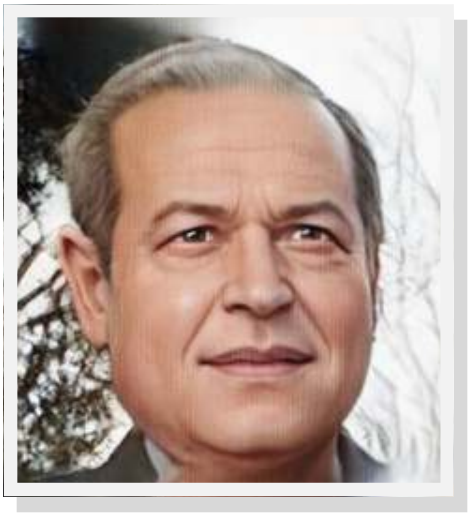

واعتبر عهده على الرغم من استفحال وسائل القمع التي مارستها أجهزة المخابرات اللبنانية (الشعبة الثانية، هو العهد الأكثر كفاءة ونزاهة وموضوعية في حل مشاكل اللبنانيين المطلبية. ولكن تعميق الشرخ الوطني لاحقاً، في عهد خلفه سليمان فرنجية، وإنتاج حرب أهلية لم تبق ولم تذر من إنجازات العهد الشهابي شيئاً، أثبت أن عوامل الكفاءة والنزاهة لا تكفي وحدها لبناء الدولة. وفيما لو تمت معالجة العامل الديموقراطي فيه، فسوف يكون عاجزاً عن إنتاج الدولة الوطنية الحديثة. لأن أسباب الحرب الأهلية لم تكن مطلبية، بل كانت للتناقض الحاصل بين مكونات لبنان الطائفية حول مفهوم الدولة.

خلصت إلى نتيجة مفادها أن الانطلاق لمعالجة النواحي المطلبية، في المرحلة الراهنة، لن يتم بوضع برنامج إصلاحي، حتى ولو بلغ القمة في علميته وموضوعيته. لأن من كان السبب في غيابه أو تغييبه، هو غياب مفهوم الدولة عند شتى أحزابه الحاكمة. والذي بغيابه أصبح لكل حزب منها مفهومه الخاص بحيث يتناقض مع مفهومه عند شركائه في الحكم.

هل الإصلاح المطلبي بداية للحل؟

أذكِّر القارئ بداية لألفت نظره إلى أهمية هذا الإصلاح، وملحاحيته عند الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، بأنني لتوي وأنا أكتب المقال، كنت أتصفح آخر أخبار الواتس آب، فمرَّ أمام عينيَّ شريط للأخبار، تضمَّن فيما تضمَّن عنواناً عن رواتب الموظفين، فتركتها كلها وفتحت الرابط الذي ينقل خبراً عن مصير رواتب موظفي القطاع العام، ورحت أقرأه بنهم، لكي أعرف مقدار ما سأقبضه آخر الشهر لأنه ذي علاقة بلقمة عيش العيال .

هذه الطرفة، لم تعد طرفة بل أصبحت واقعاً يعاني منه حتى أكثر اللبنانيين ثقافة ووعياً، وهذا يدل على مدى الخساسة التي انحدرت إليها (الطغمة الحاكمة) في أن يتلهى اللبنانيون بالتفكير في رغيف الخبز، ويعفون تلك الطغمة من النقّ والنقد، ليهنئوا هم وعيالهم والملتحقين بهم بمباهج الحياة وملذّاتها.

راجياً أن لا يكون سرد الطرفة قد أعاق سلاسة المقال، لذلك ومن أجل إبداء وجهة نظر حول السؤال الذي طرحته بنفسي على نفسي؛ ووضعت فرضية في تلك الحالة تقول: إذا كان لا بد من الدخول إلى حل أزمة لبنان الاقتصادية والاجتماعية لأن الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني أصبحت مهددة بالمجاعة والموت مرضاً، فهذا لا يبرر أن نهمل، ضرورة الإضاءة على أن أسباب الأزمة الحالية ليست سوءاً في الإدارة الفنية فحسب، ولكنها أيضاً من أسوأ الإدارات السياسية على الإطلاق، لأن القائمين على الدولة ليسوا برجال دولة، وإنما هم شلل من العصابات التي استولت فيها على سفينة الدولة، التي بدلاً من تحصينها وحمايتها من الغرق، أحدثت فيها الكم الهائل من الثقوب لتتسرب المياه إلى داخلها، وهم مهما عملوا فلن ينقذوها من الغرق المحتوم.

إن العمل الجاد من أجل رفع سيف الجوع عن أكثر من 85٪ من الشعب اللبناني يُعتبر حاجة ملحة قبل أي شيء آخر، ولكن هذا الحل لا يعدو كونه مؤقتاً لأن الأزمة ستعود إلى الواجهة بعد زمن يسير، بعد أن تعيد فيها الأحزاب الحاكمة تمركزها على كراسي السلطة. ولأن العمل مرتبط بإكمال سد الفراغ في المؤسسات الدستورية من أعلى الهرم، أصبح انتخاب رئيس للجمهورية أمراً ملحاً، وعلى الرئيس أن يستكمل سد الفراغ بتشكيل حكومة على معايير الحد الأدنى من المواصفات التي تؤهلها لوضع حد للانهيار السريع في البنى الاقتصادية والاجتماعية بما يُبعد اللبنانيين عن شفير الهاوية .

ولكن، لو تذكَّرنا أن من هدم بنية الدولة، وحوَّلها إلى دولة فاشلة مائعة، لن يجيد إعادة بناء ما قام بتهديمه، هذا إذا أراد إعادة البناء؛ فكيف لو كان مصرَّاً على إنتاج السلطة التي تعتبر الدولة بقرة حلوباً تُدِرُّ عليه اللبن والعسل؟

ما بين بناء الدولة الحديثة التي تعمل من أجل سعادة مواطنيها، وبين دولة المحاصصات الطائفية التي تعمل من أجل مصالح النخب الطائفية، بون شاسع لا يمكن المقاربة بينهما، وهذا يعني أنهما خطَّان مستقيمان لا يمكنهما أن يلتقيا. وهذا أيضاً يقود إلى الاستنتاج بأن الخيار الصحيح هو العمل من أجل تعزيز الخيار الأول وتثبيته، والعمل على تهديم الخيار الثاني وإسقاطه. وإن محاولات التوفيق بينهما لهو تجهيل لمبدئية الخيار، وتلفيق منطقي للمزاوجة بين ضدين لن يلتقيا.

ولكن.. الوصول إلى إصلاح سياسي واقتصادي يعيد دورة الحياة إلى طبيعتها سوف يستهلك السنوات الطويلة. تلك السنوات لن تعيد إصلاح ما أفسدته الأحزاب الحاكمة، بأقل من معالجة الفتوق والصدوع التي صنعتها أياديها. والمعالجة الجذرية تتم عبر إسقاط الأرضية المائعة للسلطات الحاكمة الآن.

دولة مائعة الأرضية لا يمكنها أن تستمر في الحياة:

وإذا كان من غير المرتجى أن نراهن على تغيير سريع في بنية أحزاب السلطة الحاكمة بسبب أكثر من عامل ثقافي وأخلاقي، ستقع على عاتق النخب الثقافية الوطنية، وكذلك على عاتق حركات القوى المدنية، أي على كل من التزم بمبادئ انتفاضة 17 تشرين، ويأتي في طليعة هؤلاء وأولئك أحزاب التغيير ذات التجارب العريقة في تاريخ لبنان؛ تقع على عاتقهم مسؤولية تعميق ثقافة التغيير ووسائله على أكثر من صعيد. وعليهم جميعاً، وبغض النظر عن اختلافاتهم في التفاصيل والوسائل، تقع مسؤولية حماية أهداف التغيير العابر للطوائف وأحزاب الطائفية السياسية والولاءات للزعامات القديمة والحالية.

وأما عن قوى التغيير، التي نالت ثقة الناخبين في انتخابات العام 2022، والتي خرقت جدار برلين الذي بنته أحزاب السلطة، فيقع على عاتقهم مسؤولية الالتزام بشعاراتهم التي على أساسها محضهم الشعب ثقته.

ولكي لا نحشرهم في زوايا المستحيل، على قاعدة أن لا نقوم بتحميلهم أكثر مما هو واقعي، ولكن على أساس أن لا نعفيهم من مسؤولية ما تسمح به إمكانياتهم ودورهم، وذلك يتم في إدامة الكشف عن جرائم أحزاب السلطة السابقة التي لا يجوز أن تسقط بمرور الزمن، وجرائمهم اللاحقة التي لن يتورعوا عن ارتكابها طالما بقوا على كراسي المسؤولية.

وإذا كنا من المقتنعين باتباع المرونة في تسهيل إملاء الفراغ في المؤسسات الدستورية الرسمية والامتناع عن تعقيد إنجازها بما له علاقة بمنع عرقلة إدارة ملفات شؤون اللبنانيين المعيشية، نرى في المقابل أن المرونة لا تجوز في معرض إصلاح القضايا المصيرية من جهة، وفي الضغط من أجل استعادة وحدة الدولة بشتى مفاصلها على قاعدة الاتفاق على مفهوم موحد لبنائها يلتزم بها كل اللبنانيين. إننا نركز على هذا الهدف المركزي والثابت، لأننا لا نفهم وجود دولة من دون اتفاق أبنائها على وحدة مفاهيم قيامها. ولعلَّنا نستطيع إيجازها بالعناوين التالية:

- 1الطائفية السياسية الوجه الآخر للحركات الدينية السياسية :

مهما تفنَّن الطائفيون السياسيون بتجميل الغلاف الخارجي لحركاتهم، فإنهم يشكلون جسر العبور الآمن للحركات الدينية السياسية العابرة أهدافها للحدود الوطنية. ولأن تلك الحركات متعددة المذاهب التي تزعم أنها تعتقد بدين واحد، فإنها سوف تستغل حركات الطائفية السياسية المنتشرة في الأقطار العربية، ومنها لبنان، من أجل تسويق منتجاتها العقائدية واستثمارها في مشاريعها العابرة للأوطان.

-2استحالة المقاربة بين الطائفية السياسية ومفهوم الدولة الوطنية الحديثة:

جاءت نظرية بناء الدول الحديثة في الغرب، لتردم الحُفر والمتاريس بين المذاهب المسيحية، وتترك للكنيسة حقلها في الإرشاد الروحي، على أن تتفرَّغ السلطات الزمنية لزرع حقلها في الجانب الدنيوي.

ومنعت رجال الكنيسة من التدخل في الشأن الدنيوي لأن تشريعاتها الكنسية تعمل على تعميق الخلاف بين مواطني الدولة الواحدة، لهذا جاءت تشريعات الدولة المدنية لتردم عوامل التفتيت المذهبي، بحيث يتساوى المواطنون بالحقوق والواجبات. وإن أي عمل للمقاربة بين التشريعين لهو تأجيل للأزمة التي ستتحول إلى جمر ملتهب بعد إزالة الرماد الذي كان يغطيها

-3الانتقال من مرحلة اللادولة إلى مرحلة الدولة الحديثة:

أصبح من الثابت أن الطائفية السياسية، المنهج السياسي الذي انبنى عليه النظام اللبناني، يشكل مفهوماً مضاداً ومتناقضاً وطارداً لوحدة الدولة ومؤسساتها الدستورية.

كما أصبح من الواضح أيضاً، أن انهيار السقوفات المطلبية حصل في ظل إمساك أحزاب الطائفية السياسية بكراسي السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وأصبح واضحاً أيضاً وأيضاً، أن الاختلاف حول مفهوم الدولة بين مكونات لبنان الطائفية يشكِّل العامل الأهم في استمرار الدولة المفككة والمائعة.

نقول خلاصة، أن لبنان لن يسير على طريق الخلاص من دون أن يعود رجل الدين إلى هيكله، وأن يحتل رجل الدنيا موقعه في حقله.

الوديعة من زمن السموأل إلى أيام الحاكم بأمر المنظومة

نبيل الزعبي

لم يتداول اللبنانيون في مصطلح الوديعة ومشتقاتها بشكل حاد ومصيري سوى في السنوات الأخيرة من عمر الجمهورية اللبنانية بحيث لم يكن بوارد أحد أن يتعمق في معنى هذا المصطلح وما يرمز اليه باعتباره واجباً في دولة تسودها القوانين والعدالة وحماية الحقوق العامة والخاصة، وعاملاً أخلاقياً لم يكن غريباً البتة عن العرب وموروثهم الثقافي الذي تناقلته الأجيال لآلاف من السنين، سبقت حتى بعض الرسالات السماوية في هدايتها، وبقيت احدى معالم الإيمان للبشرية على مدى تواريخها المتعاقبة . في لسان العرب تُعتبَر الوديعة من الناحية القانونية كمصطلح: "المقتنيات او المال المُودَع لدي (أمين)لحفظه"، وفي مأثور العرب وموروثهم الشعبي الموغل في تاريخهم التليد، ما زالت حكاية السموأل وامرؤ القيس نموذجاً للأمانة والوفاء العربيين حين دفع الأول بابنه فداءاً لأعداء الثاني المطالبين بما أودعه لديه من أسلحة وعتاد مفضلاً الوفاء ل "المودع"، على ان يرى دماء فلذة كبده تُهرَق أمام عينيه، في سبيل حفظ (الوديعة) أي الأمانة التي لديه .

في مقاربتنا لمفهوم الوديعة، وإسقاط مفاعيلها على الواقع اللبناني، يتبين لنا اثنتين من التداعيات التي ألحقت الأذى باللبنانيين في السنوات الأخيرة وخاب أملهم عندما: ١- وضعوا ثقتهم في أعضاء المجالس النيابية السابقة والحالية وأودعوهم الصوت الانتخابي كوديعة لتمثيلهم، فلم يكونوا بمستوى الأمانة التي أوكلت اليهم وفرّطوا بها عبر التواطؤ على مصالح الشعب العامة: -بتدمير الحجر، عبر شل المؤسسات والمرافق العامة و"حشوها" بالأزلام والمحاسيب وتعطيل دورها المنشود منه، ولنا في الكهرباء، كل ما يؤشر إلى ما ارتكبته منظومة الفساد على مدى العقود الماضية، -وتدمير البشر عبر شلّ حاضرهم ومصادرة مستقبلهم بعد إحباطهم وتيئيسهم لدرجة إيثارهم الغرق في قوارب الموت وركوب المجهول على البقاء في البلد، ٢ :-السطو على الأمانات الخاصة للبنانيين التي أودعوها المصارف وجُلّها جنى أعمارهم وسنوات اغتراب أبنائهم وما كان يُعتبَر خشبة

خلاص لشيخوختهم .

في الخامس عشر من شهر أيار ٢٠٢٢، اقترع لبنانيو الاغتراب والداخل، لمجلس نيابي جديد لم يترك الواحد من أعضائه خطاباً إلا وضمّنه الاستعداد لإعادة حقوق المودعين إلى أصحابها، وتسابقوا جميعاً على ذلك، التغييريون، المستقلون، السياديون وحتى الممانعون، وأسفرت عمليات الاقتراع عن تغييرات يتيمة وللأسف لم تكن تكفي لنزع التوكيل التشريعي عن عددٍ كبير من رموز الفساد الذين لم يحفظوا أمانة "الصوت" الانتخابي الذي تُرِك لهم وديعةً لتمثيلهم سواء في الانتخابات السابقة أو اللاحقة، ما شكلّ إحباطاً يفاقم من عوامل اليأس المتراكمة في الحياة السياسية الداخلية وفشل المجتمع المدني من إحداث تغييرات جذرية كما كانت آماله وجهوده منصبّة منذ انتفاضة السابع عشر من تشرين أول ٢٠١٩ التي شكلّت حدثاً تاريخياً وبالتالي فإن المسؤولية اليوم تقع على كل أعضاء المجلس النيابي مجتمِعاً وفي مقدمتهم النواب التغييريين والمستقلين بشكل خاص، حيث انه ليس بالسهل التفكُك من المهام التي عليهم حملها بأمانة وحفظ (الوديعة) التي تركها لديهم ناخبوهم وهم الذين خرجوا من صفوفهم ولاقوا من التحديات ما يجب أن يجعلهم على القدر المنشود من هذه المسؤولية، سيّما وان جراح بعضهم لم تلتئم بعد، عندما واجهوا، وباللحم الحي ،هراوات السلطة ورصاصها الحي والمطاطي وصاروا مُطالَبين أن يروا معاناة شعبهم بعيون الثوار التي فُقِئَت فلم تعمَ عن الإضاءة على مكامن الفساد والتصويب على الفاسدين بسواعد كل من نزلوا إلى الشوارع والساحات ينشدون التغيير، وبقبضات من تصدّوا للحواجز الإسمنتية والأسلاك الشائكة التي وُجِدَت لتحمي كل من تسبب بإفقار اللبنانيين وتجويعهم وتهجيرهم ودفعهم إلى الموت في قوارب التهجير القسري عن تراب الوطن، والى هذه وتلك، على المجتمع المدني ان يعيد تنظيم صفوفه وشحذ هممه في سبيل استرداد الأمانات من لدُنّ كل من لم يكن على مستوى الوعود والآمال التي حملها، والأمانة اليوم تتمثل حتماً بالوديعة التي نُهِبَت وصودرت، سواء الصوت الانتخابي الذي يتطلّب إعادة الاعتبار اليه، او في جنى أعمار الناس التي يجب ان تعود إلى أصحابها، والتعويض عليهم أيضاً بما خسروه من اقتطاع متعمّد لأرصدتهم بعد انهيار سعر الليرة اللبنانية واعتماد (اللولرة) في أوسع عمليات النصب والاحتيال على مدّخرات اللبنانيين وقد فقدوا كل إمكانية للحصول على الغذاء والدواء والاستشفاء إلا بشقّ الأنفس والإذلال أمام أبواب المصارف وفواتير المولّدات الكهربائية ومحلات السوبرماركت والتنقل بالمركبات التي تحولت إلى كماليات. أنها الأمانة التي يجب استعادتها اليوم قبل الغد، وتشكل الف باء اختبار الالتزام بما تعهد به كل من استخدم مصطلحاته في خطابه الانتخابي، ونعني بذلك أعضاء المجلس النيابي اللبناني بأطرافه السياسية وكتله المتعددة، مع التنويه بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به مختلف الأطراف التي تتحرك تحت يافطة المودعين والمطالبة باسترداد أموالهم، سيّما وانهم يؤكدون على الدوام، ان تحركاتهم أصبحت دون سقف زمني وتحدده طبيعة التطورات الميدانية على الأرض بعد أن صارت الأوضاع لا تتحمل إنصاف الحلول.

لنختم مستحضرين ذكرى السَمَؤَل كشاهدٍ حي مُفتَرَض على ما يجري :

ثراه ماذا سيقول لو عاد وبُعِثَ حياً وقد دفع حياة ابنه ثمن ما اؤتمن عليه! هل ثراه يندم على ما فعل، ام يلعن الأجيال اللاحقة التي لم تحافظ على ما تركه لنا التراث من موروث أخلاقي وأدبي وثقافي وإنساني، بل ماذا سيقول ذلك الإعرابي الذي تحايل عليه احدهم في عمق الصحراء متظاهراً بالمرض ليستقلّ حصانه ويهرب به، وقد ناداه الإعرابي عن بُعد قائلاً : لا تقل لاحد انك سرقت فرسي كي لا تقِلّ المرؤة عند العرب، فرد عليه: لقد غلبتني، فأعاد إليه فرسه، فقط، لأنه يعلم ان المرؤة خلق عربي أصيل .

فهل تتحرك المرؤة لدى حاكم مصرف لبنان في أيامه الأخيرة ويكشف المستور ويتحلى بأخلاق ذلك الاعرابي، اقلّه، ليصون نفسه وإخراجها من حال "كبش المحرقة" المنصوبة له، وهو الذي يدرك أن ليس وحده من يتحمل مسؤولية الانهيار المالي وعليه أن يسمي الأشياء بأسمائها ولو اقتدى بعبارة من قال يوماً : عليّ وعلى أعدائي يا رب.

* * * *

2015
:
www.taleaalebanon.com

كهرباء لبنان، سرقات موصوفة، الدولة في خدمة مافيا المولدات

ن. ز.

في سابقة لا تحصل إلا في لبنان، توجه مواطنٌ إلى شركة كهرباء لبنان مناشداً إياها سحب ساعة الكهرباء من منزله، بعدما طالبها بذلك مراراً فلم تفعل ولم يجد سوى أثير احدى الإذاعات اللبنانية ليطالبها بذلك (صوت كل لبنان ٢٣/١/٢٠٢٣).

لسان حال هذا المواطن يعبِّر عن أكثرية وازنة من اللبنانيين بدأت تتشكل بعد إقرار وزارة الطاقة ما اسمته خطةً كهربائيةً استجلبت من خلالها الكهرباء بمعدل أربعة ساعات في اليوم ولكن بموجب تعرفة جديدة ليس بمقدور المواطن دفعها في الوقت الذي يدفع لاشتراكات المولدات في الإحياء ومرد ذلك أن كهرباء الدولة ما عاد (يؤمَن) لها ولا تكفي الحاجة اليومية للناس، ما دفعهم إلى المطالبة برفض الكهرباء "الشرعية" والإبقاء على الأخرى بعد أن اعتادوا على تجاوز القاعدة التي فقدوا الثقة بها واتجهوا إلى الشواذ الذي بدون قاعدة وليس على طريقة " لكل قاعدة شواذ . "

في سابقة مماثلة، طالب عدد من أصحاب العدادات الكهربائية في طرابلس، شركة كهرباء قاديشا بسحب عداداتهم لأسباب مالية بحتة حيث لم يعد بالإمكان دفع فاتورتين، أحداهما للشركة الرسمية التي عادت بأربع ساعات دون أن تعود بالثقة المطلوبة إلى الناس والحبل على الجرار .

حال مدينة طرابلس ينسحب على غيرها من مدن لبنان الكبرى التي لوحِظَ فيها ان عدداً كبيراً من المواطنين عمدوا بدورهم إلى تقديم طلباتهم لدى دوائر مؤسسة كهرباء لبنان في المناطق لإلغاء الاشتراك والاعتماد فقط على الطاقة البديلة، وذلك عقب صدور الفاتورة الجديدة والتي رُفِعَت فيها الرسوم بشكل كبير ولا قدرة للمواطنين على دفعها بالتزامن مع دفع فاتورة اشتراك المولّد الكهربائي في الوقت الذي لم تتخطَّ كهرباء لبنان تزويد مشتركيها بالطاقة لأكثر من اربع ساعات في اليوم وفي بعض الأيام تتناقص إلى الثلاث، بمعدل مرتين يومياً، لساعة ونصف الساعة او اكثر من الدقائق المُضافَة في المرة الواحدة، قد يسهل دفعها من جيب المواطن، لولا أنها تتزامن دائماً مع مواعيد تشغيل مولّدات الاشتراكات وكأن مؤسسة كهرباء لبنان تعمل، عن قصد أو غباء، في خدمة المولّدات وأصحابها، هؤلاء الذين لم يتزحزحوا قيد "الدولار" الواحد عن تخفيض بدل الاشتراكات الشهرية ويصرُّون على معاملة المشتركين وكأن كهرباء الدولة غير موجودة أساساً، سواء أضاءت على المواطنين أم لم تفعل، سيّما وان ساعات الليل التي تضيئ بها للناس النيام، أصبحت وكأن لا جدوى منها، في حين، ان الغصّة تنتاب المواطن بسبب قِلَّة ما في جيوبه من مال لم تعد تكفيه لتغطية اللُّقيمات القليلة من الطعام التي يبتلعها وعياله، مكتفياً بوجبة واحدة منها أو اثنتين في اليوم الواحد، هذا إن كان للحصول عليها سبيلا في زمن القحط غير المسبوق الذي يعيشه اللبنانيون، والأحداث اليومية

الطاحنة عليهم تسجّل يومياً الآلاف من حالات الاعتراض على الواقع المافياوي الكهربائي الذي يلفُّ البلاد طولاً وعرضاً، فلا آذانٍ سامعة لمن تنادي وقد صُمَّت بكمية الإتاوات والرشاوى التي تُدفَع لأشخاص معينين في مواقع بارزة داخل المحافظات والقائم مقاميات، ومن هؤلاء من فاحت روائح حمايتهم لهذه الأوضاع الشاذة والتغطية عليها بالتزامن مع غضّ النظر عن "الشبيحة" "العاملين فيها وتسجل الأحداث الأمنية يومياً عشرات عمليات اطلاق النار في اكثر من منطقة بسبب المطالبات بخصم كلفة تغطية ساعات حلول كهرباء الدولة على الأقل من فاتورة اشتراك المولّد وهذا ما يجب أن يكون على عاتق وزارة الاقتصاد لتحمي المواطنين، لا أن يلجأوا هم إلى فعل ذلك والحلول مكانها بعد ان تخلّت عن دورها، حتى في الزام أصحاب الاشتراكات بتركيب العدادات في كل المناطق، وتركت المواطن يصارع على كل جبهات الدفاع عن حقه في الحياة الكريمة والحدود الدنيا من العيش الآدمي .

لقد مضت خمسة اشهر على إقرار خطة الطوارئ الكهربائية في مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١/٢٠٢٣ وليس هناك حتى الآن ما يشي بان هذه الخطة في طريقها إلى التطبيق الكامل أو أنها ستحل مشاكل البلد كهربائياً بنسبة خمسين بالمئة كما يطالعنا به وزير الطاقة يوماً بعد يوم بتصريحاته الخلّبية التي تزيد من العتمة على الناس، ليس لان التغطية توقفت على الساعات الأربع دون تخطيها وحسب، ولا في الفاتورة الباهظة التي تتطلب من المشركين دفع ما يقارب المليوني ليرة لبنانية فقط، بدل رسوم العداد وإعادة تأهيل الساعة وفقاً لحجمها دون احتساب ما يُصرَف من كيلواط مسعّر ما بين ١٠ إلى ٢٧ سنت وكلها تُدفّع على أساس سعر صيرفة زائد عشرين بالمئة لتقفز إلى الدفع بالملايين، وإنما في المأزق الذي وُضِعَ فيه المواطن وهو يجد نفسه مجبراً، لا بطل، على دفع فاتورتين معاً وهو الذي يعتبر كل واحدة منهما بمثابة "الخُوّة"، لتقوده "جيبه" ووضعه المادي المتهالك إلى الاكتفاء بان يدفع لواحدة بدل أن يفعل ذلك مرتين وفي القلب غُصّة على خطة طبّلت لها وزارة الطاقة وتبين أنها لا تستحق كل هذا التطبيل ووضعت إسفيناً جديداً ما بينها وشعبها، ولتتسع أزمة الثقة الحاصلة منذ زمن لتتعمّق وتتفاقم عاماً بعد عام.

على ضوء استدعاء ناشطين، "ابن الدولة"، كيف يعيش بكرامة

ن. ز.

لعل من اكثر الأمور سذاجةً ما جاء على لسان وزير الداخلية اللبناني في احدى المناسبات، منذ اشهر، حيث اعتبر أن بناء سجون جديدة هي أولوية على الصعيد السياسي الاستراتيجي لعدم قدرة السجون الحالية على استيعاب المساجين.. ،(جريدة الأخبار ١٢/٩/٢٠٢٢).

خبرٌ ساذج لا يختلف عما هو اكثر سذاجةً حين أعلنت الداخلية يوماً عن حاجتها إلى تطويع المزيد من القوى الأمنية لصالحها في الوقت الذي تطالعنا الأخبار عن هروب العديد من عناصرها من الخدمة بسبب تردي الأوضاع المعيشية وتفضيلهم السفر إلى الخارج ولو اقتضى الأمر، أن يهربوا في قوارب الموت او العمل في ابسط الخدمات توفيراً للحصول على لقمة العيش في اقل تقدير، وجلّ الرواتب اليوم لا تكفي ثمناً لربطة الخبز، فكيف بتكاليف العيش الأخرى من غذاء وسكن ومدرسة وحبة دواء واشتراك في المولّد الكهربائي، لتطالعنا الأخبار مؤخراً عن استدعاء المحكمة العسكرية لعميد متقاعد في الجيش اللبناني من ابرز المطالبين بحقوق زملائه المتقاعدين للتحقيق معه بسبب ارتدائه البزة العسكرية أثناء احدى التظاهرات لمتقاعدي القوات المسلحة يطالبون فيها بأبسط حقوق العيش الكريم.

إنها حقاً لمأساة يعيشها "ابن الدولة " اليوم ، ودولته تتنكر له في توفير ابسط ما يستحقه من موفور الحياة الدنيا، فيما السلطة السياسية لم تزل ترى فيه "العصا" الغليظة التي تستخدمها في التصدي لكل حركة اعتراضية في الشارع تطالب بحقوقها المُستلَبة على أيدي الطغمة الفاسدة من المنظومة السياسية الحاكمة.

بالتزامن مع هذا الطلب، ثمة اقتراح قانوني تقدم به وزير الداخلية إلى المجلس النيابي بغية إقراره ويقضي بان تتقلص سنة المحكومية القضائية إلى ستة اشهر بدل التسعة، كمحاولة للتخفيف من الاكتظاظ الحاصل داخل سجون لبنان، الأمر الذي يتباين مع الدعوة إلى بناء سجون جديدة، اللهم إلا إذا كانت الدولة عازمةً على التكشير عن أنيابها والتشمير عن زنودها للاستعاضة بمن سيفرج عنهم بوجبات أخرى من المعتقلين بدأنا نتلمّس جديّتها عبر مذكرات التوقيف الصادرة بحق ناشطي المجتمع المدني المدافعين عن المودعين الذين لم يجدوا وسيلةً للحصول على ودائعهم سوى باقتحام المصارف التي تمنع عليهم حقوقهم وأخذها بالقوة وقد بلغت في احد الأيام، خلال ثمانية وأربعين ساعة فقط، سبع عمليات توزعت على مصارف العاصمة والجبل، والمودعون يتوجهون إلى التصعيد، حيث ما من وسيلة سوى تلك ليسلكونها .

ما غاب عن بال السلطة السياسية، إن التمرُد على إجراءات المصارف التعسفية، لم تعد تقتصر على المدنيين، وان ما حصل يوم الجمعة في السادس عشر من أيلول المنصرم، من مشاركة أحد ضباط الجيش اللبناني في عمليات الاقتحام، يؤشر إلى مدى اتساع النقمة العارمة ودخول عناصر جديدة غير مدنية على خط تحصيل الحقوق بالقوة ليشمل العسكر العامل في الخدمة والآخر المتقاعدين وكلاهما في الهمّ سواء، غير الأخطر من هذا وذاك أن عسكرياً آخر سبق له إن هرب من الخدمة العسكرية، كان في عداد المجموعة التي ارتكبت مجزرة التل في طرابلس منذ اشهر وذهب ضحيتها أربعة أشخاص من المدينة لم يصدر عن جهات التحقيق القضائية أية معلومات حتى الآن حول دوافعهم ومن يقف وراءهم .

ما يهمنا التأكيد، أن العسكر اللبناني في نهاية المطاف، هم لبنانيون ويصيبهم ما يصيب كل لبناني، وان مروحة النقمة على التدابير التعسفية التي تقوم بها المصارف بحق المودعين، تتسع لتشمل كل لبناني يعيش معاناة الجوع وشظف العيش، وكلهم مشاريع قنابل افتراضية موقوتة، أين سجون الداخلية اللبنانية من استيعابها وأين القضاة الذين سيحققون فيها، وقدرهم قدر هذا الشعب المسكين الذي يجد نفسه اليوم في سجنٍ كبير بمساحة الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ من هذا البلد، منهم من يستجدي الحصول على جواز سفر لمغادرة هذا الجحيم، ومنهم من يفضل جحيماً آخر في عباب البحر، مدركاً انه يقامر بحياته في سبيل النجاة ويدرك أيضاً انه سيموت بكرامة لم يعد ليجدها في بلده، حتى أمام حرمة الموت.

* * * *

اضربوهم على جيوبهم ولا تأخذكم بهم رحمة

ح. خ. غ.

لقد تهدم هيكل الدولة في لبنان، وأصبح من الواجب إسقاط أحزاب السلطة لأنهم المسؤولين عن تهديمه. وإن الإصرار على تحقيقه سوف يؤدي إلى إسقاطهم ولو بعد حين، ومن ثم إعادة بنائه من جديد. وإذا باشرت قوى التغيير به، وقبل أن يعيدوا بناءه، عليهم أن يطردوا الشياطين منه أولاً، وقبل أي شيء آخر. وأن يقوموا بنسف أسس البناء القديم لأن الأبالسة عشَّشوا فيها، ولن يسلم الهيكل إذا ظلَّ فيها للشياطين والأبالسة وعفاريتهم أثر فيها.

ولكي يطمئنوا لنجاح المهمة عليهم أن يعلموا أن جيوب هؤلاء الأبالسة هي الهم الأساسي الذي يشغل بالهم ويسرقون أموال الشعب لكي تبقى ممتلئة. ولكي يفضحوهم أمام اللبنانيين كافة، وخاصة أنصارهم وجوقات التبخير الذين يهتفون لهم، عليهم أن يفتشوا كل صناديق المال في كل مؤسسات الدولة الرسمية، فهناك تستوطن جيوبهم لتمتلئ من أموالها بالنهب والسرقة. وصناديق المؤسسات هي البقرة الحلوب التي تدر عليهم اللبن والعسل أيضاً. ولن تنتهي لصوصيتهم ونهبهم أموال المؤسسات العامة، التي هي أموال الشعب، ولن يسلم مال الشعب من الأذى حتى يراق على جوانبه دم عفاريت السلطة وثعالبها وشياطينها وأبالستها .

لا تطول المساءلة المواقف السياسية لشياطين أحزاب السلطة فحسب، بل أيضاً لأن مواقفهم تأخذ شكل مصالحهم وألوانها، يكيِّفون مواقفهم السياسية وتشريعاتهم القانونية لخدمة تلك المصالح. فشكلها أموال منقولة وغير منقولة، وألوانها تأخذ لون الورقة النقدية التي يتم تهريبها إلى الخارج ظنًّا منهم أنهم يخفون آثار الجريمة هناك. ولكنهم خاب فألهم لأن الخارج هو أكثر من اهتم بكشف الفضائح .

ولكي لا يساوم الخارج مع لصوص أحزاب السلطة للحصول منهم على وعود بتبادل المصالح، أي تنويم ملفات الفساد والنهب وتهريب ما نهبوه إلى الخارج لقاء الحصول على مقابل لها، على منظمات المجتمع المدني أن تكون على حذر، وأن تبقى على تواصل وثيق مع نواب التغيير داخل المجلس النيابي، وكل اللبنانيين الشرفاء من ذوي الاختصاص كلٌ في مجاله، للتعاون والتآزر حيثما احتاج الأمر ذلك.

ليست المساءلة تنحصر في تهريب أموال السرقة والنهب إلى الخارج فقط، بل أيضاً تبدأ بإقفال بوابات الهدر. وبوابات الهدر تبدأ من أعلى حاكمية لمصرف لبنان، مروراً بالوزراء والنواب، وصولاً إلى كل الصناديق المالية، المستقلّة وغير المستقلة، من أعلاها إلى أدنى صندوق مالي تابع لأصغر بلدية في لبنان .

هناك، البلديات خاصة منها التي وقعت فريسة بين أيدي أحزاب السلطة تحولت إلى موارد مالية استفاد منها أنصار الأحزاب من دون غيرهم. وحيث رست التلزيمات للمشاريع لمصلحة أحد، فتكون لمن يأتمر بأوامرها، ليتقاسموا الأرباح فيما بينهم .

هذا ناهيك عن المشاريع الوهمية التي راحت موازناتها إلى صناديق تلك الأحزاب. ولن ننسى ما تم تزويره بتحويل ملكية العقارات العائدة للدولة لمصلحة هذا أو ذاك من مسؤولي أولئك الأحزاب.

وإذا بدأنا من أعلى نعتبر أن مصرف لبنان يمثِّل صندوق العجائب والغرائب، ففيه تُكشَف أسرار الفضائح والسرقات. وفيه كشوفات الصناديق المالية لكل مؤسسات الدولة. ومن مصرف لبنان، المسؤول عن الإشراف على الصناديق الفرعية، تبدأ خيوط الجريمة تتَّضح. ومنها تأخذ طريقها نزولاً لتصل إلى الأدنى فالأدنى. والذين يدافعون عنه هم من المتورطين في الصفقات التي تمَّ تمريرها، ولأنه إذا حصل وتم إلقاء القبض على حاكمه، فسوف يفضح هؤلاء المتورطين، وسيلقون مصيره.

ولهذا، لن تكتشفوا أسماء الكبار في أحزاب السلطة، لأنهم أذكى من أن يقعوا بالفخ. ومَثَلهم مَثَلُ الثعلب الذي شرب اللبن، ولكي يغطي سرقته، مرغ فاه الدب ببقاياه، فنجا الثعلب وعلق الدب .

وقياساً عليه، وإذا أردتم أن تجففوا سرقات ثعالب السلطة، عليكم أن تجففوا دور الدببة الصغار، وهم من السماسرة وصغار الموظفين التابعين لسلطة الثعالب من أحزاب السلطة.

وإذا بدأنا من أسفل نجد أن صغار الموظفين، في المؤسسات التي تجبي أموال الدولة، أو التي تديرها، هم خدم عند رؤسائهم المباشرين. وكل رئيس مباشر للصغار هو خادم عند من هو أعلى منه رتبة. وكل رئيس في أعلى في الهرمية الوظيفية خادم عند ثعلب من ثعالب السلطة. ومن المنطقي، ولكي يبدأ الإصلاح، عليكم أن تجففوا وجود دببة الهيكلية الإدارية، لتقطعوا أيدي مرؤوسيهم وصولاً إلى أعلى رئيس رتبة فيهم .

فالإصلاح يبدأ بإخراج الوظائف من أيدي مكاتب الخدمات – الرشوة، التابعة لثعالب أحزاب السلطة، ووضعها في عهدة مجلس الخدمة المدنية، كما كان حاصلاً في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

افتحوا أبواب السجون أمام دببة الموظفين ورؤوسائهم الأكبر من بينهم فالأكبر، طبعاً ممن قمنا بتحديدهم، لكي تحصلوا على ملفات الفساد الصغرى، ثم الأكبر منها فالأكبر... وكل ذلك يتم عبر فتح صندوق العجائب والغرائب في مصرف لبنان، وأن لا تتوقف المساءلة عند حدوده، لأن التوقف عنده، يكون كمن يقطع ذَنَبَ الأفعى وينجو رأسها من القطع. فلا ترضوا أن تتوقَّف المساءلة والمحاسبة عند حدود قطع الذنب، بل أن يكون هدفكم قطع رأس الأفعى وليس أقل من ذلك.

* * * *

قيادة طليعة لبنان
تلتقي النائب الدكتور أسامة سعد

التقى الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب الدكتور أسامة سعد في مكتبه في صيدا وفداً من حزب طليعة لبنان العربي، وذلك بحضور عضو الأمانة السياسية في التنظيم مصباح الزين .

وخلال اللقاء تناول المجتمعون المستجدات على الساحة اللبنانية، بخاصة الانهيارات على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية، والوضع المعيشي الصعب للناس. وأكدوا على أهمية توحيد قوى المعارضة من اجل التغيير، كما تناولوا موضوع الاستحقاق الرئاسي واكدوا على أهمية الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية .

المكتب الإعلامي للنائب أسامة سعد

طليعة لبنان
فرع الشهيد محمد حرب ينعي الرفيق المناضل عدنان دياب

ينعي حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، فرع الشهيد محمد حرب الرفيق المناضل عدنان دياب الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد معاناة مع المرض اليوم الأحد في 25 حزيران ٢٠٢٣ .

إن قيادة الفرع إذ تتقدم من ذويه ورفاقه في فرقة الشهيد البطل وليد دياب باحر التعازي تعاهده على الاستمرار في النضال الوطني والقومي الذي من أجله أمضى الرفيق عدنان حياته ملتزماً بخط الشهيد وليد ومتابعا مسيرته الوطنية في محاربة سلطة المحاصصة والفساد ومن أجل حرية الوطن والأمة ودفاعاً عن حق الجماهير الوطنية في الحرية والعيش الكريم.

فلسطينيات

القيادة القومية

ملحمة جنين علامة مضيئة في مسار النضال الوطني الفلسطيني

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أن ملحمة جنين هي علامة مضيئة في مسار النضال الوطني الفلسطيني، وعلى الأمة العربية أن ترتقي في دعمها وإسنادها لثورة فلسطين إلى مستوى التضحيات التي تقدمها جماهير فلسطين في تصديها للاحتلال الصهيوني. جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي باسم القيادة القومية للحزب فيما يلي نصه :

لم تكد تمضي أيام قليلة على وقف التصعيد العدواني الصهيوني ضد غزة، حتى بادرت قوات الاحتلال إلى اقتحام مدينة جنين ومحاصرة مخيماتها، وهو ما أدى إلى مواجهة بطولية بين القوات الصهيونية المؤللة والمقاومين الذين تصدوا لقوات العدو بالإمكانات المتاحة أسفرت عن تدمير سبع آليات للعدو وإيقاع العديد من الجرحى في صفوفه، مما اضطره لنقلهم من ساحة المواجهة بالطوافات العسكرية .

إن هذه المواجهة التي أدت إلى استشهاد خمسة مقاومين وجرح العشرات من سكان المدينة والمخيمات، تشكل علامة مضيئة في مسار النضال الوطني الفلسطيني وتوجه رسالة للقاصي والداني، بأن شعبنا في فلسطين المحتلة، مصمم على التمسك بأرضه والدفاع عنها حتى الاستشهاد، ولن يمكن العدو من تنفيذ مخططه الرامي إلى تهجير جماهير فلسطين وفرض الصهينة على كل معالم الحياة فيها .

وإذا كان العدو قد اختبر صلابة المقاومة وقدرتها على المواجهة في كل المعارك التي خيضت على أرض فلسطين منذ أطلقت الثورة الفلسطينية رصاصتها الأولى، فإن الإرادة الوطنية الفلسطينية، تشتد اليوم صلابة وهي تقاوم العدو والته الحربية باللحم الحي، وهي تترجم هذه الصلابة في تجديد ثورتها عبر كافة أشكال الكفاح الشعبي وخاصة المسلح منه .

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إذ توجه التحية لجنين ومخيماتها ولجماهير شعبنا على مساحة كل فلسطين، وتكبر فيها روح المقاومة وهي تقدم قوافل الشهداء دفاعاً عن حقها في التمسك بأرضها وحماية مقدساتها في القدس والخليل وأعيانها الثقافية وإرثها التاريخي، تدين مواقف النظام الرسمي العربي الذي يقف متفرجاً على ما تتعرض له جماهير فلسطين من قتل وتدمير ودفع نحو "ترانسفير" جديد، لا بل أكثر من ذلك، فإن بعض هذا النظام يواصل عمليات التطبيع مع العدو، ويفرض حصاراً مالياً وسياسياً على ثورة فلسطين في نفس الوقت الذي يوسع فيه من مساحة علاقاته السياسية والاقتصادية وحتى الأمنية مع الكيان الصهيوني. فالعدو الصهيوني، ما كان ليصعد من عدوانه وإجراءاته القمعية في الأرض المحتلة ويقتحم الأقصى ويهدد يومياً بتغيير معالمه، لو لم يكن مطمئناً إلى الموقف الرسمي العربي المتخاذل إن لم يكن المتواطئ معه .

إن القيادة القومية للحزب، وهي تعيد التأكيد على الموقف الذي يستحضر مقولة القائد المؤسس الأستاذ ميشيل عفلق، بأن فلسطين لن تحررها الحكومات وإنما الكفاح الشعبي المسلح، تستحضر في الوقت ذاته مقولة القائد الشهيد صدام حسين، بأن فلسطين بحاجة إلى الحضن القومي الدافئ، لأن جماهير فلسطين تخوض معركة الأمة العربية على أرض فلسطين، ومن واجب الأمة احتضانها وحمايتها وتوفير كل وسائل الإسناد لتعزيز صمودها أهلها ورفع وتيرة المواجهة وتكبيد العدو ما لا يتوقعه من خسائر بشرية ومادية مع إطلاق أوسع حملة سياسية ضده باعتباره كياناً يغتصب أرضاً لشعب طرد منها بالقوة، وان المواثيق الدولية كفلت للشعوب حقها في المقاومة وتحرير أرضها من الاحتلال. وإن على المجتمع الدولي أن يلاقي الموقف الوطني الفلسطيني من أجل تمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره وهو الذي بات رأس حربة في مواجهة احتلال استيطاني كما مواجهة آخر نظام للفصل العنصري في التاريخ المعاصر .

تحية لجنين ومقاوميها وتحية لكل فلسطين وثورتها، وتحية لشهدائها، والشفاء لجرحاها، والحرية لأسراها ومعتقليها، والخزي والعار للمطبعين والمتخاذلين الذين يبيعون قضية شعب وأمة بثلاثين من الفضة .

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي
د. أحمد شوتري
في ٢٠٢٣/ ٦/ ٢٠

ميدان باسم الشهيد القائد صدام حسين في بلدة قصرة بالضفة الغربية

افتتح مساء الخميس 22/6/2023 في بلدة قصرة جنوب مدينة نابلس ميدان الرئيس الشهيد صدام حسين حيث ألقى الرفيق ماجد عودة مسؤول جبهة التحرير العربية في بلدة قصرة كلمة ترحيب بالحضور وأدار حفل الافتتاح والقيت كلمات كل من رئيس بلدية قصرة السيد هاني عودة أبو علاء وألقى السيد مراد أبو ريدة كلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ثم ألقى الرفيق باسم داود عضو قيادة جبهة التحرير العربية نيابة عن الرفيق ركاد سالم أبو محمود أمين عام جبهة التحرير العربية. وخضر الافتتاح جمع غفير من محبي الرئيس الشهيد وبعد ذلك تم قراءة الفاتحة على روح الشهيد القائد صدام حسين وعلى أرواح شهداء فلسطين والأمة العربية.

جبهة التحرير العربية
تزور قيادة القوة الفلسطينية المشتركة في عين الحلوة

أستقبل اللواء أبو غسان العجوري قائد القوة الفلسطينية المشتركة وفدا من جبهة التحرير العربية تقدمه الرفيق ياسين أبو صلاح عضو قيادة الساحة اللبنانية يرافقه وفد من قيادة الجبهة في منطقة صيدا وذلك بحضور عدد من الضباط في قيادة القوة .

قدم وفد الجبهة التهاني للأخ أبو غسان وجرى خلال اللقاء بحث تطورات الأوضاع في الساحة الفلسطينية والهجمة الصهيونية على شعبنا الفلسطيني وضرورة تضافر الجهود الوطنية للتصدي سويا للغطرسة والإرهاب ألتي تمارسه دولة الاحتلال .

وتم استعراض الأوضاع الراهنة في المخيمات الفلسطينية في لبنان من الجانب التربوي والصحي والحياتي والأمني.

من جانبه أكد الأخ أبو غسان العجوري على أن مسؤولية حماية الأمن والاستقرار في المخيم هي مسؤولية كل القوى الفلسطينية ولجان الأحياء و القواطع في المخيم وعلى

أهمية حل الخلافات بالحوار البناء بين الجميع .

أكد وفد الجبهة على ضرورة مساعدة القوة المشتركة وتقديم الدعم لها من أجل نجاح دورها في توطيد الأمن والاستقرار لشعبنا في المخيمات وحماية السلم الأهلي فيها.

جبهة التحرير العربية تشارك بالوقفة الاحتجاجية ضد خفض خدمات الأونروا

جبهة التحرير العربية تلبي دعوة منظمة التحرير الفلسطينية واللجان الشعبية والاتحادات الجماهيرية في الوقفة ألتي نظمت اليوم أمام فندق الموفينبك في العاصمة اللبنانية بيروت تزامناً مع انعقاد اجتماع اللجنة الاستشارية للوكالة الدولية للأونروا وحضر وفود جماهيرية حاشدة من مختلف المناطق والمخيمات الفلسطينية في لبنان .

تقدم الحضور الأخ فتحي أبو العردات أمين سر فصائل م.ت.ف وحركة فتح في لبنان وأعضاء قيادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية .

قدم الحاج فتحي أبو العردات مذكرة إلى المجتمعين تتضمن المطالب المشروعة لشعبنا الفلسطيني والتجاهل المريب للأونروا المسؤولة عن شعبنا والمعنية بتوفير مقومات العيش الكريم في ضوء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ألتي يعيشها لبنان وتحمل وكالة الأونروا مسؤوليتها ووضع برنامج إغاثي يساهم في تخفيف المعاناة

عن أهلنا الذين لا يملكون مقومات العيش الكريم .

قيادة الساحة اللبنانية وكوادر ومناضلي الجبهة من مختلف المناطق والمخيمات لبوا اليوم الدعوة شعورا بالمسؤولية الاجتماعية والإنسانية لأبناء شعبنا.

عربيات

القيادة القومية:
حرب الخامس من حزيران، هُزِمت الأنظمة ولم تهزم الأمة

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، إن الحرب التي وقعت في الخامس من حزيران العام ١٩٦٧، أدت إلى هزيمة الأنظمة وليس هزيمة الأمة العربية التي انتفضت عبر مقاومتها المسلحة ضد الاحتلال، ودعت إلى إعادة الاعتبار إلى لاءات الخرطوم الثلاث جاء ذلك في بيان للقيادة القومية لمناسبة الذكرى السادسة والخمسين للعدوان الصهيوني، وفي ما يلي نص البيان.

تحل الذكرى السادسة والخمسون لحرب الخامس من حزيران العام ١٩٦٧ ، والأمة العربية مازالت تنوء تحت تداعيات تلك الحرب، التي تلقت فيها الأمة ضربة موجعة من جراء تمكن العدو الصهيوني من توسيع رقعة احتلاله لتشمل كل ارض فلسطين التاريخية فضلاً عن صحراء سيناء والجولان وبعض الأراضي اللبنانية التي باتت تعرف بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا .

إن هذه الحرب التي دامت لأيام محدودة فاجأت الأمة بنتائجها العسكرية على الأرض، ولم تقتصر أثارها الكارثية على تدمير القدرات العسكرية لثلاث من الدول العربية وحسب، بل أسست لنتائج شديدة الخطورة على الأمن القومي العربي، بعد توقيع اتفاقيات كامب دافيد وأوسلو ووادي عربة، وفي تنكر واضح لقرارات قمة الخرطوم التي انعقدت بعد العدوان واطلقت ثلاثية شعاراتها .

لقد أدت تلك الاتفاقيات بما انطوت عليه من شروط سياسية واقتصادية وأمنية فرضت على المُوَقِعِين عليها، إلى إخراج دول عربية وخاصة مصر وبما تمثل من ثقل عربي، من مجرى الصراع العربي - الصهيوني، وتحولها من موقع قائد للنضال العربي التحرري ببعده الوحدوي، إلى موقع يلعب دور الوسيط بين العدو وقوى الثورة الوطنية الفلسطينية التي تستمر في مقاومتها للاحتلال، برغم كل الظروف والتعقيدات التي تحيط بوضعها بعدما أصبحت كل فلسطين تحت الاحتلال، وتتعرض لأشكال مختلفة من تصعيد العدوان والتضييق والمحاصرة المالية والسياسية من قبل النظام الرسمي العربي الذي يندفع بعضه لتطبيع العلاقات مع العدو وبعض آخر يعمل على تكريس واقع الانشقاق السياسي بين قوى الثورة وإسقاط شرعيتها التمثيلية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن بعد ستة وخمسين عاماً على العدوان، فإن العدو الصهيوني الذي ربح معركة الحرب العسكرية مع النظام الرسمي العربي، وان استطاع أن يفرض توقيع اتفاقيات إذعان مع بعض الأنظمة العربية ويقيم علاقات ديبلوماسية معها، إلا أنه لم يستطع أن يحقق اختراقاً للبنى المجتمعية العربية ويحقّق التطبيع معها لتجذر الوعي الجماهيري العربي الذي رأى في الصراع مع العدو صراعاً في مستوى

صراع الوجود من ناحية، ولوجود مواقع عربية ارتكازية ترى في هذا الصراع ذات البعد الذي تنظر اليه الجماهير العربية من ناحية أخرى، وهي التي شكلت حاضنة ورافعة للمشروع العربي التحرري بكل تعبيراته، وكان الأهم فيها والأقوى والأفعل العراق في ظل نظامه الوطني. وهذا ما جعل هذه المواقع تدرج ضمن دائرة الاستهداف المعادي، من خلال ما تعرضت له الثورة الفلسطينية قبل اجتياح لبنان العام ١٩٨٢ وبعده ، وما تعرض له العراق من عدوان متعدد الأشكال وانتهى باحتلاله الأميركي ومن ثم الإيراني.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي مناسبة حلول هذه الذكرى الأليمة على الأمة، ترى ان هزيمة حزيران برغم ما أفرزته من نتائج، بأنها لم تكن هزيمة للامة، وإنما للأنظمة التي انخرطت في سياقات تلك الحرب. ولو كانت الأمة هي المنهزمة لكانت رضخت للعدو وقبلت بالتطبيع معه، ولما كانت انتفضت في ثورات ومقاومات تمارس الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وتنخرط في حراك شعبي من اجل إنتاج أنظمة سياسية وطنية ديموقراطية .

ان الجماهير العربية لم تنهزم في حرب حزيران لأنها كانت مغيبة عن المشاركة في تلك الحرب، كما كان دورها معلباً و مصادراً من قبل الأنظمة التي كانت تدعي وتزعم تمثيل الجماهير ،فيما الحقيقة إنها كانت تمارس سياسة التنكيل بالجماهير ومصادرة حرياتها العامة. ولذلك فان الجماهير التي عبّرت عن موقفها الرافض لسياقات الحرب ونتائجها، ترجمت هذا الرفض باحتضانها وانخراطها بالفعل المقاوم للاحتلال الصهيوني، وهي ما تزال تقبض على جمر هذا الموقف المبدئي لإدراك منها أن الاحتلال لا يطرد إلا بالمقاومة الشعبية .

إن هذا الموقف هو ما اكد عليه البعث في وقت مبكر من انطلاق مسيرته النضالية عندما اطلق القائد المؤسس مقولته الشهيرة، "فلسطين لن تحررها الحكومات وإنما الكفاح الشعبي المسلح". وهذا ما اثبته العراق واقعاً محسوساً بعد الاحتلال الأميركي من خلال مقاومته الوطنية وما تحقق في لبنان من تحرير أرضه بفعل المقاومة الشعبية الوطنية وما أنجزته ثورة الجزائر، ثورة المليون شهيد .

أن ما تشهده فلسطين حالياً على مساحة كل أرضها الوطنية من نهرها إلى بحرها يؤكد هذه الحقيقة، ويقدم دليلاً حسياً بان جذوة المقاومة لن تطفئ في هذه الأمة وهي ستبقى متوقدة لأنها السبيل الوحيد لتحرير الأرض من الاحتلال وتمكين الشعب من تقرير مصيره .

من هنا، واستناداً إلى المعطيات التي يفرزها الفعل المقاوم للاحتلال، فإن الأعداء المتعددي المشارب اذا كانوا يعتقدون انهم استطاعوا قتل روح المقاومة في هذه الأمة من خلال اتفاقيات التطبيع أو غيرها، فهم مخطئون في تقديرهم، والجواب أتى من خلال فعاليات المقاومة الشعبية بكل أشكالها في فلسطين المحتلة في القدس والضفة وغزة وعمق الداخل الفلسطيني ومن مقاومة شعب العراق للاحتلال وما افرزه من نتائج، كما أتى من مشهدية الجندي المصري الشهيد الذي بفعله البطولي لم يعبر عن مكنونات نفسه فقط، وإنما عبر عن مكنونات الأمة المتجسدة في كل إنسان عربي لا يرى نفسه حراً معززاً، خارج حرية الأمة وعزتها، كما أتى من حراك الجماهير العربية التي انتفضت ضد نظم الاستغلال والتأبيد السلطوي وممارسات الدولة الأمنية والارتهان للخارج الدولي والإقليمي .

بعد ستة وخمسين عاماً على العدوان ورغم اتفاقيات التطبيع التي وقعها البعض من الأنظمة العربية، فان الثورة الفلسطينية تستمر في أدائها النضالي، وان استمرارها هو الذي يفشل مخطط العدو في تدمير غزة وتهجير الضفة وفرض الصهينة عليهما وخاصة القدس، وهو الذي يبقي الحق التاريخي بفلسطين حق قائم لا يسقط بالتقادم. فصمود جماهير فلسطين واستمرار ثورتها يجعل العدو أسير واقع مأزوم سياسياً ومجتمعياً خاصة بعدما صُنِفَتْ "إسرائيل" دولة "أبارتهايد" أي دولة فصل عنصري وقد حفظت المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها للنظر بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها العدو في فلسطين المحتلة.

إن المقاومة الشعبية للاحتلال بكل أشكالها وأرقاها الكفاح المسلح، هي الأمل المرتجى الذي يبقي القضية الفلسطينية قضية حية، وهي الوحيدة التي تستطيع أن تضع حداً للاستثمار السياسي بها على حساب دم الشهداء وآلام الجرحى ومعاناة الأسرى والمعتقلين، وهي الوحيدة التي تستطيع أن تحول دون تمرير ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد وكل المبادرات التي تطرح تحت عناوين ما يسمى بالسلام الشامل .

في هذه الذكرى التي نوجه فيها التحية لجماهير فلسطين وانتفاضتها المتواصلة، والى شهدائها كما الشهداء الذين سقطوا في سياقات المواجهة المتواصلة مع العدو الصهيوني وسائر أعداء الأمة وأخرهم الجندي المصري على حدود سيناء مع فلسطين وكل شهداء الجيوش العربية في كل الحروب التي خيضت على أرضية الصراع مع العدو ومنها شهداء حربي حزيران وتشرين، ندعو لوقف إجراءات التطبيع والخروج منها وفك الحصار عن الثورة الفلسطينية والمبادرة إلى تأسيس صندوق قومي لإسناد جماهير فلسطين وتعزيز صمودها .

في هذه الذكرى، لابد من العودة إلى التمسك بالثوابت ثوابت لاءات الخرطوم الثلاث وثوابت العودة للجماهير لإعادة النبض للشارع العربي وإثبات حضوره في معارك التغيير والتحرير وفي الطليعة منها احتضان فلسطين وثورتها تنفيذاً لمقولة القائد صدام حسين "إن فلسطين بحاجة إلى الحضن القومي الدافئ" الذي يمكن الثورة من الوقوف على أرضية صلبه وظهرها محمي بعمقها القومي وكي تبقى فلسطين في عيون الجماهير وقلوبها اذا ما استدارت إلى أي من الجهات الأربع.

المجد والخلود للشهداء، والحرية للأسرى والمعتقلين، والخزي والعار للخونة والمتخاذلين والمطبعين .

قرار التأميم التاريخي ، مشهدية لن تمحى من الذاكرة العربية

كتب المحرر السياسي

قبل واحد وخمسين عاماً من هذا التاريخ، كان العراق ومعه أمته العربية على موعد مع حدث هام جداً، أرخ له الأول من حزيران من العام ١٩٧٢. في ذاك اليوم، قطعت إذاعة بغداد وتلفزيونها بثهما العادي، وبدءا بث النشيد الوطني، حيث ظن كثيرون أن ثمة تطوراً هاماً حصل في العراق، وأن هذه الإشارة تعني أن انقلاباً وقع، وأن الإعلان عنه سيبث على الأثير من خلال الإذاعة والتلفزيون .

هذا التقدير عند البعض، بأن انقلاباً حصل في العراق، تم ربطه بتصريح أدلى به رئيس الوفد البريطاني الذي كان يمثل شركة "بي بي" (بريتش بتروليوم) في مطار بغداد مغادراً حول النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات مع الحكومة العراقية حول تعديل الاتفاقيات السابقة والنافذة حتى تاريخه، فكان جوابه ستسمعون بالخبر قبل وصولي إلى لندن. وكان يوحي أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود بسبب تصلب موقف العراق الذي يصر على استرداد حقوقه التي انتزعت منه استناداً إلى اتفاقيات إذعان املى شروطها وحبك خيوطها المستعمر البريطاني، ولمح رئيس الوفد البريطاني آنذاك إلى مصير مصدّق في إيران يوم أقدم على اتخاذ قرار تأميم النفط الإيراني، يوم أعلن البلاغ الأول بإسقاطه واردف بدفع حياته ثمناً لذاك القرار.

كان البعض يعتقد أن تجربة مصدّق في إيران ستتكرر في العراق خاصة وأن الرئيس صدام حسين، (ويوم ذاك كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ولرئيس الجمهورية هو من كان يدير ملف المفاوضات). لكن ما أن انتهت إذاعة بغداد وتلفزيونها من بث النشيد الوطني، حتى كان الرئيس أحمد البكر، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، يطل من على شاشة تلفزيون العراق ليعلن باسم شعب العراق قرار تأميم النفط الذي شمل امتياز شركة (بريتش بتروليوم)، وهي الشركة التي كانت تحوز على الحصة الأكبر من إنتاج النفط العراقي وتسويقه .

منذ ذاك التاريخ، رأت شركات النفط الأجنبية، أنها تلقت صفعة قوية، كونها خسرت معركتها في ساحةٍ، هي على قدر كبير من الأهمية في سوق الإنتاج والتسويق النفطي والتي كانت تمسك بجلابيبه القوى الاستعمارية منذ اكتشف النفط في باطن الأرض العربية .

إن قرار تأميم النفط الذي اتخذته قيادة العراق، يعتبر من أهم القرارات التاريخية في التاريخ المعاصر للعراق والأمة العربية. وأهميته لا تكمن فقط، بأنه كان ترجمة عملية لوضع شعار "بترول العرب للعرب"، الذي رفعه حزب البعث في وقت مبكر من إطلالته على الحياة السياسية العربية، وإنما الأهمية تكمن في أبعاد ثلاثة لا تقل أهمية عن تطبيق الشعار القومي .

الرئيس احمد حسن البكر يعلن قانون تأميم شركة نفط العراق

البعد الأول، تجلى بالكفاءة السياسية التي أديرت فيها معركة استرداد حقوق العراق بنفطه، حيث كان التركيز على الحلقة الأقوى في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وتحييد الحلقات الأضعف وذات الحصص الأقل، ريثما يتم هضم الخطوة الأولى وتوفير شروط الحماية الخارجية لها، وهذا ما حصل، حيث لم يتجلَ نجاح العراق في قدرته على اتخاذ القرار السياسي وحسب، وإنما أيضاً في استمرار إنتاج نفطه وتأمين أسواق له، لكسر إمكانية فرض حصار على عمليه تسويقه للنفط، والكل يعلم كيف تتحكم الكارتلات النفطية الكبرى بعملية الإنتاج والتسويق والتسعير والأسواق. (مع ملاحظة أن شركة "بريتش بتروليوم" والتي تسمى بشركة نفط العراق هي ثالث أكبر شركة في العالم في مجال التنقيب والإنتاج والتسويق .(

البعد الثاني، أن قرار التأميم، توفرت له الحماية الداخلية، من خلال انسداد أية ثغرات في بنية النظام السياسية، يمكن أن يستغلها الأعداء للتشويش على القرار والانقضاض عليه، وأكثر من ذلك فأن شعب العراق تعامل مع الخطوة باعتبارها إنجازاً وطنياً مكملاً بنتائجه لخطوة الاستقلال السياسي الذي وضع حداً للانتداب البريطاني ولمحاولات إدخال العراق في أحلاف مشبوهة معادية في استهدافاتها للأمة العربية وتوقها نحو التحرر والتقدم والوحدة. وهكذا شكل الموقف الشعبي حزام أمان داخلي ،ولم يتأخر الوقت كثيراً حتى كان مردود إنتاج النفط يوظف في سياق مشروع التنمية الوطنية الشاملة والدور القومي للعراق والتي ترجمت بالخطة الانفجارية التي أحدثت تحولاً نوعياً في حياة العراقيين الذين لم يكن يصلهم من مردود النفط قبل التأميم ما لا يتجاوز المئة مليون دينار فيما الشركات الأجنبية كانت حصتها بالمليارات وبحضور العراق في ساحة الفعل القومي كما الدولي .

البعد الثالث، إن العالم الرأسمالي الذي تديره الكارتلات

الكبرى والنفطية أولها، كانت تخوض معارك شرسة لحماية امتيازاتها واستثماراتها، وكانت تعتقد أن نجاح أية محاولة للتفلت من سيطرتها وسطوتها وهيمنتها في أية ساحة، ستدفع آخرين للدخول ميدان محاولات أخرى، ولذلك لم يكن من مصلحتها أن تنجح أية خطوة في تأميم النفط الوطني إنتاجاً وتسويقاً حتى لاتكر السبحة وتتهاوى الحصون النفطية كما تتهاوى أحجار الدومينو. ونجاح العراق في تأميم نفطه شكل تجربة رائدة بحيث أن كثيراً من الدول خاضت بعد ذلك غمار هذه التجربة منهم من نجح، ومنهم من فشل، ومن لم يستطع تحقيق نجاح كامل، حققاً نجاحاً جزئياً من خلال تحسين حصته، وبشكل خاص لدى بعض الدول العربية، ولكن للأسف لم يذهب هذا البعض من الذي ارتفع منسوب دخلهم من النفط إلى توظيفه في خدمة المشاريع التنموية الشاملة على المستوى الوطني كما القومي، وإنما ذهب إلى توظيفه في حسابات المنظومات الحاكمة التي وظفتها في شركات استثمارية دولية، دون أن يصل إلى أصحاب الحق الطبيعيين بثروات بلادهم إلا الفتات، وما جرى توظيفه داخلياً تم في أقانيم الاقتصاد الريعي، وأكثر من ذلك فإن بعضاً مما أصبح يمتلك فائضاً نقدياً أقدم على توظيفه في الاتجاه المعاكس لمشاريع التنمية والالتزامات القومية والوطنية ووظفه كأوراق ضاغطة على المواقع الوطنية العربية في السلطة كانت أو خارجها، وما تعرض له العراق من خلال الحصار وبعدها العدوان وما تتعرض له ثورة فلسطين نموذجاً .

إن الأبعاد الثلاث التي انطوى عليها قرار التأميم، هو الذي جعل العراق يبقى في قلب العاصفة منذ انطلاق ثورته في السابع عشر الثلاثين تموز. ولما لم تستطع القوى المعادية أن تسقط هذه الثورة من الداخل، عمدت إلى التحريض والتعبئة ضدها من الخارج والتي بدأت بإطلاق المواقف المعادية التي أسست للعدوان الإيراني في بدء الثمانينيات وانتهت بهزيمة نظام الملالي، ومن ثم العدوان الثلاثيني والحصار وصولاً إلى العدوان الذي أوقع العراق تحت الاحتلال .

لقد شنت الحرب الثلاثينية على العراق على خلفية الموقف من أزمة الكويت، والغزو الذي أدى إلى الاحتلال، شن تحت ذريعة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وعلاقة مزعومة مع القاعدة، وفي اعتراف لاحق اعترفت أميركا كقائدة العدوان بأن التبريرات استندت إلى تقارير كاذبة ومفبركة .

لقد كان العدوان على العراق العام ١٩٩٠-١٩٩١ وبغض النظر عن أسبابه الظاهرية، إنما كان حرباً على نتائج الحرب مع إيران. والحرب التي شنت على العراق العام ٢٠٠٣، كنت حرباً ثأرية بمفعول رجعي على قرار التأميم التاريخي .

لقد انتظرت الكارتلات النفطية ثلاثين سنة كي تثأر من هزيمتها التي منيت بها في الأول من حزيران العام ١٩٧٢، وأميركا ومن معها من قوى التحالف الصهيو - استعماري، التي اعتبرت نفسها مقتولة قبل ثلاثين سنة من الغزو لم تنس الضربة التي أصابتها في مقتلها .

فهل ينسى العراق ومعه أمته العربية ما تعرضا له وهما مقتولان من العدوان المتعدد الأشكال؟.

إن الكارتلات النفطية لم تنس أنها قتلت في معركة فقدان امتيازاتها الاقتصادية قبل خمسين سنة. فكيف تنسى أمة تنحر السهام في جسدها وهي مهددة بخسارة هويتها وتفكيك بنيتها القومية والمجتمعية!.

إن جماهير العراق ومعها جماهير الأمة العربية تستحضر دائماً مشهدية الرئيس البكر وهو يعلن قرار التأميم التاريخي، كما مشهدية استشهاد القائد صدام حسين في أول أيام الأضحى المبارك، وهي إن طال صبرها إلا أنها لن تنسى واقعة من صوب سهام القتل إلى صدرها .

إنها حتمية الصراع المفتوح مع أعداء الأمة المتعددي المشارب والمواقع .

صورة تاريخية للاجتماع الذي ترأسه الرئيس الراحل احمد حسن البكر وحضره السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة واعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء واتخذ خلاله القرار الثوري بتأميم شركة نفط العراق الاحتكارية في اليوم الاول من حزيران عام ١٩٧٢ .

بيان قيادة قطر العراق في الذكرى الـ 51 للتأميم

يا أبناء شعبنا العراقي الشجعان
يا جماهير الأمة العربية المجيدة
أيها المناضلون البعثيون في كل أقطار الوطن العربي

في الأول من حزيران/ يونيو من كل عام يستذكر أشقاؤكم العراقيون بفخر واعتزاز، أعظم إنجاز عرفته الأمة العربية في تاريخ علاقاتها مع الاحتكارات النفطية العالمية، التي أقامت لنفسها حصوناً حصينة، من علاقات إنتاج مجحفة بحقوق البلدان المنتجة للنفط، هذه المادة الاستراتيجية التي باتت ومنذ بداية القرن الماضي، أكبر محرك لماكنة الاقتصاد العالمي، ولهذا بات من غير الممكن نظرياً، التقرب من أسوارها بأي شكل من الأشكال، ولكن حزبكم المناضل الذي كان أول قوة سياسية عربية عقائدية وجماهيرية، ترفع شعار (نفط العرب للعرب)، من قناعة راسخة أن هذا الهدف العظيم، يحتاج جهدا منسقاً وعظيماً، ونضالاً باسلاً على كل الجبهات السياسية والاقتصادية وحتى في ميدان الأمن الوطني والقومي من أجل تحقيقه.

أيها المناضلون البعثيون المضحون

لقد كان لتجربة حكم البعث في القطر العراقي، جدارة حمل الأمانة التي علقتها عليه جماهير أمتنا العربية، وشرف تحقيق هذا الحلم التاريخي الذي ظل يراود جماهير شعبنا العراقي، الذي كان يطفو فوق بحيرة هائلة من النفط، ولكنه كان يعيش فوق أرض جرداء وفقر مدقع وبؤس وحرمان على كل المستويات، فالفقر يضرب أطنابه في كل زاوية من الوطن، والأمة متفشية على طول الساحة العراقية وعرضها، والشعب يعاني من مختلف الأمراض الاجتماعية والصحية، على الرغم من تدفق ملايين الأطنان من ثروته النفطية، لتتحول إلى خزائن الدول المعادية لطموحات العراق والأمة العربية في النهوض من كبوتها الحضارية، التي امتدت لقرون طويلة منذ أن سقطت آخر راية في آخر حصن عربي، نتيجة تحالف الدول التي احتلت بلادنا العربية ودمرت أسس حضارتنا العربية، التي أنارت الطريق للبشرية وفتحت لها أفاقاً من التقدم والازدهار، فراحت تستخدم ثرواتنا الوطنية في مواصلة تركيع شعبنا، ولأن الأمة كانت تفتقد إلى القوى المؤهلة لقيادتها نحو شواطئ السيادة والاستقرار والبناء الحضاري الجديد، فقد ظنت الدول الاستعمارية، أن مصالحها ستبقى خالدة إلى الأبد في قطرنا العراقي وفي سائر أنحاء الوطن العربي.

وعندما تسلم حزبكم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في ثورة 17ـــ30 تموز 1968، كان قد أعد ملف تحرير الثروة النفطية على رأس اهتماماته وفي أولوياته، ولكن التجارب التي مر بها الآخرون في هذا الميدان كانت حاضرة، كي لا يأتي أي تشريع من جانب واحد، قفزة في الهواء، فشرع من الأيام الأولى لإعداد الخطط لتطوير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، كي يواجه أي حصار يمكن أن تفرضه الدول المالكة للكارتل النفطي الدولي، ثم عكف على إعداد الخطوات المدروسة للاستثمار الوطني للنفط حيث توفرت له الفرصة لذلك، فكانت الخطوة الأولى هي استثمار حقل الرميلة الشمالي وطنيا وبالتعاون مع المؤسسات السوفيتية المتخصصة، وهو ما حصل في السابع من نيسان 1972 في ذكرى تأسيس الحزب، كما أسس شركة ناقلات النفط كي لا يبقى أسير الضغوط التي تمارسها الشركات العالمية الناقلة للنفط.

فجاءت خطواته متناسقة من أجل تهيئة الأجواء السياسية والفنية والاقتصادية الكاملة لغرض إنجاح قرار التأميم، الذي تحقق بعد أقل من أربع سنوات من قيام ثورة 17ـــ30 تموز المجيدة، ليشكل مؤشر خط الانتقال من علاقات اقتصادية تبعية مع اقتصادات الدول الكبرى، والانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الحضاري، وليعطي العراق تجربة جاهزة وناجحة، يمكن أن تحذو الدول الأخرى التي كانت تعاني من عقدة الخوف في حال التقرب من أسوار الكارتل النفطي العالمي.

كما أن العراق ومن إغلاق كل أبواب الفشل أمام قرار التأميم فقد أعلن مجلس قيادة الثورة قرار التقشف في كافة أبواب الميزانية استعدادا للأسوأ، فجاء إصدار قانون رقم 69 بتأميم عمليات شركة نفط العراقIPC ، والتي كانت تمتلك أكبر حصة من مكونات العراق النفطية، ولعل اختيار طريق تأميم عمليات شركات النفط بمراحل متعددة، ما عجل باستسلام الشركات لموقف العراق الثابت بعد تسعة شهور فقط من يوم التأميم الخالد، في الأول من آذار 1973، أُعلن عن انتصار العراق في معركة التأميم إذ استسلمت الشركات بعد صمود عراقي منقطع النظير قاده حزبكم حزب البعث العربي الاشتراكي.

تحية لقيادة حزبكم التي خططت بجدارة لقرار التأميم، ونفذت خطواته بحكمة عالية، وعهدا على البقاء على طريق النضال حتى نستعيد ثروتنا النفطية التي رهنها عملاء الاحتلال للقوى الدولية التي تسعى لاستعادة هيمنتها على ثروات الشعوب وخاصة الثروة النفطية التي تعتبر عماد أية نهضة اقتصادية لأي مجتمع.

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد 1 حزيران 2023

قيادة قطر السودان:

في ذكرى مجزرة فض الاعتصام، وقف الحرب الوجه الاخر للعدالة

يا جماهير وقوى انتفاضة ديسمبر الثورية العظيمة:

تمر اليوم ذكرى مجزرة 3 يونيو 2019/ 29 رمضان، وقد انقضت أربع سنوات دون أن يكتمل التحقيق فيها، ما يعني عدم القصاص للضحايا، وإفلات مرتكبيها من العقاب حتى الآن، وهو ما يفسر لحدٍ بعيد استمرار نزيف الدم السوداني، والاستهانة بالإنسان وحقوقه، مجزرة بعد مجزرة، خاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 الدموي، ها هي الذكرى الفاجعة تقترن بمجزرة حديثة للتو، راح ضحيتها 18 شهيدا بجانب أكثر من 100 جريح، إصابات بعضهم حرجة. وذلك جراء القصف بالطيران والأسلحة الثقيلة المتبادل بين الجيش وقوات الدعم السريع في سوق ستة بضاحية مايو جنوب العاصمة الخرطوم، في سياق الحرب العبثية التي تجري في العاصمة أساسا، بين الجيش والدعم السريع منذ أكثر من شهر ونصف الشهر، والتي حولت سكان العاصمة إلى مشاريع شهداء ونازحين ودروعا بشرية في العديد من الأحياء ومراكز الخدمات الصحية والعلاجية، ومع تدهور مريع في الأحوال الأمنية والمعيشية والخدمية.

ربما لم يكن صدفة أن تحدث المجزرة التي وصفها أحد نجباء القوات المسلحة بعار القيادة، في نهاية الشهر الحرام، وأن تبدأ الحرب التي تصفها أطرافها بالعبثية، في شهر رمضان أيضا، مما يشير إلى تدني الوازع الأخلاقي والقيمي لمرتكبي الجريمتين معا. وفي مواجهة استشراء العنف منذ ذلك الحين، استبسل أبناء وبنات شعبنا في مقاومة قوى الردة والفلول ومناهضة الانقلاب سلميا، وإحباط كافة محاولات عسكرة الحراك السلمي وحَرفِه، والوقوف ضد الحرب مهما كلف ذلك من تضحيات .

لقد كشفت الحرب أبعادا جديدة لقضية الإصلاح الأمني والعسكري وإصلاح جهاز الخدمة المدنية أيضاً، كمطلب شعبي ملح وعاجل، وخضوعهما للسلطة المدنية. مثلما كشفت الأهمية التي ينطوي عليها شعار العدالة وعدم الإفلات من العقاب، أحد أيقونات الثورة.

فقد اتخذ الانقلاب من الحرب غطاء لاستكمال مخطط الردة، خصوصا في كل ما يتصل بالعدالة، بدءا من إلغاء قرارات تفكيك التمكين، وإعادة سيطرة قواه وعناصره على المفاصل الحيوية في أجهزة الدولة، حتى الإفراج عن عناصره من السجون والمحكومين تحت غطاء تفريغ السجون، والتعدي على المحاكم وسجلات الأراضي ونهبها، وإتلاف ملفات القضايا، خاصة قضايا قيادات النظام المقبور.

يا بنات وأبناء شعبنا الأوفياء:

في ذكرى المجزرة، ونحن نترحم على أرواح كل الشهداء، نؤكد على حتمية المساءلة في كل التجاوزات التي حدثت بحق أبناء وبنات شعبنا، والتي يرقى بعضها لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كواجب مقدم ضمن استعادة المسار الانتقالي إلى الديموقراطية والسلطة المدنية.

إن الحيلولة دون إفلات مرتكبي جريمة مجزرة القيادة وغيرها من المجازر والجرائم، هو الضمانة بعدم تكرارها مرة أخرى، وإرساء لمبادئ سيادة حكم القانون وعدم الإفلات من العقاب، مثلما هو ركن ركين في بناء النظام الديمقراطي المدني، الذى يشكل وقف الحرب، ودون شروط، وحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، والخروج من المنشآت الطبية والخدمية والأحياء السكنية، الأولوية القصوى وعبر أوسع جبهة شعبية للديمقراطية والتغيير، للحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال السودان وأمنه القومي واستقرار الإقليم.

- الإجلال للشهداء الأكرم منا وعاجل الشفاء للجرحى وعودة المفقودين والتحقق من مصيرهم.
- الحرية للمعتقلين والمحتجزين.
- لا للحرب ولا إفلات من العقاب والمساءلة
- لا سلطة لغير الشعب ولا وصاية على الشعب

حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل)
قيادة قطر السودان
3يونيو 2023

حزب البعث العربي الاشتراكي يدعو لابتدار حملة ضد استمرار الحرب

أصدرت قيادة القطر لحزب البعث العربي الاشتراكي تصريحا صحفيا أعلنت فيه رفضها للدعوات الموجهة للمواطنين لحمل السلاح، ويدعو، بالمقابل، لحملة مضادة لتأكيد سلمية الحلول ورفض استمرار الحرب والانتهاكات التي تمارسها أطرافها في أجوائها.

فيما يلي نص التصريح:

في وقت تدخل فيه الحرب العبثية، أسبوعها الثامن، دون حسم من قبل هذا الطرف أو ذاك، وبدون التزام ملموس من الطرفين، بما يتم الاتفاق بينهما من وقف مؤقت لإطلاق النار، ودون تقدم ملموس في مسعى إيقافها عبر المفاوضات التي تجري في جدة، والعديد من المناشدات والدعوات، فيما تتزايد معاناة المواطنين، الذين تتواصل قوافل نزوحهم الاضطراري من العاصمة، بسبب القصف المتواصل الذي تتعرض له الأحياء السكنية والمنشآت المدنية، وفي وقت يشهد استمرار غياب سلطة الدولة، وتفشي الجريمة المنظمة، واتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، وتزايد الاعتقالات وسط القوى الديموقراطية ولجان المقاومة، ومداهمة المنازل واحتلالها بعد طرد سكانها منها، ومداهمة دور الأحزاب وتخريبها وتحويلها لمقار عسكرية، سواء في مناطق سيطرة وانتشار قوات الدعم السريع، أو بالقصف الجوي لطيران الجيش، أو جراء تبادل إطلاق النيران، والتي رصدتها ووثقتها إفادات وشهادات المواطنين وبيانات العديد من القوى السياسية والمدنية، للعديد من وسائل الإعلام، إضافة إلى ما تضمنه بيان آلية مراقبة حماية المدنيين ووقف إطلاق النار قصير الأجل.

كل ذلك مع استمرار انقطاع إمدادات الكهرباء والمياه والدواء والوقود والمواد الغذائية، وتوقف الجهاز المصرفي وعدم صرف المرتبات والأجور والمعاشات لنحو شهرين، في القطاعين العام والخاص .

تتصاعد في هذه الأجواء دعوات من معسكر قوى الحرب، لاستدعاء معاشيي الشرطة والجيش، وحث المواطنين على التسلح، بحجة حماية النفس، للانغماس في الحرب، ما يعني دعم استمراريتها، بدلا من وقفها، وتوسيع نطاقها، جغرافيا واجتماعيا، وتغذيتها، بما يحولها لحرب أهلية شاملة، بدلا من تقليصها.

فقد تواترت دعوات من هذا القبيل من وزارة الدفاع، ومن الفريق ياسر العطا، ومن حاكم إقليم دارفور، إضافة إلى منابر فلول النظام، تطلب من المواطنين التوجه لحمل السلاح، والمشاركة الفعلية في الحرب، بزعم الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من إقرار أولئك المسؤولين، بعجزهم، وعجز حكومتهم عن القيام بدورها في حماية المواطنين والدفاع عنهم.

يحدث ذلك في الوقت الذي تتمدد فيه الحرب، لتشمل مدن الفاشر ونيالا وزالنجي والجنينة، بعد الأبيض. إن شعبنا الذي رفع السلمية شعارا وهاديا لنضاله المثابر منذ أكثر من أربع سنوات، لاستكمال عملية التحول الديموقراطي؛ ظل يرفض الحرب وعسكرة الصراع السياسي، ويجد نفسه اليوم أكثر تصميما في مواجهة حرب ليست له فيها أي مصلحة، ولا تعبر عن إرادته ولا تطلعاته، متمسكا بشعاره: "لا_للحرب ولا _لاستمرارها ."

إن حزب البعث العربي الاشتراكي، وهو يحذر من مخاطر استمرار الحرب، وتفاقمها، في ظل تباطؤ الجهود الرامية لوقفها، يراهن على وعي شعبنا الصامد في العاصمة وفي الأقاليم، وعلى جهود بناته وأبناءه أينما كانوا، في إجهاض مخططات دعاة الحرب، من قوى الردة وفلول النظام المقبور، الذين يسعون لتعطيل عملية التحول الديموقراطي، بإغراق البلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد، القبلي والجهوي، بعد أن فشلوا في العودة للسلطة مرة أخرى، عبر انقلاب عسكري.

وفي مواجهة هذه التطورات الخطيرة يدعو حزب البعث العربي الاشتراكي أبناء وبنات شعبنا للتمسك بحزم برفض الحرب، ورفض المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال، وابتدار أوسع حملة ممكنة لمواجهة الدعوة المشبوهة لحمل السلاح، بتوكيد سلمية الحلول المعبرة عن إرادته وفق تقاليده في النضال الديمقراطي، ورفض الحرب، عبر:

- تنظيم المواكب السلمية والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك، في بورتسودان، ومدني، وعطبرة، وكسلا، والقضارف، وكوستي، والدويم، ودنقلا، وحلفا، ومروى... إلخ .
- تكثيف الجهود لبناء الجبهة الواسعة للديمقراطية والتغيير لوقف الحرب وتسريع وتائر النضال من أجل إعلان الإضراب العام والعصيان المدني لإسقاط الوضع الانقلابي.
- إظهار أكبر تضامن ممكن مع ضحايا الحرب من النازحين والمقيمين بالعاصمة ودارفور، ومساعدتهم في توفير احتياجاتهم، وفي المساندة المتبادلة في مواجهة عصابات الجريمة المنظمة.
- فضح كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المتحاربة وتوثيقها.

النصر حليف الجماهير الباسلة.

المجد والخلود للشهداء

والحرية للمعتقلين والمحتجزين

و الحرية والعدالة والسلام لشعب الانتفاضة .

ولا للحرب ولا وصاية على الشعب

حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل)

قيادة قطر السودان

قيادة قطر السودان:

الإرادة الوطنية التي رفضت الحرب ، هي العامل الحاسم لوقفها

يا بنات وأبناء شعبنا الأوفياء:

*كشفت هدنة اليوم الواحد، السبت الماضي 10 يونيو، التي طلبتها وساطة جدة، قدرة طرفي الحرب لدائرة منذ 15 أبريل، على وقف الاقتتال وضبط منسوبيهم بذلك، على نطاق البلاد وقتما أرادا ذلك. فقد التزم الطرفان بشكل كامل خلال ساعات الهدنة دون أي خروقات تذكر، كما كشفت كذلك أن الحرب هي رغبة ذاتية لطرفيها، ليس فيها أي اعتبار للشعب السوداني، الذي يدفع ثمن اقتتال عبثي، وليس فيه منتصر، من أرواحه وعافيته واستقراره وممتلكاته ومستقبل أجياله، وتدمير للبنى التحتية وهدر لمقدرات البلاد وتماسكها وسلمها الأهلي والاجتماعي.

*لقد تجدد الاقتتال، بشكل عنيف ومتصاعد وعلى نطاق واسع بمجرد انقضاء أجل هدنة اليوم الواحد، وكأنما القصد منها كان إرضاء الوساطة وليس مراعاة للظروف التي جرتها الحرب على الشعب السوداني قاطبة، نفسيا وإنسانيًا ومعيشيًا واجتماعيًا وعلى وحدة وأمن واستقرار البلاد .

*تتمدد آثار الحرب العبثية المدمرة من الخرطوم، امتداد ناصر وجنوب الخرطوم والمقرن وشرق النيل ووسط أم درمان وجنوبها، إلى الأبيض المحاصرة، كما جزيرة توتي، في ظروف كارثية إلى ولايات دارفور والجنينة التي أُستبيحت بالموت الجماعي المجاني، حيث بلغ عدد الضحايا فيها نحو 1000 في الأسبوع الأخير، وغرب وجنوب كردفان إلى المعابر الحدودية التي يعيش السودانيون فيها الإذلال والمهانة، إلى الولايات المنهكة التي تستقبل مئات الآلاف من الفارين من نيران الحرب التي صارت تهدد بلادنا، بالتمزق والفناء .

أكدت حرب الشهرين العبثية أن طرفيها لا يعيران أدنى اعتبار للشعب ومصالحه العليا بقدر ما تحركهما الدوافع الذاتية وصراع السلطة ولو على أشلاء الوطن وجماجم شعبه، بعد أن أدت إلى انهيار قطاع الخدمات، والاستيلاء على مراكز الخدمات الطبية والعلاجية وخروج نحو 70٪ منها من الخدمة، والنهب والإتلاف الذي تعرضت له مصانع وشركات الأدوية والصيدليات، وتحويل المنازل والأحياء السكنية من قبل قوات الدعم السريع إلى دروع بشرية، وتواصل القصف المدفعي والطيران من قبل الجيش، وتوقف دولاب العمل، وتأجيل امتحانات الشهادة السودانية، وعدم صرف مستحقات العاملين في القطاع العام والخاص، والمعاشيين، لنحو ثلاثة اشهر، ووفاة مئات المرضى في العاصمة والولايات، لعدم تلقي العلاج، لا سيما مرضى الكلى والأورام السرطانية، وتعرض النساء لحالات موثقة للاغتصاب، والموت أثناء الولادة.

يا جماهير وقوى انتفاضة ديسمبر الثورية:

فيما تبدو في الأفق نذر نقص الغذاء والمجاعة، لانعدام سلاسل المواد الغذائية، وفشل العروة الصيفية للموسم الزراعي، في العديد من الولايات والمشاريع الزراعية، إضافة للنهب والسرقة التي تعرضت لها مخازن الغذاء في دارفور وشمال كردفان.

*لقد كشف تجدد القتال، بلا طائل، بشكل أعنف، بعد تكرار الهدن، أن العامل الحاسم لوقف الحرب، والحيلولة دون اتساع نطاقها، بوقف شامل ودائم، هو الإرادة الوطنية، التي احتشدت حول رفضها، وعزلت أطرافها وموقدي نيرانها، وشكلت رأي عام لوقفها والتصدي لما ألحقته من تخريب ودمار وزعزعة لأمن واستقرار الإقليم .

*فلنصطف في جبهة مدنية واسعة لوقف الحرب وترميم ما سببته من خراب شامل، تنتظم ربوع البلاد، بانتزاع الفرص لإطلاق المواكب والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، وكافة وسائل التعبير السلمي، ورصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات، والانتقال بالحلول السلمية، لمعالجة وتدارك أسبابها وإفرازاتها، عبر برنامج أولويات للديمقراطية والتغيير، تلتزم بتنفيذه سلطة مدنية، في مدة لا تتعدى العام، تخضع لها كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتهيئ الأجواء لإجراء انتخابات عامة، شفافة وديمقراطية، وتضع، بإصلاح جهازي الدولة، حدا لنهاية الدور السياسي والاقتصادي الذى لعبته نخب عسكرية باسم الجيش زهاء 55 عامًا من عمر الاستقلال، وبناء جيش وطني واحد مقتدر وحديث، يتفرغ لمهامه وفق قانونه واحترام النظام الدستوري الذي يرتضيه الشعب.

*ان الحرب والرصاص والاعتقالات لن تثني جماهير الشعب عن مواصلة نضالها السلمي الديمقراطي، لوقف الحرب، وتحقيق تطلعاتها في الحرية والسلام والعدالة، والويل كل الويل، لمن يستخف بإرادة شعبنا الجبارة .

الإجلال للشهداء الأكرم منا، وعاجل الشفاء للجرحى والمصابين، والحرية للمعتقلين والمحتجزين.

توثيق الجرائم والانتهاكات، وحماية المؤسسات العلمية والبحوث، والآثار والمتاحف والمكتبات، واجب وطني.

حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل)
قيادة قطر السودان
2023/6/12

الحرب في السودان ابعد من صراع البرهان - حميدتي

بقلم المحامي حسن بيان

إن مشهد التدمير الذي أصاب منشآت مطار الخرطوم من جراء الاشتباكات، تقشعر له الأبدان، علماً أنه مرفق مدني خدماتي كان يفترض أن يتم تحييده عن مسرح العمليات العسكرية. وما أصاب مطار الخرطوم، أصاب مرافق أخرى وبعضها مدني تناط به إدارة شؤون الناس. وإذا كان الإعلام المرئي والمسموع لم يسلط الضوء كفاية على حجم الدمار الذي أصاب المرافق العامة والخدماتية باستثناء ما أصاب مطار الخرطوم، وهي تكتفي ببث الأشرطة التي توزع من قبل الطرفين المتصادمين، وكل منهما يبرز ما حققه من "انتصارات"، فإن التغطية كانت مختلفة لعمليات إخلاء الرعايا الأجانب، والتي ولدت انطباعاً لمن يتعمق في قراءة أبعاد ما يجري في السودان بعد انفجار الوضع، بأن الأمور ذاهبة إلى مزيد من التصعيد والتفاقم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

إن ظاهر الأمر يفضي إلى القول أن سبب انفجار الوضع العسكري، يعود إلى الخلاف الذي بدأ يطفو على السطح، حول موقع ودور "قوات الدعم السريع"، في الهياكل الأمنية والعسكرية لقوات الجيش.

فهذه القوات التي هي استمرار لتشكيل ميلشيا "الجنجويد" ارتبطت بداية بمديرية المخابرات إلى أن أصدر عمر البشير قانوناً خاصاً بها، ربطها بموجبه برئاسة الجمهورية، وكان تعدادها بحدود الثلاثين ألفاً فأصبحت بعد تشريع وضعها بحدود المئة ألف. وهي تغطي بانتشارها غالبية الولايات ولها ثقل خاص في الخرطوم وموطن نشأتها في دارفور. وتمويلها الرئيسي يتأتى من الاستثمار في مناجم الذهب ومواد أولية فضلاً عن سيطرتها على كثير من المعابر الحدودية مع دول الجوار.

كما أن ظاهر الحال، يفيد أن البرهان لم يكن يسعى لحل "قوات الدعم السريع" وإنما تعديل مركزها القانوني بحيث ترتبط بقيادة الجيش وتخضع لإمرته وفق هيكلة جديدة. وفي المقابل فإن حميدتي لم يكن يرغب بهذا الحل، وحاول التملص من الالتزام به، عبر الدعوة لإطالة أمد الفترة الزمنية اللازمة لذلك.

قبل انفجار الوضع العسكري كان الطرفان يقدمان نفسيهما كفريق واحد تحت مسمى "المكون العسكري" في المجلس السيادي، الذي أنيطت به إدارة المرحلة الانتقالية بعد توقيع الوثيقة الدستورية مع المكون المدني الذي شكلت قوى الحرية والتغيير ركيزته الأساسية .

ودائماً حسب ظاهر الحال، فإن الرئيس ونائبه كانا يبدوان في أعلى درجات الانسجام في المواقف حيال التعامل مع الشريك المدني في المجلس السيادي، وحيال بعض قنوات الاتصال مع الخارج وخاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع الكيان الصهيوني .

لكن ما هو السبب الأساسي الذي دفع الوضع إلى الانفجار؟

هل هو الخلاف على تحديد المركز القانوني "للدعم السريع" في التشكيلات العسكرية والخشية من وضع الدولة ليدها على استثماراتها اذا ما دمجت بقوات الجيش، وخاصة الاستثمار في مناجم الذهب والسودان يعتبر ثالث دولة منتجة في أفريقيا لهذا المعدن الثمين الذي تتهافت عليه المافيات الدولية والدول كملاذٍ آمنٍ في مواجهة الاهتزازات التي تتعرض لها ما يسمى بالعملات الصعبة والدولار على رأسها، أو ثمة أسباب أخرى.؟

إننا لا نسقط الأسباب المرتبطة بتحديد المركز القانوني "لقوات الدعم السريع" والخلاف على آليات عملها واستثماراتها، من أن يكون سبباً مباشراً لإطلاق شرارة القتال، خاصة وان الإجراء فيما لو قيض له النفاذ، لكان سيؤدي إلى إضعاف الموقع السياسي لحميدتي في السلطة من ناحية، والى خسارة امتيازات الاستثمار في مناجم الذهب وما تدره من أموال على المنتفعين منه داخلياً وخارجياً من ناحية أخرى.

لكن قراءة ما جرى في السودان بعد انفجار الوضع العسكري وتحديد أسبابه الجوهرية، لا يستقيم النظر إليه إلا إذا وضع في سياق المسار العام الذي ضبط الإيقاع السياسي منذ انطلاق ثورة ديسمبر من العام ٢٠١٨ بشكل خاص، والتطورات التي شهدها الوطن العربي منذ غزو العراق واحتلاله بشكل عام .

في ما يتعلق بالخاص السوداني، فإن المعطيات الأولية التي أفرزتها الانتفاضة الشعبية، دللت على أن الأوضاع السياسية تسير باتجاه تحقيق نتائج إيجابيه لجهة التحولات السياسية الداخلية، للانتقال بالسودان من نظام التمكين وسطوة الدولة الأمنية، إلى رحاب الدولة المدنية عبر عملية سياسية تحكمها قواعد التحول الوطني الديموقراطي وتحترم فيها الحريات العامة والعدالة الاجتماعية في ظل نظام سياسي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، وتشكيل هياكله المؤسساتية استناداً إلى الآليات التي يعبر الشعب من خلالها عن إرادته في إدارة شؤونه الداخلية وتحديد خياراته في العلاقات مع الخارج قومياً كان أو إقليمياً أو دولياً .

ومن تابع عن كثب تطور العلاقة بين المكونين المدني والعسكري الشريكين في إدارة الوضع السياسي خلال المرحلة الانتقالية، لم يكن يحتاج إلى كثير عناء، ليكتشف أن العلاقات بين المكونين لم تكن على درجة كافية من التوافق والانسجام بعدما برزت الافتراقات بينهما حيال العديد من الملفات، وأكثرها وضوحاً تشكيل هياكل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وملف إدارة العلاقة مع صندوق النقد الدولي والحركات المسلحة في الولايات، كما عملية تهريب التطبيع مع "إسرائيل" التي كانت خطوتها العلنية الأولى في لقاء البرهان ونتنياهو في أوغندا .

إن المرحلة الانتقالية وإن شابتها علاقات ملتبسة، إلا أنها

لم تصل إلى حد تفجير العملية السياسية، ومرد ذلك، أن التوازن السلبي الذي كان قائماً بين الطرفين، شكل ضابطاً لإيقاع العلاقة بينهما، إلى أن اقترب الموعد الذي يفترض فيه أن يتخلى المكون العسكري عن رئاسة المجلس السيادي عملاً بما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الدستورية، فكان أن ارتد "العسكر" على الاتفاق عبر انقلاب موصوف في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ .

لقد أماط الانقلاب النقاب عن حقيقتين :

الأولى، أن المكون العسكري كان يمارس مع المكون المدني أسلوب التقية طيلة فترة التشارك في الحكم .

والثاني، أن إيصال العملية السياسية التي انطلقت على أساس الوثيقة الدستورية إلى مآلاتها النهائية بإنجاز عملية التحول الوطني الديموقراطي لم تكن مرفوضة ضمنياً من المكون العسكري وفلول النظام السابق وحسب، بل كانت غير مرغوب فيها أيضاً من القوى الخارجية التي كانت تعمل لترتيب الواقع السياسي في السودان بما يلاءم مصالحها وليس مصالح الشعب. وأن القوى الخارجية المنظور منها عبر لجان الوساطة المتعددة المرجعيات والمخفي منها عبر قنوات الاتصال الخاصة والسرية، عملت على خطين:

الأول، دعمها المعنوي للمكون العسكري وتقوية مواقعه لتمكينه من فرض الخيارات السياسية التي يريدها وتتماهى مع قوى الخارج الدولي والإقليمي .

والثاني، إضعاف حضور وفعالية المكون المدني في إنتاج حلٍ سياسي وطني. ولهذا مارست ضغوطاتها باتجاه شق صفوف قوى الحرية والتغيير وشد القوى الرخوة والوسطية فيها للانفضاض عن التحالف الوطني العريض والدخول في هيكلة سياسية جديدة مع المكون العسكري تحت عنوان "الاتفاق الإطاري". لكن تبين أن القوى التي انسلخت عن جسم قوى الحرية والتغيير، لم تستطع أن تؤمن حضوراً متوازناً مع المكون العسكري، مما أدى إلى افتقار التحالف السلطوي الجديد للتوازن بين أطرافه، حيث بدا مختلاً لمصلحة المكون العسكري الذي أخذ يضع نفسه في مناخ إعادة أحكام السيطرة على مقاليد السلطة مع تغطية مدنية شكلية لمحاكاة ما تطلبه قوى الخارج الدولي والإقليمي التي تدعو لإقامة "حكم مدني". ومن هذا الواقع المستجد انطلقت عملية الصراع بين البرهان وحميدتي بعدما باتت المطامح مكشوفة بينهما لشغل الموقع الأول في هرمية السلطة في بلد تلعب فيه العوامل الشخصانية دوراً في تحديد مسار الأحداث .

إن الذي دفع الوضع إلى الانفجار العسكري، هو الانكشاف التام للمكون العسكري بعد انقلاب الردة، ورفضه المضمر لعملية التحول الديموقراطي. فهذه العملية التي لا يستسيغها العسكر هي أصلاً غير مرغوب بها إقليمياً ودولياً أيضاً، لأن الحل السياسي المرغوب إنتاجه بنظرهما، ليس ذاك الذي تدعو إليه القوى الوطنية والديموقراطية التي قادت الحراك، بل الحل الذي يعيد إنتاج النظام السابق ويحاكي شروط صناديق الاستثمارات الدولية واتفاقات إبراهم قياساً على ما يُعْمل على تطبيقه وتمريره في العديد من الأقطار العربية وتلك التي ناءت وتنوء تحت ضغط أزمات بنيوية .

لقد كانت القوى الدولية المتدخلة بالشأن السوداني، كما تلك التي كانت في مواقع السلطة قبل سقوط البشير وتلك التي خرجت من رحمه ودخلت في تسوية مع قوى الحراك الشعبي، تراهن على جر الحركة الشعبية المعترضة على الأداء السلطوي إلى المربع الأمني لإدخال الصراع نطاق العسكرة على غرار ما حصل في ساحات عربية أخرى. ولما لم تتحقق هذه الرغبة بفعل الوعي الوطني والسياسي الذي تميزت به قوى الحرية والتغيير وضبطها لحراك الشارع بالتعبيرات الديموقراطية، كان الانتقال إلى الخطة التي تقضي بتفجير العملية السياسية برمتها وصولاً إلى تفجير البنية الوطنية .

إن الحدة الذي اتسم بها الصدام العسكري بين وحدات الجيش والدعم السريع، والتدمير الشامل الذي تجاوز مواقع التموضع العسكري لكلا الطرفين، دلّل على أن الهدف لا يرمي الوصول به إلى إضعاف القدرات العسكرية وحسب، ،بل تدمير بنية الدولة، وتحويل الأزمة في السودان من أزمة سياسية إلى أزمة بنيوية على غرار الأزمات التي عصفت بسوريا واليمن وليبيا وهو الذي يفضي إلى خلق وقائع جديدة، تملي إعادة ترتيب الأولويات، حيث يتقدم شعار وقف القتال وإعادة الانتظام لسير المرافق العامة وتأمين الخدمات للمواطنين وإعادة النازحين واللاجئين على جوهر عملية التحول الديموقراطي. وبهذا تكون القوى التي تضمر شراً بالسودان، قد نجحت في جعل مشروع التغيير السياسي الوطني وتحشيد القوى حوله، يتراجع أمام الأولويات الوطنية والشعبية التي استجدت بعد الصراع العسكري وما خلفه من تداعيات ضاغطة على الأمن الوطني والاجتماعي وخاصة المعيشي منه .

إن القوى الداخلية والخارجية المعادية للتغيير والتي لم يتسنَ لها النجاح الكامل في تنفيذ (الخطة أ) الرامية إلى تفجير العملية السياسية بمضمونها الوطني الديموقراطي والإطاحة بقواها بعد انقلاب الردة، انتقلت إلى الخطة (ب) التي تفضي إلى تفجير البنية الوطنية لخلق وقائع تمكّن من إنتاج عملية سياسية تتماهى مع تلك التي ترسم لأكثر من ساحة عربية.

لقد كانت الآمال معلقة على تمكّن قوى التغيير الوطني من إنجاز عملية تحول وطني ديموقراطي . لكن السؤال الذي يفرض نفسه، هل مسموح للسودان أن يحقق حراكه الشعبي تغييراً وطنياً ديموقراطياً، في ظل هذا الإطباق الدولي والإقليمي المعادي على الوطن العربي؟

إن الرد على هذا التساؤل، تجيب عليه طبيعة المشهد السياسي المخيم على الساحة العربية، حيث تتم إعاقة وإسقاط كل المحاولات الرامية لإحداث تغيير وطني ديموقراطي بإرادة شعبية وطنية، والسودان ليس استثناء. ولهذا فإن الظاهر من الصراع على السلطة وإن تمظهر بين اطراف المكون العسكري ، إلا أنه ليس هو السبب الجوهري الذي دفع الوضع إلى هذا المستوى من القتال التدميري وان كان سبباً لإطلاق شرارته، بل الهدف الأساسي الكامن وراءه، هو تفجير العملية السياسية للحؤول دون إنجاز عملية التحول الوطني الديموقراطي والإطاحة بقواها ومحتواها الوطني وإلا تفجير البنية الوطنية برمتها. وهذا ما يجري تنفيذه وفق ما خطط له في دوائر التقرير السرية لتكييف وضع السودان وفق ما تتطلبه شروط تشكيل نظام إقليمي جديد يكون الحضور العربي فيه على مستوى مكوناته الوطنية ومكونه القومي العام هو الأضعف .

بيان قيادة القطر السوري حول مخرجات الحل السياسي

يا أبناء شعبنا في سوريا الجريحة
يا أبناء أمتنا العربية المجيدة

لقد دخلت سوريا اليوم بكل المعايير السياسية مرحلة جديدة لا تقل خطورة عن المراحل السابقة من بداية الأحداث عام2011 ولم تعد القضية السورية داخل التوقعات فقد باتت البلاد تئن تحت كابوس التمزق والانفلات والفقر والحاجة وأصبح الشعب السوري بين مهجر ومهاجر وفي المخيمات والسجون والمعتقلات وبعيش في أماكن التسلط الأسدي والمليشيات الطائفية المنفلتة. .

لقد كثرت في سوريا منذ عدة أشهر المشاريع التي تخص البلاد من محاولات التطبيع أو إعادة إنتاج النظام وكلها مشاريع تفتقد الأمان والمصداقية وتتحدث عن حلول للقضية السورية ولكنها لا تخدم الشعب السوري ولا تخدم مستقبله في الحياة والعيش الكريم وإنما تحقق انفراج فقط للنظام مما يقوي نفوذه وإجرامه ضد أبناء شعبنا في سوريا.

إن من بين ما هو مطروح أمام الشعب السوري اليوم ما صدر بعد سلسلة من الاجتماعات والاتصالات واللقاءات مع نظام دمشق أكثر من مشروع تخص القضية السورية وجميعها بعيدة عن تطلعات الشعب السوري وآخرها إعادة النظام إلى الجامعة العربية واستعادة مقعد سوريا بالقمة العربية وجميع هذه الأفعال لم تدخل في لب المشكلة السورية أو البحث عن حلول جذرية تنهي معاناة السوريين وتؤسس لمرحلة جديدة يكون الشعب هو سيد نفسه دون أوصياء أو تبعيه أو تسلط وهذا لن يكون إلا بالعودة إلى قرارات الأمم المتحدة وفي المقدمة منها قرار جنيف ٢٢٥٤...

وفي الجانب الآخر أن من يسمون بأنفسهم معارضه للنظام لم يصدر عنهم أي موقف تجاه المشكلة السورية في هذه المرحلة الحرجة أما خوف على مصالحهم أو انتهازية وصولية أو تحسباً لمغانم مستقبلية قذرة..

أن شعبنا في سوريا ينتظر من الإخوة العرب حلولا سليمة لمعاناته ولقضاياه العادلة وعلي هذه الدول أن تحترم أرواح الشهداء الذين سقطوا في الدفاع عن الحق السوري وعليها أن تحترم معاناة شعبنا منذ وجود هذا النظام وحتى اليوم والذي استفحل ووصل حدود الإجرام المطلق بعد تصديه للانتفاضة الجماهيرية العفوية والسلمية التي اندلعت في بدايات 2011.

وعليه فإننا نرى بأن أية محاولة للتطبيع مع النظام ودون ارتباط هذا التطبيع بمصلحة الشعب في سوريا سيكون استمرارا للنهج التدميري لسوريا ما لم يؤخذ بعين الاعتبار وبجدية الأمور التالية :

-1التزام النظام بالقرارات الدولية وأهمها القرار الدولي رقم 2254.

-2إخلاء السجون والمعتقلات من كافة معتقلي الرأي.

-3إخلاء سوريا من كافة المليشيات الإيرانية والمليشيات التابعة لإيران (مليشيات حزب الله والمليشيات العراقية والأجنبية)..

-4التخلص من الاحتلال الروسي.

-5أن يكون قرار التطبيع مرتبطا بقرار الإعمار لما هدمته الحرب مع الانفراج الاقتصادي.

-6عودة المهجرين وتحت ضمانات دولية تحافظ على حريتهم وحياتهم وتؤمن ظروف المعيشة لهم . واعتبار التطبيع مرحلة انتقالية لعودة سوريا إلى نظام ديمقراطي حر وسليم.

-أما التطبيع ودون التوصل إلى حل الاحتلالات الأخرى للأراضي السورية في شمال شرق سوريا وفي ما يسمونها المناطق المحررة فذلك يعني إبقاء سوريا مجزأة وتخضع للاحتلالات الأجنبية والإقليمية فالمنظمات الانفصالية الكردية ومعها القوات الأمريكية ويستحوذون على منابع النفط وعلى مساحات مهمة من الأراضي السورية وتحت عناوين وادعاءات واهية وعليه فيجب أن يشمل التطبيع :

-1سيطرة الدولة السورية الوطنية على الأراضي المحتلة في شرق شمال سوريا وعودة السكان الأصليين إلى مناطقهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

-2ترحيل كافة القوات الأجنبية من قوات أمريكية ومليشيات كردية وقوات تركية والمليشيات التي غالبيتهم تبعية للدول الإقليمية (إيران وتركيا والعراق) .

-3فتح المعابر والطرق وخضوع الشمال بكامله لإدارة الدولة السورية الوطنية.

--4عودة المهجرين إلى مناطقهم وتحت ضمان وإشراف المجتمع الدولي.

-إننا نطالب أشقاءنا العرب أن يتفهموا حقيقة النظام وتحالفاته الجذرية مع ايران وننبه أن هذه المبادرة ليست في صالح شعبنا في سوريا ولن تحقق عودة سوريا إلى الحضن العربي لكوننا نعرف علاقات النظام بإيران وروسيا المحتلين للأراضي السورية ونعرف مخططات وطموحات ايران التوسعية وخبثها السياسي ونعرف أن بشار الأسد غير جاد ولا صادق في مسعاه لعودة سوريا إلى الحضن العربي.

.وعليه نجد انه لزاما علينا أن ننبه كي لا تكون خطوة التطبيع مع النظام الحاكم في دمشق استمراراً لمعاناة شعبنا وأهلنا في الوطن واستمرار النفوذ الإيراني الصفوي على سوريا وذلك يخدم ايران وحدها ويمكنها من استمرار هيمنتها على سوريا ولبنان والعراق.

إننا في قيادة القطر السوري وانسجاما مع تطلعات شعبنا في الحرية والكرامة ندعو كافة القوى الوطنية ومن هم في داخل الشأن السوري ونطالبهم بموقف صريح ضد سياسة التطبيع التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية ومحاولة إعادة إنتاج الأسد ونظامه المجرم ومن الله التوفيق.

وعاشت سوريا عربية حرة والى أمام !! ...

قيادة القطر السوري
30 / 5 / 2023

مقالات وتقارير

الاتفاق السعودي - الإيراني
حاجة إيرانية أكثر منها سعودية

المحامي حسن بيان

دون مقدمات إعلامية، أعلن عن اتفاق سعودي - إيراني برعاية صينية بعدما كانت الحملات السياسية والإعلامية بلغت ذروتها بين الطرفين منذ القطيعة الدبلوماسية بينهما وسحب السفراء وإغلاق القنصليات. هذا الاتفاق الذي بدا مفاجئاً لكثيرين، لا يمكن أن يكون ابن ساعته، إذ لا بد أن تكون قد مهدت له وسبقته اتصالات سرية اتسمت بالكتمان الشديد على مجرياتها عملاً بمبدأ "واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان".

واذا كانت المفاوضات بين الطرفين جرت في إطار من السرية التامة في مسقط، فإن هذه السرية كانت اتجاه العام وليس اتجاه الخاص، الذي يمتلك قدرة تتبع خطوط التواصل واعتراض المخابرات حتى المحاط منها بما يظن أنها سرية جداً .

هذا الاتفاق اختلفت القراءات السياسية حوله، منهم من اعتبره محدوداً في الزمان والمكان والمفاعيل، ومنهم من اعتبره اتفاقاً يتجاوز محدودية الساحات والقضايا التي كانت مسرحاً ومثاراً للخلاف. وهذه الاختلافات في القراءة السياسية لها ما يبررها لسببين رئيسيين، الأول، هو درجة العداء السياسي الذي حكم العلاقة السابقة للاتفاق، والثاني هو طبيعة الراعي له .

فأية قراءة سياسية تنطبق عليه، المحدودة المفاعيل أو الشاملة ؟

مما لاشك فيه أن أي طرف يقدم على توقيع اتفاق ما مع طرف اخر، إنما يسعى لتحقيق مصلحة خاصة به وتحديدا ما يعتبر بنظره أولوية، والأمر ذاته ينطبق على الوسيط أو الراعي. هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فإن أي اتفاق يوقع بين طرفين أو أكثر هما أو هم في حالة اختصام السياسي إنما ينطوي على تنازلات متقابلة عندما لا يستطيع أي طرف أن يحسم الصراع لمصلحته.

إن من يقف على المقدمات التي سبقت الاتفاق، لا يحتاج إلى كثير عناء ليكتشف أن إيران لم تكن ترغب أساساً بتوقيع اتفاق مع السعودية إلا اذا كان اتفاق إذعان، لأنها كانت أسيرة واقع اتسم بنظرها بفائض قوة توفر لها بعد غزو العراق واحتلاله فضلاً عن تغولها في العمق العربي وإعلان مسؤوليها على تنوع مرجعياتهم، بأن ايران تسيطر على أربعة عواصم عربية، هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء. وبالتالي، فأنه بعد وصول هذا التغول الإيراني إلى إمداءاته القصوى ظنت إيران أنها قادرة على إملاء شروطها في ترتيبات الحلول السياسية والأمنية للازمات التي انخرطت في سياقاتها وهي ليست على استعداد للدخول في مفاوضات تؤدي إلى توازن في مخرجاتها. وهذا وجد ترجمته

العملية في تعاطيها مع الأزمات في اليمن والعراق وسوريا ولبنان حيث انفجرت أزمات بنيوية، وفي غالبية دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغ فيها التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية حداً تجاوز كل الأعراف والمواثيق التي تضبط العلاقات بين الدول .

لكن اذا كانت ايران تعتقد أنها تملك فائضاً من القوة يمكنها من السيطرة على أربعة عواصم عربية كما اعلن ذلك مسؤولوها مراراً، فلماذا أقدمت إذن على توقيع اتفاق مع السعودية وصوّرت نفسها "حمامة سلام" وحريصة على احترام المواثيق الدولية بما يتعلق بالعلاقات بين الدول؟ .

مما لاشك فيه، أن السعودية لم تكن ترغب بحصول اشتباك سياسي وإعلامي مع ايران ، لكن الذي دفعها إلى الدخول في معمعة هذا الاشتباك كان من موقع ردة الفعل على التدخل الإيراني المباشر في الشأن الداخلي السعودي كما في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي، كما الصراع في اليمن وتزويد الحوثيين بسلاح استعمل في شن هجمات برية وجوية على مرافق ومنشئات حيوية على الحدود وفي عمق الداخل السعودي إضافة إلى الحملات السياسية والإعلامية التي كانت تشنها القوى الميلشياوية والمنصات السياسية والإعلامية التابعة لإيران أو المرتبطة بها على السعودية والتشويش على دورها ومواقفها .

واذا كانت السعودية لم تخف قلقها من الاتفاق الذي عقدته الولايات المتحدة الأميركية مع إيران حول ملفها النووي في ظل إدارة أوباما، وبعدها الخروج منه في ظل إدارة ترامب والمؤشرات التي تشير بالعودة اليه في ظل إدارة بايدن، فهذا الحال ما كان يقتضي رفع درجة الحدّية في الاشتباك السياسي إلى المستوى الذي وصل اليه، لولا البعد الذي وصل اليه الدور الإيراني في الفضاء العربي وبما بات يهدد ليس البنيان القومي وحسب، وإنما أيضاً المصالح الاقتصادية وبشكل خاص مصالح المملكة العربية السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم.

إذا كان كل طرف يعتبر أن له مصلحة في توقيع اتفاق ما مع طرف آخر، فأين تكمن مصلحة كل من السعودية وايران من جراء هذا الاتفاق. ؟

إن للسعودية مصلحة في فض الاشتباك السياسي مع ايران لثلاثة أسباب رئيسية .

السبب الأول، الرغبة في إنهاء الصراع في اليمن حيث ايران باتت طرفاً مباشراً فيه بالاستناد إلى دور الحوثيين .

السبب الثاني، إن السعودية تحتاج إلى بيئة آمنة لاستثماراتها الاقتصادية خاصة تلك المتشاطئة مع البحر الأحمر، وهذا يتطلب ترتيب العلاقات مع الدول والكيانات التي تستطيع أن تحدث توتراً في البحر الأحمر ومنها ايران .

السبب الثالث، إن السعودية تعتبر نفسها دولة ذات دور محوري في ترتيبات الحلول السياسية للازمات التي تعصف بالعديد من الساحات العربية بعد انكفاء دور مصر وتدمير العراق واحتلاله، وخروج سوريا من دائرة التأثير في القرار الرسمي العربي. ومصلحتها تقتضي نسج علاقات مع دول الجوار الإقليمي على قاعدة تصفير المشاكل إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

أما إيران فقد أقدمت على توقيع اتفاق مع السعودية لما نراه مندرجاً تحت ثلاثة أسباب رئيسية أيضاً .

أولاً، لأنها تعاني وضعاً داخلياً مأزوماً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وان الحراك الشعبي الذي انطلق في أيلول من العام الماضي، فهو وان لم يؤدِ إلى إسقاط النظام، إلا انه كشف عن تشكل أزمة مجتمعية عميقة لم يحصل إن عاشت إيران مثيلاً لها منذ حصول التغيير السياسي واستلام المؤسسة الدينية لمقاليد السلطة.

وبالتالي فهي باتت بحاجة لفترة التقاط الأنفاس في تعاملها مع أزمات الخارج وحتى يتمكن النظام من احتواء تداعيات الأزمة الداخلية بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ثانياً، أن ايران بدأت تستشعر خطراً على امن جبهتها الشرقية بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتسليم طالبان مقاليد الحكم، وأن رغبتها بتبريد حماوة المواجهات على اختلافها في جبهة الغرب التي تتشكل من العمق العربي، أملاه ادراك ايران ان الجبهة الشرقية ستشهد حماوة بدأت حرارتها بالارتفاع مع الجار الأفغاني .

إن النظام الإيراني على رغم خطابه العدائي الظاهري ضد أميركا، لم يرتح للانسحاب الأميركي من أفغانستان وتسليم السلطة لطالبان، والكل يعرف أن إيران لعبت دوراً في توفير تسهيلات للاحتلال الأميركي لأفغانستان كما للعراق. وهذا ما صرح به خاتمي، بانه لولا مساعدة ايران لما استطاعت أميركا احتلال أفغانستان والعراق. ولذلك فان ايران كانت تفضل أن تبقى أميركا في أفغانستان على ان تنسحب منها. ويبدو أن أميركا لم تخرج من أفغانستان وتسليم السلطة لطالبان إلا لتوفير مناخات للتصادم بين الدولتين اللذين يحكمان من نظامين أصوليين مختلفين في انتماءاتهما المذهبية .

هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فان التركيب القبلي الذي يتشكل من البلوش في أفغانستان، له امتداد في ايران، ولا يخفى أن النظام الإيراني كان يتدخل في الشأن الداخلي الأفغاني عبر امتدادات مذهبية، ولهذا فإن هذا العامل حيث التداخل القبلي والمذهبي قائماً، سيوفر أرضية لتشكل عوامل توتير بين نظامين مشدودين إلى عصبيات دينية ومذهبية، يضاف اليه مشكلة المياه بين البلدين والتي هي مشكلة مزمنة ودائمة . واذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن الكأس التي سقى منها النظام الإيراني العراق منه في ملف المياه بتحويل مجاري، الأنهار التي تنبع من ايران وتصب في مجاري شط العرب وانهار العراق، ها هو يشرب من ذات الكأس، من خلال استعمال أفغانستان لورقة المياه للضغط على إيران، وخاصة نهر هلمند الذي ينبع من أفغانستان ويصب في إيران حيث بدأت الأخيرة تشكو من تدني منسوب المياه الواصلة إليها والتي تجعل مساحات واسعة مهددة بالتصحر .

إن إيران كانت في الموقع الهجومي على الجبهة الغربية مع العرب، فيما هي الآن في الموقع الدفاعي على الجبهة الشرقية مع الأفغان، ولهذا بدت حاجتها لتبريد جبهة لا ترتد كثيراً على واقعها الداخلي بمثل ما ترتد عليها حماوة الصراع الأخذ بالتصاعد على الجبهة الشرقية التي تتداخل فيها العوامل الدينية والمذهبية والقبلية والأثنية .

ثالثاً، أن إيران تدرك جيداً أن أي صراع مندفع نحو مواجهة مكشوفة مع أفغانستان، فإن السعودية ستكون متعاطفة مع الجانب الأفغاني لأكثر من سبب، ولهذا ترى أن من مصلحتها تحييد السعودية في الصراع الإيراني - الأفغاني .

من هنا، بدت ايران بحاجة للاتفاق ومستعجلة عليه اكثر مما هي الحاجة السعودية وان كانت الأخيرة تريده ولها مصلحة به .

أما لجهة دور الراعي الصيني، فإن الإيحاءات له تبدو إيرانية اكثر منها سعودية، وهذا دور ترغب به الصين أساساً أولاً، وهي تبحث عن دور عالمي في معالجة أزمات دولية أو إقليمية وخاصة مع دولتين منتجتين للنفط وهي اكبر مستورد له وهو ما يعزز من حضورها على المستوى الدولي، وثانياً، لان للصين تأثير مباشر على دول أسيا الوسطى بحكم جغرافيتها السياسية ولنجاح استراتيجيتها في إعادة الاعتبار لطريق الحرير الذي ينطلق من الصين ويمر بأفغانستان وايران وينتهي بالخليج العربي. .

خلاصة، أن الاتفاق كان حاجة إيرانية اكثر منه سعودية. وما سرّع به هو التطورات السياسية والعسكرية على الجبهة الإيرانية - الأفغانية. أما لجهة مفاعيله فهو محدود المفاعيل نظراً لكون ساحات اختباراته العملية هي ساحات يتحرك فيها اكثر من لاعب دولي وإقليمي، وان الدورين السعودي والإيراني يبقيان محدودي التأثير بالنظر إلى الأدوار الدولية وخاصة الدور الأميركي. ولذلك فانه لا يجوز تحميل هذا الاتفاق اكثر مما يحتمل .

مقاربات حول مفهوم الدولة الوطنية

د. يوسف مكي

معضلات كثيرة واجهها الفكر العربي، غداة اضطلاعه بمقارعة الهيمنة العثمانية، وما أعقبها من نتائج تمخضت عن هزيمة الأتراك، في الحرب الكونية الأولى. وقد حكمت تلك النتائج، الموقف من الدولة الوطنية العربية، وأدت إلى وجود مقاربات عربية عدة حولها.

ولعل المعضلة البنيوية، هي من أكثر المشاكل إلحاحا وقوة. وقد تناولناها في أحاديث سابقة عدة. وسوف نركز على معضلات أخرى، ذات علاقة باختلاف التأثير لمشروع الهيمنة العثماني، على الوطن العربي، من بلد إلى آخر. وأيضا اختلاف طبيعة المواجهة للاستعمار التقليدي الغربي، بين مشرق الوطن العربي ومغربه. وما يهم في هذا الحديث هو التأثيرات اللاحقة لهذه المقاربة، على مسار الحركة القومية، وإعاقة تطورها، في جناحي الأمة، وكيف أسهمت في أن لا يتعزز المشروع القومي، بشكل متوازن ومتكافئ.

أحد هذه المعضلات، أن الهيمنة التركية على المشرق العربي، كانت مباشرة، وأن بلدانه لم تنعم في ظل هذه الهيمنة، بأي شكل من أشكال الاستقلال. وعلى العكس من ذلك، تمتعت بلدان المغرب العربي، بنوع من الاستقلال الذاتي، في ظل تلك الهيمنة.

المعضلة الأخرى، أن الدولة الوطنية بالمغرب العربي، هي من صنع التاريخ. وقد تكونت عبر حقب تاريخية، امتد بعضها لآلاف السنين، في حين أنها بالمشرق العربي نتاج القسمة بين المنتصرين في الحرب الكونية الأولى، وخلافا لحقائق الجغرافيا والتاريخ، وإرادة أبنائها.

كان لذلك تأثيره المباشر، على مسار الحركة الوطنية اللاحق، في شطري الوطن العربي. ففي المغرب، هناك علاقة تكامل ووحدة بين الفكرة الوطنية وبين مناهضة الاستعمار. ولم تكن هناك تناقضات لدى القوميين العرب المغاربة، بين الانتماء الوطني والانتماء القومي، فالأولى مقدمة لازمة لبلوغ المستوى الأعلى، المستوى القومي المتجسد في بلوغ فكرة الأمة أوجها بتحقيق الوحدة العربية.

الأمر لم يكن كذلك، في المشرق العربي، فنتائج القسمة التي تمخضت عن تنفيذ اتفاقية سايكس- بيكو، وتأسيس الكيانات الوطنية على المقاسات التي تضمنتها تلك الاتفاقية، خلقت حالة من العداء القومي تجاه تلك الكيانات. وكان من نتائج ذلك أن بات العداء العروبي موجها للدولة الوطنية، ولمن رسم حدودها وهويتها. غدت التجزئة في أدبيات النهضة، سببا لكل الأمراض التي تحيق بالواقع العربي، بما في ذلك النزعات الطائفية والقبلية والعشائرية والجهوية... مع أن مقص التجزئة لم يشمل، بشكل واضح سوى المشرق العربي.

ولذلك نرى أن فكرة العروبة، نمت مغربيا في ظل تماه بين الوطني والقومي، منطلقة من الدولة الوطنية إلى الحالة الأعلى. وبذلك لم يعف المغاربة أنفسهم من معالجة القضايا المحلية. وكانت النظرة السلبية للدولة الوطنية ولا تزال، من أهم المعضلات التي عاني منها الفكر العربي، في الشطر الشرقي من الوطن..

معضلة الأخرى، واجهها الفكر العربي، هي الافتراق في النظرة إلى الأمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه. وتعود هذه المعضلة إلى تنوع طبيعة المواجهة التي حكمت مفهوم الهوية بالبلدان العربية. ففي المشرق، انبثقت العربية، لغة وثقافة من هذه البيئة، حيث سبقت انفجار حضارة الإسلام بوقت طويل. وقد أدى بروز الدين الحنيف، ونزول القرآن على العرب وبلغتهم إلى تعزيز دور اللغة العربية. وببلوغ الفتح العربي بلاد الشام ومصر، اعتنق معظم السكان الدين الجديد. لكن نسبة كبيرة منهم أبقت على دياناتها الأصلية.

في هذا الواقع، بقيت العربية، عاملا توحيديا، وتجسيدا للوحدة الوطنية. بالمشرق العربي، وبقي هذا الوضع قائما، حتى أبان الحروب الصليبية، وبعد سقوط الدولة العثمانية، ومواجهة العرب للاستعمار الأوروبي التقليدي. وكان رفع المصريين لشعار "يحيا الهلال مع الصليب"، تجسيدا عمليا لبقاء العربية، عاملا توحيديا وطنيا أصيلا لهذا الشعب.

يضاف إلى ذلك، أن تعرض الثقافة العربية، دون الدين الإسلامي، في الجزء المشرقي من الأمة، أثناء الهيمنة العثمانية، للتخريب والتدمير، لم يوجه النضال الوطني ضد المستعمر وجهة دينية. فكانت النتيجة اتحاد المشارقة بجميع طوائفهم ومعتقداتهم الدينية في مواجهة العثمانيين.

في المغرب العربي، تداخلت المعاني القومية والدينية. فقد تجسدت المعاناة وبشكل خاص الجزائر في خضوعها لاستعمار استيطاني عسكري مباشر، قل أن يوجد له نظير في وحشيته وشراسته. وقد تعرض لمقاومات الشعب وتخريب ثقافته، وفي المقدمة منها معتقداته الدينية، فكان أن تداخلت المعاني الدينية والوطنية، في الكفاح من أجل الاستقلال.

هذا الموقف لم يكن وليداً للتحدي، وطبيعة الاستجابة له فحسب، بل يجد جذوره التاريخية في الطريقة التي جرى بها تعريب بلدان المغرب العربي. ففي حين اكتسبت بلدان المشرق، العربية لغة لها قبل الإسلام، فإن انتشار العربية بأقطار المغرب ارتبط بالإسلام، الذي جرى اعتناقه أولا، ثم لحقت ذلك بعد عقود طويلة عملية التعريب.

بمعنى آخر، العروبة بالمغرب العربي، جاءت ملحقة بالإسلام، الذي احتل مكانة حيوية في بناء التجربة التاريخية المغاربية، وارتبطت به ثقافة المجتمع وطقوسه اليومية. وكانت عملية الصهر بالمجتمع المغاربي، إسلامية بالدرجة الأولى، وعربية في مراحل لاحقة. ونتيجة لذلك، لم يرق الشعور بالعروبة إلى مصاف الشعور بالإسلام. بل نشأ في الوعي أنه لا يمكن إدراك العروبة إلا من خلال الإسلام، وليس بمعزل عنه.

إلى جانب ذلك، خلق التنوع القومي بالمجتمع المغاربي، حاجة ملحة لأيديولوجيا توحيدية، تجمع العرب والأمازيغ. فحركة التعريب رغم نجاحها بشكل واسع، إلا أن الازدواجية العرقية والثقافية استمرت قائمة في البلاد. ونظرا لغياب عناصر التوحيد الأخرى، بقي الإسلام وحده القادر على ردم الهوة القائمة بين المتكلمين بالعربية والناطقين بالأمازيغية.. لقد أدى ذلك لخلق علاقة خاصة بين الإسلام والعروبة، اتسمت بالتداخل والتحاور والتعايش.

هذا التمايز في الرؤية للعروبة، بين المشرق والمغرب، إضافة إلى معضلات أخرى، خلقت مقاربات مختلفة للموقف من الدولة الوطنية، ومن مفهوم الأمة. ولا يزال الفكر القومي العربي يعاني منها، حتى يومنا هذا.

محنة الأيديولوجيا في التاريخ العربي المعاصر

حسن خليل غريب

تعريف:

الأيديولوجيا عبارة عن نظريات تشرح خبرات البشر والعالم الخارجي بشكلٍ شامل. وتضع برنامجاً عاماً يمكن تحقيقه بواسطة منظمة سياسية أو اجتماعية. والبرنامج يخاطب العامة ولكنه يأخذ رأي المثقفين فيما يخص الأدوار القيادية. فضلًا عن أن الأيديولوجيا أصبحت نسقًا قابلًا للتغيير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء أكانت على المستوى المحلي أم العالمي.

مفاهيم الأيديولوجيا المعاصرة في الوطن العربي متعددة الاتجاهات:

عبر تاريخ العرب المعاصر، من خلال متابعتنا أصناف الأيديولوجيا وأشكالها التي تهتم بمشاكل الأمة العربية، أمكننا -من وجهة نظرنا- أن نحدد أربعة مفاهيم من الأيديولوجيات، وهي التالية:

-الأول: المفهوم الأممي الوضعي خسر الأمة ولم يربح الأممية.

-الثاني: المفهوم الأممي الديني يخسر الأمة ولن يربح الأممية.

-الثالث: المفهوم القومي الديني يضيِّع الحدود بين مفهوم أممية الدين ومفهوم القومية.

-الرابع: المفهوم القومي العلماني: لبناء المجتمع القومي الموحَّد من دون خسارة العمق الإنساني.

تمهيد :

من أهم النظريات المجرَّدة في تاريخ الفلسفة، والتي كانت محايدة عن الغرق في التفاصيل، عرفنا أثرين كبيرين، وهما: (جمهورية أفلاطون) للفيلسوف اليوناني أفلاطون. و(المدينة الفاضلة) للفيلسوف العربي أبو نصر الفارابي. وهما مصنَّفان محض نظريان مجردان أهتمَّا بالتفتيش عن أهم العوامل التي يمكنها أن تعمل على المقاربة بين الإنسان وتكوين مجتمع سعيد.

عالج كل منهما في مصنَّفه مفاهيم القيم والمُثُل العليا الصالحة لبناء مجتمع إنساني فاضل مجرَّد عن أهواء البشر ونزعاتهم الفردية، ويُعمل على تسييره وفق منهج تلك المفاهيم. ولا يخفى أن الماركسية تكون قد تأثرت بمفاهيم القيم الإنسانية العليا، ولذلك توَّجت أهدافها المرحلية بالوصول إلى المرحلة الشيوعية التي تُطبِّق مبدأ (من كل إنسان حسب مقدرته، ولكل إنسان حسب ما يحتاجه.(ولم نجد عند الفلاسفة الثلاثة، كما على أساس مقاربة النظرية من إمكانية التنفيذ، ما يُنبئ أن المجتمعات الإنسانية المُتخيَّلة يمكن تحقيقها من دون وجود إنسان مثالي. ولكن هذا لا يجوز أن يلغي من ذاكرة البشر حلم إيصال الإنسان الفرد، أو حتى الجماعات، إلى أقرب ما يمكن من المثال الأعلى.

وعلى المسار ذاته، ومن أجل إنزال نظرية المُثُل إلى ميدان التطبيق، نشأ في الثقافة العربية عدد من المفاهيم الأيديولوجية، التي عملت على حل للقضايا العربية من أجل الوصول بالمجتمع العربي إلى مستوى بناء ثقافي وسياسي واقتصادي، حسب رُوَّاده أنه يرتقي إلى مستوى المجتمع الفاضل. وعن ذلك -من وجهة نظرنا- رصدنا أربعة مفاهيم أيديولوجية، سنقوم بتكثيف رؤيتنا لها، وهي:

-الأول: المفهوم الأممي الوضعي خسر الأمة ولم يربح الأممية:

يتمثَّل هذا المفهوم بالفلسفة الماركسية التي اعتقدت ببناء مجتمع عالمي فاضل يحقق العدالة والمساواة بين أبناء البشر جميعاً. ومن أجل تنفيذه بنت أول تجربة لها في روسيا القيصرية ما برحت حتى حققت بناء منظومة من الدول، أطلقت عليها اسم الاتحاد السوفياتي. وبإنشائه خضعت الفلسفة الماركسية لتجربة بلغ عمرها أكثر من سبعين عاماً، ونال العرب منها قسطاً وافراً من الجهود، وشقَّت طريقها، منذ العام 1924، عبر تأسيس العشرات من الأحزاب الشيوعية العربية، وبها عرفت المنطقة العربية التجربة الحزبية الأولى الحاملة للأيديولوجيا النظرية الأممية.

أنشأ الحزب الشيوعي الروسي نظاماً سياسياً متكاملاً ضمَّ إليه أكثر من عشر قوميات مختلفة. ولكنها تحت نزعة الخصوصيات القومية، لاختلاف الأعراق واللغة والعادات والتقاليد والتكوين التاريخي... انهارت التجربة في العام 1990. ومن بعد انهيارها، عاد كل جزء منها إلى بناء دولته القومية المستقلة عن الاتحاد الأم.

وإذا ما فتَّشنا عن أسباب الانهيار لوجدنا أن الإنسان في المجتمع السوفياتي لم يبلغ المستوى المثالي أو أقل منه بكثير وهو عاجز عن تذويب ذاته بعيداً عن الخصوصيات الشخصية والنزعات الفردية من جهة، وكان عاجزاً عن تذويب نزعاته القومية من جهة أخرى.

ولأننا كنا نودُّ أن يقوم الماركسيون، وخاصة الأحزاب الشيوعية العربية، بمراجعات نقدية لتجربة انهيار الحلم الأممي، ولكنهم لم يفعلوا حتى الآن. ولأننا نعتبر أن نقد التجربة من داخلها ستكون أكثر فائدة للتراكم المعرفي الإنساني بشكل عام، وللتراكم المعرفي العربي بشكل خاص، فإننا نناشدهم من جديد أن يقوموا بواجبهم خدمة لقضايا العالم ومنه العالم العربي.

وللأسف، وبدلاً من نقد تلك التجربة لاذت الأكثرية الساحقة من الماركسيين إلى ثقافة نرجسية راحوا يتعالون بها على الثقافات الأخرى، خاصة منها الثقافة القومية التي لم يملُّوا عن اعتبارها ثقافة شوفينية، يوجهون سهام اتهاماتهم إلى الفكر القومي من برج نرجسي إذا لم يضر أحد فإنه لن ينفع أحد، لا بل سوف يضع الأجيال الجديدة، التي تفتش عن حلول لإشكاليات عربية كثيرة، عرضة للعيش بالوهم الأممي من دون أن تحصل عليه، ولكنه في الوقت نفسه يعود بالخسارة على القومية العربية التي هي بحاجة إلى طاقات أبنائها الثقافية الإيجابية البنَّاءة، وليس الطاقات الثقافية ذات الشحنات السلبية. لأنهم بتلك الثقافة السلبية لن يفيدوا الأمم الأخرى، بل هم يضاعفوا خسارة القومية العربية خسارة على خسارة.

-الثاني: المفهوم الأممي الديني خسر الأمة ولن يربح الأممية.

وكما دلَّت الأبحاث التاريخية على فشل تجربة الأممية الوضعية، دلَّت بدرجة أكثر تأكيداً على فشل تجربة قيام الدولة الدينية العالمية، كحلم بناء نظام سياسي ديني أممي عندما انهارت آخر نماذجها الإسلامية بانهيار الإمبراطورية العثمانية. تلك التجربة كان قد سبقها تجربة قيام دولة دينية عند المسيحيين في أوروبا، كانت قد انهارت بفعل عصر التنوير في أوروبا الذي كان قد كشف مخاطرها على الدول الأوروبية التي عايشت تجربة حكم الكنيسة لقرون عديدة؛ ولكنه أثبت فشله بسبب طغيان رجال الكنيسة، وإغراقهم في الغيبيات، والابتزاز المادي لأتباعها من جهة، وقمع مخالفيها بأبشع وسائل المحاكمات والترهيب والتعذيب.

وإذا كان الفلاسفة والمفكرون المسيحيون قد نقدوا تجربتهم، ولجأوا إلى حل الدولة المدنية العلمانية، مع حماية حق مواطني تلك الدولة بممارسة عباداتهم وطقوسهم. وكانت الحماية مشروطة بمنعهم من التعرض لحقوق الآخرين الدينية. وبتلك الحلول وفَّروا على المواطنين عندهم عبء تطبيق مبادئ التكفير والتكفير المضاد، وعبء الاتهام بالهرطقة والردة، لكن فشل الدولة الدينية الإسلامية، الذي كان قائماً على التمييز بين الإثنيات الدينية والمذهبية من جهة، وفتاوى الفقهاء المسلمين في ملاحقة الفلاسفة والمفكرين ومحاكمتهم من جهة أخرى، لم يجد من يجرأ على القيام بنقد تلك التجارب إلاَّ من رحم ربي. ولذلك، فقد نشطت حركات الإسلام السياسي في هذه المرحلة أكثر من أية مرحلة أخرى، عرف بها العرب خاصة، والدول الإسلامية الأخرى عامة، أكثر حروب التكفير دموية. وخاصة أن الأجيال العربية الشابة عاصرتها ونالها منها الكثير من الأذى.

وعن ذلك، واتصالاً بالقضية التي يقوم مقالنا بإلقاء أضواء عليها، أجمعت الحركات الإسلامية على شتى أطيافها ومذاهبها، على رفض الفكرة القومية العربية بشكل خاص. والمحنة التي يعاني منها مسلمو تلك الحركات هو أنهم خسروا قومياتهم من دون أن يكسبوا حلمهم الأممي الديني .وكانت مرحلة ما تُسمى بـ(الربيع العربي) شاهداً عيانياً على تلك التجربة.

ولأن عجلة محنة الأيديولوجيا الدينية الإسلامية لا تزال تسير مكابرة على فشلها ولم تستطع أن تهضمه حتى الآن، بقيام حركة نقدية لمسيرتها الطويلة المشوبة بالأخطاء. ولهذا فإن قيام دولة علمانية قومية عربية تواجه صدًّا شديداً من تلك الحركات، وهم بذلك يسيرون باتجاه معاكس لمصلحة الأمة العربية.

-الثالث: المفهوم القومي الديني يضيِّع الحدود بين مفهوم أممية الدين ومفهوم القومية.

بين الحدين الأمميين المتصارعين ظهر مفهوم آخر حاول التزويج بين الأيديولوجيا الإسلامية والأيديولوجيا القومية، لعله يستطيع التوفيق بينهما .

علماً أن الدين الإسلامي له انتشار على المستوى الأممي في أكثر من دولة، وهذا يمكنه أن يخلق إشكالية في مفاهيم المواطنة، كما يخلق التباساً عند المتدين عندما يُوضع أمام اختبار لمن يكون ولاؤه: هل لقوميته التي يحكمها دين آخر أو مذهب آخر؛ أم يختار الانتماء إلى دولة أجنبية نظامها ديني أو ديني مذهبي يتوافق مع انتمائه الديني أو انتمائه المذهبي.

حول هذا المفهوم تساوى في الأهداف تياران: تيار يستفيد من المفهوم القومي لكي يشدِّه لمصلحة قيام نظام ديني – سياسي. وتيار آخر يستفيد من المفهوم الديني لمصلحة قيام نظام قومي مدني. وفي تقديري لن ينجح التياران في أهدافهما لأن في كليهما عوامل تتناقض مع الآخر، وفيهما ما يزرع الشك في نفوس الأديان أو المذاهب الأخرى، وهذا الأمر فيه ما يُضعف العلاقات بين الأطياف الدينية والمذهبية في المجتمع الوطني أو القومي.

ونتيجة للبحث الطويل عن الأسباب التي جعلت من التيار القومي يعتقد بأنه يمكن أن يستفيد من المفهوم الديني لمصلحة المفهوم القومي، وهنا ينحصر هذا الاعتقاد باعتبار الأيديولوجيا الإسلامية أحرزت متغيرين استراتيجيين في حياة مجتمع الجزيرة العربية، هما توحيد القبائل العربية وشكَّل هذا العامل فائضاً من القوة البشرية استطاع فيه العرب المسلمون أن يحرروا الأرض العربية من نفوذ إمبراطوريتيْ الفرس والروم؛ ولهذا اعتقد هذا التيار أن العلاقة بين الإسلام والعروبة أصبحت بمثابة العلاقة العضوية. وبمثل هذا الربط العضوي ابتدأت الإشكالية التي تعني فيما تعنيه، أنه لا انفصام بين المفهومين القومي والإسلامي، وكأن مستقبل العروبة سوف يبقى مهدداً بالمخاطر فيما لو تم تجريد العروبة عن الإسلام أو الفصل بينهما .

وعن تأثير العامل الديني الذي أنجز أهم النتائج في تاريخ العروبة، في زمانه ومكانه، أصبح عاملاً معيقاً في توحيد أبناء الأمة العربية خاصة بعد أن أصاب التفتيت الأيديولوجيا الإسلامية بعد وفاة الرسول مباشرة، وحوَّلها إلى مئات من المذاهب المتناحرة والتي يكفِّر البعض منها بعضها الآخر. ولهذا السبب، وبتقديري من خلال النتائج التي توصلت إليها من البحث الذي أجريته أن حماية الكيان القومي ضد الاحتلال الأجنبي، أو تحريره من الاحتلال، يمكنه أن يحصل بدوافع أيديولوجيات أخرى غير الأيديولوجيا الدينية، ويأتي العامل القومي في طليعتها. وهذا الأمر حصل في تجارب شعوب غير إسلامية وغير عربية. كما حصل في تجارب عربية معاصرة، شارك فيها المواطنون جميعاً من دون تمييز بين طائفة أو أخرى .

-الرابع: المفهوم القومي العلماني: لبناء المجتمع القومي الموحَّد من دون خسارة العمق الإنساني.

يتعالى هذا المفهوم على كل العوامل ذات الخصوصيات الاجتماعية، كالدين والطائفية والعشائرية، لأنها ليست ذات نزعات عامة مشتركة بين أطياف المجتمع الواحد. ولكنه يعمل على تهذيبها لمصلحة جماعتها من دون الصدام مع مصالح الجماعات الأخرى في المجتمع القومي من جهة، واحترام ممارستها والحق به من دون الاصطدام بحق الآخرين من الجماعات الأخرى من جهة ثانية. وكل ذلك يتم على قواعد احترام الخصوصيات الدينية داخل دائرة احترام وحدة المجتمع القومي.

يعتقد هذا التيار أن بعض أسباب الالتباسات الحاصلة من

التوفيق بين القومية والدين الإسلامي خاصة، عند التيار التوفيقي الذي يعتقد بالعلاقة العضوية بين الإسلام والعروبة، عائد إلى عدم التمييز بين دور تاريخية الإسلام ودوره الأيديولوجي. وهذا ما أمكنني تفسيره بالأسباب التالية:

-تاريخيته أنه أنجز متغيرين استراتيجيين: وحدة مجتمع الجزيرة العربية التي أنتجت فائضاً من القوة العسكرية سمحت بتحرير الأرض العربية من الفرس والروم .

-مستفيداً من القوة المعنوية التي ولّدتها الأيديولوجيا الإسلامية، كانت المحرِّك الرئيسي في زمانها ومكانها. وليست بالضرورة أن تبقى المحرك في المرحلة المعاصرة، فقد حل البديل عنها المحرك القومي.

-هذا ما يدفعنا للتساؤل: كيف يمكن للتيار القومي التوفيقي الاعتقاد بمكانة مهمة للإسلام ترتقي إلى العلاقة العضوية مع العروبة، في الوقت الذي يرفض فيه قيام دولة دينية؟

يعتقد مؤيدو هذا التيار أنه يتجاوز التناقضات والإشكاليات والالتباسات التي سجنت المفاهيم الأخرى. هذا، كما أنه يتشارك مع بعض منطلقاتها ويتناقض مع المنطلقات الأخرى:

-1يتشارك مع التيارين الأمميين بأهمية العامل الإنساني ويضعه مكملاً وعاملاً عضوياً، يضعه في صلب اهتماماته وأهدافه مبرزاً تعليله لهذا الربط بين القومي والأممي، معطياً الأولوية للبناء القومي السليم أولاً، بأن من يعجز عن بناء نظامه القومي السليم سيكون أكثر عجزاً عن بناء نظام عالمي سليم.

-2يتناقض مع التيار الأممي الوضعي الذي يحسب أن النظام الأممي له الأولوية، وذلك بإعطاء الأولوية للنظام القومي.

-3يتناقض مع التيار الأممي الديني الذي يعطي الأولوية للنظام الديني السياسي، وذلك بالفصل بين الدين والسياسة، وهذا الأمر عائد إلى كثرة الأديان والمذاهب في المجتمع القومي العربي.

-4يتناقض مع التيار التوفيقي بين الدين والسياسة بفرعيه، بأن هناك استحالة للمقاربة بينهما، باعتبار أن الدين قد يكون عاملاً من عوامل التكوين القومي، إذا غاب فلن يصيب البناء القومي بضرر. فهو عامل متغير والقومية ثابت إنساني. وهذا ما يؤكده أن كل دول العالم مبنية على أسس الانتماء القومي، وليس على أسس الانتماء الديني.

-الحل : نرى أن إبقاء مفهوم الأممية حلماً إنسانياً، لأنه بدونه ستتحول القومية إلى نزعة شوفينية، وسوف لا ترى ذاتها خارج ذاتها، وإذا تطلعت إلى خارج ذاتها فلن ترى الخارج إذا كان مخالفاً لمرآتها. وإبقاء مفهوم الدين حلماً روحياً لكي تتكامل به ثنائية الجسد والروح، ولكن على أن ينتقل بالدين من مفاهيمه السطحية إلى مفاهيمه العميقة التي توحد المجتمع لا أن تفتته إلى شرائح تقتل الواحدة منها الشريحة الأخرى تحت ذريعة أن مقدسها هو المقدس الوحيد في هذا الكون, وتجمع المجتمعات القومية الأخرى لا أن تغرقها في بحور الدم دفاعاً عن مقدساتها. وأن يكون مفهوم القومية العلمانية واقعاً يستفيد من المفاهيم الأيديولوجية الأخرى من دون الغرق فيها. يُوحِّد لا يفرِّق، ويحترم حقوق الآخرين بالاعتقاد من دون تفضيل أيديولوجيا على أخرى، وهو ما يقتضي أن تكون الحركة الأيديولوجية للقومية على حياد تام بالنسبة للمعتقدات الدينية، وتفصل بين مهمتها كحركة مدنية تساوي بين المواطنين في الدولة القومية، وبين مهمة رجال الدين، وأن لا تتدخل سوى في منع كل نشاط فكري ديني أو مذهبي يؤثر على وحدة المجتمع، ويحصر إرشاد رجال الدين بإبراز حسنات اعتقادهم الديني أو المذهبي من جهة، ويبتعد عن أي إرشاد يذمُّ معتقدات الآخرين الدينية. وهذا يفرض على الدولة القومية العلمانية أن تمنع تأسيس أحزاب دينية سياسية.

وأخيراً، إن ما قمنا بإيجازه ليس أكثر من مسطَّح عام، يمكنه أن يتعمَّق أكثر فأكثر، ويصبح قابلاً للمقاربة مع الأيديولوجيات الأخرى، طالما يبقى الحوار الموضوعي والهادف وسيلة للتيارات كافة.

ونحن إذ نعلن دعوتنا للحوار بين الأيديولوجيات السائدة على ساحة الوطن العربي، وعلى قاعدة الاعتقاد بأيديولوجيا القومية العلمانية المنفتحة على الآخرين، سوف نبقى من المؤمنين بأننا لا نزال نعاني على الصعيد العربي من أزمة أيديولوجية يشكل استمرارها مخاطر سياسية وثقافية على وحدة الأمة العربية، وسوف تبقى العوائق الداخلية أشد إيلاماً من السهام التي يصوِّبها الخارج إلى القلب من شؤوننا الداخلية.

علماً أن المعادلات الرياضية التي تستند إلى الأرقام والتحاليل المخبرية، هي غيرها التي تستند إلى معادلات اجتماعية تستند إلى الخبرات التاريخية وعلوم الاجتماع والنفس والفلسفة. ولأن الأيديولوجيات تُكال بمقاييس نتائج المعادلات الاجتماعية، وليس بمكاييل المعادلات الرياضية والعلمية، تبقى عرضة للاستنتاج والاجتهاد. فلهذه الأسباب، ولأن كل تيار أيديولوجي يقيس اعتقاده الأيديولوجي على مكاييل المعادلات الرياضية فكأنه يجرُّها إلى الجمود والتقديس والتكلُّس، والتي بها ينقطع الحوار حتى داخل التيار الأيديولوجي الواحد، سواءٌ أكان أممياً وضعياً أو دينياً، أم كان قومياً. ولهذا نرى أن كل تلك الأيديولوجيات السائدة في المرحلة العربية المعاصرة تعاني من تلك الأزمة بشكل أو بآخر. ولأنها أقفلت باب الحوار من داخلها، وانغلقت على الحوار مع الخارج، تكون الأيديولوجيات المتصارعة في العالم العربي الحديث والمعاصر قد دخلت نفق المحنة.

ولأن الأيديولوجيات ترسم خرائط الخطاب السياسي، كون الأيديولوجيا يتكامل فيها النظري مع العملي. ولأن النظرية تحدد خطى مراحل التنفيذ، فعندما تنغلق النظرية على ذاتها وتعتبر نفسها أنها بلغت نهاية الحوار مع ذاتها، فلا شك بأن الجمود بالخطاب السياسي والاجتماعي كأهم عاملين من عوامل التنفيذ، سيُنتج نفسه ويكرر ذاته، ويدخل الدائرة المعرفية المغلقة، وهي دائرة جهنمية من دون شك، وتنتظر الأيديولوجيا موتها السريري، الذي سيقودها إلى الانفصال عن التأثير في جهازها التنفيذي، وبالتالي عن الأهداف التي حددتها غاية للأيديولوجيا التي اقتنعت بصلاحيتها. ولأن النظرية لو تم تجريدها من أهدافها، وقابليتها للتنفيذ تتحول ثقافتها إلى ثقافة عبثية مستحيلة التحقيق.

ومن أجل أن تتجاوز الأيديولوجيا أزمتها الراهنة، فهي بحاجة إلى ديموقراطية تتقبَّل الرأي الآخر المولود في داخلها من جهة، وأن تتقبَّل الرأي الآخر الآتي من خارجها وتناقشه بموضوعية من جهة أخرى.

ضحايا الاختفاء القسري في العراق بانتظار تحقيق العدالة

جهات دولية تؤكد أن عدد المختفين في العراق قد يصل إلى مليون شخص، وتحمل الحكومات المتعاقبة مسؤولية ذلك.

مرت سبع سنوات على واحدة من أبشع جرائم الإخفاء القسري في العالم، والتي حصلت في مدينة الصقلاوية ضمن قضاء الفلوجة في محافظة الأنبار غرب العراق، حيث جرى إخفاء ما يقرب من 1000 شخص في يوم واحد في الفترة ما بين 2 و5 يونيو 2016.

وما تزال عوائل الضحايا تنتظر معرفة أماكن اختفاء ذويها ومحاسبة الجناة، وتحقيق العدالة، لكن من غير المتوقع حدوث ذلك في ظل سيطرة الميليشيات المتورطة في تلك الجريمة على منظومة الحكم في العراق.

وطالب مركز جنيف الدولي للعدالة الأحد، الجهات الدولية المختصة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتحقيق في جرائم الاختفاء القسري في العراق.

وقال المركز في بيان: إنّه بينما كانت القوات العراقية والتحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة تقوم بعمليات عسكرية مكثفة ضدّ مدينة الفلوجة والمناطق المجاورة لها، ضمن ما سمّي عمليات التحرير من سيطرة تنظيم داعش، وقعت فظائع كثيرة، كان الكثير منها نتيجةً مباشرة وغير مباشرة للقصف المدفعي والغارات الجويّة التي كانت لا تميّز بين المدنيين وغيرهم.

ولفت إلى أنه في الأثناء حاول أكثر من 3000 مدني من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال الفرار إلى مكان آمن، فقصدوا أقرب نقطة عسكرية، لكنّهم فوجئوا بأنّها تعود إلى الميليشيات.

ويروي ناجون أن عناصر الميليشيات استقبلوهم بالشتائم والعبارات الطائفية، ثم عزلت النساء والأطفال عن الرجال والشباب حتى سنّ العاشرة، واقتادوهم إلى معسكر قريب. وفوراً بدا أنّهم سيواجهون ظروفاً مروعة، حيث راح أفراد الميليشيات يتلذّذون بإطلاق النار عليهم فقُتل في الحال أعدادٌ ليست بالقليلة، في حين كانت سيارات النقل الكبيرة تنقل آخرين إلى أماكن مجهولة، وأتمت نقل أكثر من 1000 شخص.

وفي انتظار وصول وسائل نقل أخرى، اقتيد من تبقى إلى أماكن احتجاز مؤقتة في بنايات مهجورة لاحظوا في داخلها آثار دماء، وهناك تعرّضوا لضروب بشعة من التعذيب.

ويقول الناجون إنّهم حُشروا في غرف صغيرة ومساحات قليلة الهواء وحُرموا من الطعام والماء، لكنّ ظروفاً لا يعلمون كيف تراكمت، ربّما كان منها تدخل السلطات المحلّية، أدّت إلى تركهم والسماح لهم بالذهاب إلى مكان آخر في مدينة العامرية الواقعة عبر نهر الفرات قرب مدينة الفلوجة.

وقدّ وثّق مركز جنيف الدولي للعدالة كيف وصل الناجون مع النساء إلى العامرية وهم في أسوء حال، وبدت على الرجال آثار تعذيب وإرهاق واضحة، إما من خلال كسور في الأطراف أو حروق شديدة.

وكان هؤلاء بحدود 650 شخصاً، وهم يعتبرون أنفسهم من المحظوظين إذ اختفى أولئك الذين كانوا معهم، ولم يعد أحد يعرف مصيرهم. ورغم التوثيق الواضح لحالة الإخفاء هذه من قبل المنظمّات غير الحكومية والسلطات المحلّية وأجهزة الأمم المتحدّة، بل حتّى من الميليشيات التي اعتقلتهم، لكن الحكومة المركزية لم تتخذ أيّ إجراء لإطلاق سراحهم، وتُركت القضية لتصبح ضمن حملات المزاد السياسي بين السياسيين، في حين تستمرّ معاناة العوائل وغالبيتها من النساء في البحث دون جدوى عن مصير أبنائها، وبنفس الوقت يتعيّن عليهن البحث عما يسددن به رمق نساء وأطفال أبنائهن الذين لم يبق لهم من يتحمّل مسؤولية إعالتهم.

وفي نفس الفترة، تلقى مركز جنيف الدولي للعدالة معلومات موثقة عن اختطاف حوالي 300 شخص في مكان قريب من الصقلاوية وهو قرية الزركَة، التي تقع بين مدينتي الصقلاوية والفلوجة على ضفة نهر الفرات، حيث أعدمت الميليشيات حوالي 150 شخصًا منهم على الفور، كان من بينهم عائلة كاملة مكونة من 35 فرداً، واقتادت الباقين إلى أماكن مجهولة، وبقي مصير هؤلاء كمصير غيرهم من المختفين قسرياً، مجهولاً إلى حد الآن.

وهناك الآلاف من الحالات التي حصلت في مناطق أخرى، ومنها في سامراء والدور وتكريت وديالى وجرف الصخر والرزّازة وجسر بزيبز والموصل وكركوك.

ولم تكتف الجهات الخاطفة بارتكاب هذه الجريمة، بل غالباً ما كانت تقوم بتجريف القرى وحرق مساكن الأشخاص الذين يجري اختطافهم ومن ثم إخفاؤهم وتهجير عوائلهم إلى خارج المحافظات التي يعيشون بها.

وبحسب المعلومات التي تؤكدّها جهاتٌ كثيرة في العراق، بينها على ارتباط وثيق بالسطات الحكومية، فإن ميليشيات بدر، وعصائب أهل الحقّ، وكتائب حزب اللّه، وحركة النجباء وميليشيا رساليون هي من أكثر الجهات المتهمة بجرائم الإخفاء القسري في العراق.

وتقدّر جهات دولية أن عدد المختفين في العراق قد يصل إلى مليون شخص، تتحمّل المسؤولية عنهم قوات الاحتلال والحكومات المتعاقبة. ولا يشمل ذلك أولئك المختفين على يد داعش، حيث يتولى المسؤولية عنهم فريق من الأمم المتحدّة يرتبط بمجلس الأمن الدولي ويعمل مشتركاً مع السلطات الحكومية العراقية.

وتقع المسؤولية القانونية حسب اتفاقية الأمم المتحدّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وطبقاً للتوصيات التي أصدرتها اللجنة، على الحكومة العراقية في تتبع أماكن الإخفاء، والكشف عن مصير المختفين، وإطلاق سراح الأحياء منهم، والتدقيق في جثث المتوفين من أجل التعرّف عليهم بمشاركة عوائل الضحايا والمجتمع المدني والمفوضيّة العليا لحقوق الإنسان في العراق.

وفي تقريرها الأخير (أبريل 2023) طالبت لجنة الأمم المتحدّة المعنية بحالات الاختفاء القسري السلطات العراقية باتخاذ جملة من الإجراءات القانونية الواضحة والملموسة لمعرفة مصير كلّ المختفين قسرياً، ومحاسبة الجناة بعقوباتٍ تتناسب وحجم ما اقترفوه بحقّ عشرات الآلاف من الأبرياء. وأكدّت اللجنة الأممية على ضرورة ألا تشترك الجهات المُتهمة بالإخفاء القسري – وهي ميليشيات الحشد الشعبي – بأيّ من الإجراءات الرامية إلى التقصّي والتحقيق في هذه الجرائم.

أوقفوا الحرب ! أطفال السودان ضحايا وقرابين الصراع العسكري العبثي

نعمت بيان
مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

المشهد الدامي الذي تعيشه السودان منذ 15 أبريل/ نيسان 2023 نتيجة الصراع العسكري الذي يدمي القلوب قبل العيون، أودى بانزلاق السودان إلى هاوية الحرب الذي بدروه أودى بحيات المئات وتسبب في كارثة إنسانية خطيرة، إضافة إلى نزوح جماعي إلى الدول المجاورة، الذي بدوره سيجلب تدخل قوى خارجية، مما يزيد من طين الأزمة بلّة حيث سيزيد من زعزعة استقرار وأمن السودان والسودانيين.

إن استمرار القتال بين المكونين العسكريين المتناحرين الرافضين لوقف القتال، أدى إلى تدمير المؤسسات والمرافق الحيوية العامة والخاصة، وآخرها ما تعرض له مطار الخرطوم من تدمير، حتى المستشفيات ودور الرعاية الصحية والاجتماعية لم تنج من القصف، حيث طال القصف دور الأيتام وأودى بحياة العديد من أطفال الميتم مما اضطر القيمون عليه وبالتعاون مع منظمة اليونيسف لنقلهم إلى مكان أكثر أمانا."

أطفال السودان في مرمى الخطر والمنظمات الدولية تناشد وقف القتال وتوفير ضمانات أمنية لمواصلة الدعم الإنساني!

وثقت منظمة اليونيسف أن تسعة أطفال على الأقل قتلوا وأُصيب أكثر من 50 نتيجة استمرار القتال بين القوات العسكرية المتناحرة. وقد حذّر المتحدث باسم اليونسف جيمس الدر " من أن الأطفال المصابين بأمراض خطيرة يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة"، ويضيف الدر: " لدينا الآن 50.000 طفل في خطر، وعندما يبدأ القصف خارج المستشفى يضطر الطاقم الطبي للفرار."

هذا وقد تم نقل 297 طفلاً من ملجأ المايقوما للأيتام في الخرطوم إلى مركز عبور في موقع أكثر أمانا حسبما ما قالته ماندیب أوبراين، ممثلة اليونيسف في السودان .

وفي حديث صحفي لمدير الإعلام في مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمار عمار، توقع فيه أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير وسط شح الإمدادات الأساسية والمعلومات بسبب المعارك الضارية. ويضيف السيد عمار أنه:" بالإضافة إلى الوفيات والإصابات بين الأطفال، هناك أيضاً عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير عليهم وعلى صحتهم بشكل خاص، بما في ذلك في مجال الصحة النفسية. هؤلاء الأطفال موجودون في مناطق الاشتباكات، ويسمعون أصوت الرصاص والمدافع والقنابل. فهذه الاشتباكات تولد ضغوطاً نفسية شديدة لديهم، وتؤثر على صحتهم النفسية."

أما فيما يتعلق بالمستشفيات، هناك العديد منها أصبحت خارج الخدمة بسبب الاستهداف أو بسبب عدم قدرة الموظفين على الوصول إليها أو عدم وجود المواد الكافية لإسعاف الجرحى. وبالتالي هذا عامل إضافي ممكن أن يؤثر على حياة الأشخاص، وخاصة الأطفال الذين هم بحاجة إلى رعاية طبية عاجلة.

هذا وقد دفع إغلاق المدارس الملايين من الأطفال الى الخروج من فصولهم الدراسية - مما ترك فتاة من بين كل ثلاث فتيات وواحد من كل أربعة فتيان غير قادرين على التعلم. كان الأطفال يعانون أيضًا من سوء جودة التعليم، فحوالي 70٪ من الأطفال في سن العاشرة غير قادرين على القراءة.

كما تتسبب أحداث العنف في نزوح الأطفال وتعرضهم لاحتمال المزيد من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التجنيد والاستخدام من قبل الجماعات المسلحة، فضلاً عن العنف الجنسي.

لا بد من الإشارة إلى أنه قبل اندلاع الأزمة، كان السودان من أكثر الدول في العالم التي فيها سوء تغذية، حيث كان هناك أكثر من ثلاثة ملاين طفل يعانون من سوء التغذية حسب التقارير الأممية، منهم 611 ألفاً يعانون من سوء التغذية الحاد ومن ضمنهم 50 ألفاً بحاجة إلى رعاية علاجية مكثفة ومستمرة حتى يتحسن وضعهم.

كما يُذكر أن العديد من مراكز التغذية أو المستشفيات المتخصصة موجودة في مناطق الاشتباكات أو أقفلت بسببها، وبالتالي هناك عدد كبير من الأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى هذه الأماكن، وهي حاجة ماسة للأطفال المصابين بسوء التغذية حيث يجب أن يتبعوا برنامجاً مكثفاً لكي يستردوا صحتهم تدريجيا."

الأخطر حسب تقارير اليونيسف أن هناك 1700 طفل من هؤلاء الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، لديهم أيضاً مضاعفات صحية. هؤلاء الأطفال بحاجة إلى رعاية مستمرة على مدار الساعة. لذا فإن أي استهداف أو خلل بالخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال ستعرضهم لخطر الوفاة بشكل مباشر. كما أن الاشتباكات وشح المواد الأساسية، واستهداف المستشفيات أو إقفالها، ستؤدي لأن يكون هناك عدد كبير من الوفيات بين هذه الفئة من الأطفال.

لذا تشعر المنظمات الدولية بقلق بالغ إزاء تأثير النزاع الطويل على الأطفال، وتدعو جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود بشكل عاجل لحماية الأطفال في السودان، بما في ذلك:

- الحفاظ على وقف إطلاق النار واحترامه، وضمان إمكانية استعادة الدعم الإنساني.
- يجب على جميع أطراف النزاع السعي للسلام من أجل أطفال السودان وإعادة فتح المدارس، فالمدارس ليست

مجرد أماكن تعليمية للأطفال، ولكنها أيضًا أماكن آمنة تحميهم من سوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك التجنيد من الجماعات المسلحة. وقد أصبحت أزمة التعلم في السودان كارثة للأجيال وتتطلب إجراءات عاجلة.

•على جميع الأطراف حماية الأطفال ومنع تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة.

كما حذرت كاثرين راسل المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" في بيان لها" أن الوضع في السودان يتجه نحو كارثة، ويعلق الأطفال على نحو متزايد وسط تبادل إطلاق النار". وأضافت "يتعين وقف العنف من أجل أطفال السودان". ودعت اليونيسف الطرفين المتصارعين إلى ضمان عدم وقوع الأطفال على خط النار، بما في ذلك من خلال وقف الهجمات على المراكز الصحية والمدارس ومحطات المياه.

إن القتال المستمر بين طرفي الصراع يساهم في تهديد حياة ومستقبل العائلات والأطفال، مما يؤدي إلى انقطاع الخدمات الأساسية وإغلاق العديد من المرافق الصحية والتعليمية أو إتلافها أو تدميرها، كما يعيق عمل المنظمات الإغاثية التي تطالب وتناشد أن تكون هناك أولا هدنة إنسانية تمكن المنظمات الإنسانية من الوصول والقيام بعملها، وثانيا" إعطاء الضمانات الأمنية الكاملة للمنظمات الإنسانية حتى تقوم بعملها على أرض الميدان.

اليوم باتت الحاجة إلى المساعدات الإنسانية ماسة أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للأطفال في السودان، حيث يكافح السكان الأكثر هشاشة للبقاء على قيد الحياة وحماية أنفسهم، حيث بات من الصعب بشكل متزايد تأمين الوصول إلى الضروريات الأساسية .

وقد حذرت أديل خضر، المديرة الإقليمية لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انه: "مع احتدام النزاع في السودان، يستمر الأثر المدمر على الأطفال في الازدياد يومًا بعد يوم. هؤلاء الأطفال ليسوا مجرد أرقام، إنهم أشخاص لهم عائلات وأحلام وتطلعات. إنهم مستقبل السودان، ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يمزق العنف حياتهم. يستحق أطفال السودان فرصة للبقاء والنماء. يجب ألا يدخر جميع الأطراف أي جهد من أجل حماية الأطفال وحقوقهم."

ختاما"، إن الوضع الذي كان مأساويًا بالنسبة للأطفال أصلاً قبل النزاع هو الآن في مستويات كارثية، حيث إن الحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والاتصالات أمر غير منتظم أو غير متاح أو لا يمكن تحمل تكاليفه. ناهيك عن فرار أكثر من مليون شخص من ديارهم ونزحوا داخليًا في السودان، بما في ذلك 319 ألف شخص عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة حتى الآن، ويعتقد أن نصفهم من الأطفال .

فبدون استجابة إنسانية فورية وواسعة النطاق، سيكون لعواقب النزوح ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية آثار مدمرة وطويلة الأجل على الأطفال الذين هم من يتحملون وطأة النزاع في السودان، انهم يموتون، ومستقبلهم يُسلب منهم.

فمن ينقذ أطفال السودان من هذه الكارثة الإنسانية ومن عواقب هذه الحرب العبثية؟

نقل-مئات-الأطفال-المستضعفين-بأمان-من-دار-الأيتام-في-الخرطوم/البيانات-الصحفية1 .

https://www.unicef.org/sudan/ar

2. https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119907

الأحواز العربية واللحظة التاريخية

د - فالح حسن شمخي

تمكنت المعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق)، من اختراق الجدار الأوربي وفرضت وجودها بشكل وآخر، والسؤال الذي علينا كعرب في الأحواز الإجابة عليه هو كيف تمكنت هذه المعارضة من ذلك ؟

الجواب المتواضع الذي توصلت إليه هو أن مجاهدي خلق قد تعاملوا مع العقل الأوربي الذي يستند إلى ثوابت، وهنا عندما أقول العقل الأوربي لا أتحدث عن الحكومات البرغماتية أو الشركات الرأسمالية التي تهتم لمصالحها ،حديثي عن البرلمانات الأوربية والمستشارين كقوة ضغط على الحكومات والشركات، علينا كعرب في الأحواز أن نتقدم في خطوات ثابته لمخاطبة العقل الأوربي مستفيدين من هذه اللحظة التاريخية التي تشهد تجاوز الحكومة الإيرانية بكل مؤسساتها للخطوط الحمراء التي وضعها لها حليفها الأمريكي والصهيوني.

ان مخاطبة العقل الأوربي لا تأتي عبر الخطاب السياسي الجاف أو أن تقدم الفصائل الأحوازية نفسها بشكل متفرق وان يقصي كل فصيل الفصيل الآخر، على الفصائل الأحوازية أن توحد صفوفها، وان تقدم قضيتها مجتمعة، وعلى العرب وخاصة في الخليج العربي أن لا يساهموا في فرقة الفصائل الأحوازية عبر تقديم الدعم لهذا الفصيل، وترك الآخر وعبر مساعدة هذا الشخص على حساب الآخرين .

علينا كأحوازيين أن نحدث الأوربي عن تاريخنا، وعن جريمة بريطانيا بحقنا، والتاريخ يقول إن هناك الدولة المشعشعية في الأحواز التي دامت 450 سنة وان هناك إمارة الأحواز التي اغتيل أميرها العام 1925م ، وندعوهم إلى العودة إلى المعاهدات بين السلطنة العثمانية وايران ومنها معاهدة أرض روم الأولى والثانية ومعاهدة سربيل زهاب حيث لم تتنازل السلطنة العثمانية لإيران عن دولة الأحواز وبالتالي فان ايران دولة احتلال وفق الشرعية الدولية.

وعلينا أن نذكر بعنصرية الخميني الذي رفض الحديث مع الشيخ علي الخاقاني باللغة العربية وهي لغة القرآن والتي يتقنها الخميني كرجل دين، وأن نحدثهم عن رفسنجاني العنصري الذي قال إن العرب في الأحواز والبالغ عددهم عشرة ملايين نسمة والذين هم أصحاب الأرض الشرعيين، غير رحل.

أما ما علينا التحدث به إلى الجانب الأوربي فهو الهوية الثقافية للشعب الأحوازي التي تعمل حكومة الاحتلال على طمسها بأساليب مختلفة.

علينا أن نرفع أصواتنا للحد من التلوث البيئي الذي تتعرض له الأحواز حيث مطر النفايات النووية في الأحواز وانتشار المعامل التي تنشر السموم وغلق وتغير مجاري الأنهار أو فتح السدود عندما تتعرض المدن الإيرانية لتغرق المدن والقرى الأحوازية علينا تذكير اليونيسف التي اعتبرت أهوار العراق كتراث عالمي بأن أهوار الأحواز تتعرض للتلوث وهذا يؤثر على الثروة السمكية والطيور المهاجرة هذا الأمر يهتم له الأوربي أكثر من الخطب السياسية الرنانة .

كما أن التغير الديموغرافي في أرض الأحواز جاري على قدم وساق فمعظم الإيرانيين الذي تم تسفيرهم من العراق أيام الحكم الوطني قد استوطنوا الأحواز وان معظم المليشيات العراقية المرتبطة في ما يسمى بولاية الفقيه قد انتقلت إلى الأحواز الآن وفي ظل تصاعد الصراع في المنطقة، علينا ننبه إلى أن أسماء المدن والقرى والطرقات قد تم تغيير اسمها قسرا من أسماء عربية إلى أسماء فارسية وان العوائل العربية الأحوازية غير مسموح لها تسمية أبناءها أسماء عربية وتفرض عليهم أسماء فارسية، كما أن اللغة الفارسية تفرض في كل الدوائر والمدارس ...الخ

على الأخوة الأحوازيين أن يأخذوا بما يرونه مناسبا للتعامل وفقه مع العالم الخارجي لاسيما مؤسسات الاتحاد الأوربي، وكما أرى سانحة هذه الفترة لإثبات الوجود والمكانة وتقديم قضية الأحواز في كل المحافل الدولية على طرق تحرير الأرض والإعلان عن عودة دولة الأحواز العربية المحتلة الأمر الذي يؤثر بعودة شط العرب والخليج العربي لعروبته ويعود النفط والغاز والتمر ونهر الكارون أحوازياً عربياً.

في ذكرى رحيل القائد المؤسس:
الطريق إلى البعث ... عهد البطولة ، قراءة مستمرة

د. نضال عبدالمجيد

تحل في الثالث والعشرين من حزيران، الذكرى الرابعة والثلاثين لرحيل مؤسس البعث وقائده المفكر القومي الأستاذ أحمد ميشيل عفلق، وفي هذه الذكرى، تتمثل في عقول المناضلين ووجدانهم الصفات الفكرية والنضالية لهذا الرجل، الذي نذر حياته من اجل الأهداف السامية للامة العربية، وفي هذه المناسبة التأريخية، نقلب صفحات من الفكر النير لمؤسس البعث، والتي تشكل الدعامات الفكرية للبعث وللفكر القومي العربي بشكل عام، فقد أفتتح القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق مشروعه الفكري والنضالي، بمقاله الأثير ..عهد البطولة.. وذلك في تشرين أول من عام ١٩٣٥ ليضع الأساس النظري للحركة الثورية التي ستنهض بعد سنوات قليلة، وتأخذ مداها الأرحب في ساحة النضال القومي .

وقبل أن يبدأ في بلورة أفكاره، التفت إلى الأداة التي ستنهض بهذه المهمة التاريخية، أنها الجيل العربي الجديد، الذي سيحمل على كاهله مهمة التبشير بهذه المبادئ السامية، التي ستنتشر بعد بضع سنين لتعم أرجاء الوطن العربي، وليحمل الفتية النموذج، عبء النضال القومي، لتحقيق أهداف هذه الحركة التاريخية التي استقطبت الملايين من أبناء الأمة العربية، المتطلعين إلى وحدتها وحريتها واشتراكيتها.

نعود لمقالة عهد البطولة، فذكرى رحيل مؤسس البعث تدعونا إلى أن نعيد قراءة اسطرها المكتوبة بماء المعاناة والتي ستضع اللبنات الأساسية في بناء حركة نضالية ستضطلع فيما بعد بالمهام القومية الجسام.

تكوين شخصية المناضل

بناء المناضل البعثي، كان أول ما جاء بخلد القائد المؤسس، لأنه الأداة، والوسيلة والغاية، هذا المناضل، هو الطليعة وهو القدوة، وهو المضحي بسخاء لاحد له، بدونه تبقى الأفكار حبرا على ورق، فمن سينقل هذه المبادئ إلى الواقع العملي، ذاك الواقع المريض الذي تشوبه أمراض التجزئة والتخلف والأمية والقهر الاجتماعي والاستبداد السياسي، وكأن ثمانية وثمانين عاما مرت، ومازالت احرف عهد البطولة تتألق في الفكر القومي، فبناء الشخصية البعثية المحصنة من الأمراض الاجتماعية التي تنخر بالمجتمع العربي، ستكون المهمة الأولى لهذه الحركة التاريخية، فتحصين هذا المناضل هي البداية الصحيحة، لخلق الإنسان، المنضوي تحت راية البعث، فالمناضل الصادق مع نفسه قبل أن يكون صادقا أميناً مع رفاقه وأبناء شعبه، لهو قدوة البذل والتضحية، وبعد ست سنوات على هذه المقالة، اختبر البعثيون الأوائل انفسهم، بتأسيس حركة نصرة العراق، بعد حصول الحرب العراقية البريطانية في مايس ١٩٤١، والتي تسمى بحركة رشيد عالي الكيلاني.

في حركة نصرة العراق رفع البعثيون الأوائل شعارهم " ضحي برفاهك أياما ..تضمن السعادة لأمتك أجيالاً"، فتبرعوا بما استطاعوا توفيره من قوتهم اليومي، ووصلت

طلائعهم إلى العراق للمشاركة في التصدي للعدوان البريطاني، وهم يلهجون بدعائهم الخاص " اللهم أنت الذي أردت أن يكون العرب أمة موحدة قوية هادية تحمل إلى العالم رسالتك، تريد اليوم أن تعيد اليهم وحدتهم وقوتهم ليؤدوا هذه الرسالة من جديد، اللهم هبني قوة الإيمان وصفاء الفكر وصلابة الإرادة لأكون جندياً نافعاً في الجهاد الذي يقوم به العراق من اجل وحدة العرب.

صفات المناضل

في هذه الممارسة النضالية تمثل الشباب العربي المنضوي في حركة نصرة العراق، صفات البعثي المؤمن بأمته كما خطها القائد المؤسس، في مقالته سالفة الذكر، وهي:

أولاً - هم الذين يجابهون المعضلات العامة ببرودة العقل ولهيب الإيمان .

ثانياً - يجاهرون بأفكارهم ولو وقف ضدهم أهل الأرض جميعاً.

ثالثاً - يسيرون في الحياة عراة النفوس.

رابعاً - لهم صدق الأطفال وصراحتهم لا يفهمون ما يسمونه سياسة، ولا يصدقوا أن الحق يحتاج إلى براقع والقضية العادلة إلى تكتم.

خامساً – حياتهم خط واضح مستقيم، لا فرق بين ظاهرها وبين باطنها، ولا تناقض بين يومها وأمسها.

سادساً - الصلابة في الرأي فلا يقبلون في عقيدتهم هوادة، ولا يعرفون المسايرة فإذا رأوا الحق في جهة عادوا من أجله كل الجهات الأخرى، وبدلا من أن يسعوا لإرضاء كل الناس أغضبوا كل من يعتقدون بخطئه وفساده.

سابعاً - أنهم قساة على انفسهم، اذا اكتشفوا خطأ رجعوا عنه غير هيابين ولا خجلين، لأن غايتهم الحقيقة لا

أنفسهم، وإذا تبينوا الحق في مكان أنكر من أجله الابن أباه وهجر الصديق صديقه إن أمعنوا في خطأهم.

هكذا تصور القائد المؤسس صفات المناضلين البعثيين، وان كان اطلق عليهم في مقالته الجيل العربي الجديد تارة، وتاره النشئ الجديد، ولكن المرمى هو الطليعة التي ستدخل النضال القومي وتمنحه معنى جديداً بولادة حزب البعث العربي الاشتراكي، ومع ما يوحي هذا التصور من مثالية، إلا أنها تظل من أسمى الصفات، التي ينبغي أن يتصف بها حملة رسالة بحجم رسالة البعث، التي هي رسالة الأمة العربية في انعتاقها وتوقها إلى غدها المأمول، فالصدق ونكران الذات، والتطهر من الأدران الاجتماعية، التي حطمت الشخصية العربية طيلة القرون السود، منذ احتلال بغداد عام ١٢٥٨م، عندما تحطم العمود الفقري للأمة، فبدون الصدق ونكران الذات والتضحية، لا يغدو الإنسان مناضلاً في حزب رسالي كحزب البعث العربي الاشتراكي، ومع هذا تنبأ القائد المؤسس، بان من يحمل هذه الصفات هم أقلية، نعم انها الأقلية المؤمنة برسالة امتها، وأن هذه الأقلية ستكون كذلك في المستقبل عندما تتبدى أمامها مشاق الطريق.

العقبات التي تواجه الطليعة

شخص القائد المؤسس في هذه المقالة التاريخية المصاعب التي ستجابه هذه الطليعة المؤمنة بالاتي:

أولاً - سلاح البرودة، (أي الإنكار) التي ستواجهه هذه الطليعة من قبل بعض المواطنين، والسخرية من أهدافهم العظمى، والابتسامة المُستهزئة التي ستواجه حماسة هذه الطليعة ونداءها إلى النضال، ولمواجهة هذه المعضلة الإنسانية، يرى القائد المؤسس أن على هذه الطليعة أن تزيدها (برودة) مواطنيها، غيرة وأيماناً، فهو يرى أن واحداً من أسباب التأخر، هو في هذه الابتسامة الساخرة، التي يتسلح بها الضعفاء، كلما دعاهم الواجب واستيقظ في ضمائرهم صوت الحق. فهذه السلبية في الشخصية العربية موروثة، نتيجة ما تراكم على هذه الشخصية من قهر وعنت واستبداد طيلة قرون عدة، جعلتها شخصية سلبية معرقلة لأي فكرة جديدة، بل تثبط همم من يريد الارتقاء بها.

ثانيا- يرى القائد المؤسس أن "ليست البطولة دائماً في المهاجمة بل قد تكون كذلك في الصبر والثبات، وليست الشجاعة دائماً في محاربة العدو الظاهري فحسب، بل أنما هي أيضاً - وعلى الأخص - محاربة العدو الباطني، أي يحارب المرء في نفسه اليأس والفتور وحب الراحة ". إن جهاد النفس ولجمها عن الهوى، لهو من اشق الامتحانات التي تواجه المناضل، هذا المناضل الذي ينبغي أن تشع روحه بالتفاؤل، في أقسى الظروف. وان يعمل دوما لأداء مهامه وواجباته بلا فتور، انه الإنسان الجديد، الذي ترقب القائد المؤسس ولادته.

سمات المرحلة التاريخية

وبعد أن تحدث القائد المؤسس عن صفات الطليعة، نراه ينتقل ليحدد سمات العهد الجديد ، عهد النهضة القومية، كما يتطلع اليه :

أولاً- "أن تكون النهضة والاستيقاظ في كل عواطفنا الشريفة ومواهبنا العالية" ، فتفجير طاقات الأنسان العربي هي الهدف الاسمى، هذه الطاقات التي سحقتها عوامل الزمن الطويل من القهر والاستعمار، التي مرت على الأمة العربية، مثلما يسحقها الاستغلال والجوع.

ثانياً- أن يكون الشخص الوطني "إنسانياً، عفيف النفس، كريم الخلق، فالعاطفة الوطنية اذا لم تكن مصحوبة بهذه الصفات، فأنها مجرد كره للأجنبي". هذه الصورة المثلى للإنسان العربي هي التي تجعل منه قدوة ونموذجا يحتذى به للأخرين، والا كيف سيستطيع ان يؤثر في محيطه، وكيف يتمكن من مجابهة الصعاب، التي تحتاج إلى هدوء في النفس وتصالح معها في أن واحد.

غاية النضال

يختتم القائد المؤسس مقاله بتوضيح الهدف والغاية المرجوة من نضالنا :

أولا - طلب الاستقلال: وأجزاء الوطن العربي حينها بين احتلال استعماري مباشر أو غير مباشر، لا يعني الانعزال عن بقية الشعوب، وان نقيم سدا بيننا وبين الحضارة الإنسانية، وهنا يضع القائد المؤسس، البعد الإنساني للنضال القومي، وان التفاعل بين الحضارات سمة البشرية منذ أن خُلقت، وان من الخصائص الجوهرية للحضارة العربية الإسلامية، التفاعل مع الحضارات الأخرى، وكان من نتيجة هذا التفاعل والتمازج ان قدمت الأمة العربية للإنسانية نموذجا فذاً، شكل الأساس الذي قامت عليه الحضارة الأوربية فيما بعد.

ثانيا - الحرية : وهي هنا لا تعني الفوضى، التي ستعيد الوطن العربي إلى القرون المظلمة التي رزحت امتنا تحت أرزائها فذاقت الويلات والقهر.

طلب الحرية والاستقلال، لانهما حق وعدل، وهما بالتالي من ابسط الحقوق للأفراد والأمم، وقد أكدت الشرائع السماوية والمواثيق الدولية على هذين الحقين. فالقائد المؤسس ينظر إليهما كوسيلة لإطلاق مواهب الإنسان العربي التي كبلها الجوع والقهر والاستبداد، وبالتالي يتحقق على هذه البقعة من الأرض الغاية الكبرى " الإنسانية الكاملة ."

هكذا نظر القائد المؤسس للاستقلال والحرية بأنهما الوسيلة التي توصل إلى الغاية وهي الإنسانية الكاملة التي تعني تحرر الإنسان العربي من كل القيود، مثلما تعني أن يعيش بكرامة تليق بإنسان عانى ما عانى من الجور والظلم. وان يحقق وطنه الاستقلال التام، الذي ما برح يتطلع اليه، فالدولة القطرية التي قامت عقب المغادرة الشكلية للاستعمار، لم تزل تئن تحت وطأته استعماراً اقتصادياً وتبعية سياسية مما زاد من الحمل الثقيل الذي تنوء به، وعمق من مشكلاتها البنيوية والتي لن تجد حلاً لها إلا بالوحدة العربية.

وبعد هذه القراءة السريعة لمقالة عهد البطولة، هذه المقالة المؤسسة للفكر البعثي، والتي تحتاج إلى ندوة فكرية كاملة للإيفاء بحقها، لفهمها واستيعابها، ليتعرف الجيل الجديد، عليها، وعلى تلك النظرة الاستباقية، التي تميز بها فكر مؤسِّس البعث..

فسلاماً لروح القائد المؤسِّس احمد ميشيل عفلق، ولأرواح المؤسسين الأوائل الذين بذروا بذرة البعث التي أصبحت الآن شجرة وارفة الظلال، تنشر أغصانها في سوح الوطن العربي .

إضاءات فكرية: القيادة القومية في حزب البعث ، ضرورة تاريخية ومسؤولية قومية

أ. د. طارق السامرائي

البعث حركة ومنظمة سياسية فكرية قومية شعبية اشتراكية انقلابية، ومنذ الولادة ونشوء البعث عانى الحزب جملة من التحديات المصيرية في الداخل العربي والخارج كونه شكل محطة انتقالية لوعي طليعة المناضلين وطرح فكره ليستوعب الواقع العربي بكل ملماته وإرهاصاته كما طرح مشروعه النضالي واستقرأ آفاق الحاضر والمستقبل وحدد أولوياتها، ومنها معركة المصير الواحد وتجسدت هذه المسيرة في مؤسسته المركزية القيادة القومية التي تحملت عبء هذه المسؤولية التاريخية ونشر الفكر البعثي القومي، وفي ضوء هذا الواقع تشكلت القيادات القطرية في طول وعرض الوطن العربي، ومنذ تلك المرحلة أصبحت القيادة القومية هي المؤسسة الشرعية لدور الحزب في معارك متعددة الجوانب ومتواصلة ضد من يحاول أن يعيد رسم خارطة المنطقة العربية وبث الفكر القطري ومفهوم التجزئة والإبقاء على حالة التقسيم والشرذمة، مخطط اشتركت فيه قوى عربية وإقليمية ودولية بغية إجهاض هذا المشروع، إلا أن حزم وإيمان القيادة القومية وطليعتهم الشباب العربي المؤمن بعقيدته حال دون ذلك، وعبر الحزب هذه التحديات وتجاوز أزماتها بصبر وأناة وإصرار تقوده القيادة القومية بكل عزم وثبات ووظف نضاله البعثي المتفتح وصولاً إلى مرحلة سياسية يحافظ فيها على وحدة الحزب فكراً وممارسة بعيداً عن أية مؤثرات خارجية أو انشقاقات تلامس جوهر مسيرته وتشوه أهدافه.

كانت القيادة القومية وبذكاء حاد أعلم أن طريق نضال البعث ليس مفروشاً بالورد وإنما هو معركة وصراع من أجل الوجود والتواصل كما استطاع وبعناية قياداته المسؤولة أن يتصدى للتطرف وموجات الردة والانشقاقية والطفولية في إحداث المغامرات والإرهاب الذي بكل حلقاته استهدف الحزب وكيانه وديناميكية استمراره في بناء مجتمع مثقف يتطور باستمرار وفي ظل قيادة حكيمة ذكية قادرة على استنباط الآليات في مواجهة سلوك الردة والانشقاق والمحافظة على المبادئ السامية وقيم الرجولة.

ومن هذا المنطلق كان للقيادة تصور كامل أن المواجهة مع الباحثين عن المواقع والمناصب بلا غطاء شرعي هي مؤامرة هدفها إسقاط مشروع الحزب في صياغة إيديلوجيته والنضال لإرساء رسالته الخالدة.

لقد تعرضت قيادات الحزب وفكره العميق ومهامه التاريخية إلى جملة من التشويه من مرتزقة دكاكين الأجنبي واليسار العربي، ولم يقتصر حدود التجاوز والمؤامرة على كينونة الحزب بل تعرضت القيادة القومية إلى سلوك أعوج من التشويه في ظرف حساس وزمن صعب وتعرض شخوصها لأساليب شرسة وعدائية نمطية وشاملة واعتماد أسلوب التجريح الرخيص جندت لها البعض في الإعلام والبروباغندا السطحية ومحاولة أحراز كسب في تعطيل دور القيادة وتشظية مسؤوليتها التاريخية وأضعاف وحدة ترابطها وقدرتها على مزاولة واجباتها في الرقابة الثورية ومتابعة المستجدات ووضع الخطط والالتزام بالواجب المقدس وهو تحرير العراق.

إن هكذا مواقف في ظروف قاهرة تتطلب استجماع القدرات لمواجهة أزمة العراق والأمة وتبدي القوى المنحرفة اصطفافاً مع العدو في رعاية الطائفية والترهيب المجتمعي وخلق المقاربة مع فئات تناصب الحزب ومشروعه العداء.

لقد مارست قوى فردية وجماعية أدواراً من المغامرات الانشقاقية عبر مراحل نضال الحزب وباءت بالفشل بسبب سلوكها الشاذ المعادي لقيادة الحزب خرجت منه دوماً بالفشل والانهزامية.

إن الاستفراس المعادي المتشدد بهدف إيقاف عمل القيادة لدورها وإلغاء حضورها في مواجهة التحديات المعاصرة والمواصلة على مقاومة المحتل واستمرار برنامجها السياسي في تجذير وتقوية الروح المعنوية والانتماء الوطني والقومي وصيانة الفكر وقدرته في استيعاب المعادلة وتعزيز الروح الوطنية في مقاومة الاحتلال وقواه المعادية الميليشياوية الظلامية المرتبطة بمراكز التحكم والتوجيه الإيراني.

إن القيادة القومية التي اكتسبت شرعيتها باطار ديمقراطي وقانون تنظيمي جماهيري وحزبي لا تتوقف التزاماتها العقائدية عند الانحدارات في المستوى الهابط تعرجات تعطيليه، فهي مؤسسة تعاهدت علي احتراف العمل النضالي الشريف لكي تبقي جدران حياتها صلبة وحضنًا دافئاً لتجاوز المحنة في احتلال العراق وبقية أجزاء الأمة التي تعرضت لعدوان متعدد الأطراف والأهواء يسعي بجد إلى إنهاء دورها المتطلع لمستقبل تحرري جديد واغتصاب هويتها القومية وتركها عرضة ممزقة النسيج الاجتماعي.

إن المؤامرة بصورة الردة والانشقاق هو درب من دروب الخيانة لسرقة دور القيادة القومية رأس حكمة البعث وعقله المفكر وهو جزء من نظرية المؤمرة لخلق حالة التشظي في مسيرة النضال. وبسبب قصور وعيها وانحسار شمولية عقيدتها ونزعتها اللامشروعة باءت بالفشل والانكسار في أبشع ردة في زمن صعب ووقت يتطلب السعي للمواجهة وإنقاذ الأمة من مأزقها التاريخي.

إن هذه الزمر ومعها قوى الردة والتكفير الديني ودعاة الاحتلال ومنظومة التشكيل الإرهابي الطائفي والمذهبي في العراق وسوريا ولبنان واليمن بدعم من الألة الأمريكية وبفعل نظام ولاية الفقيه.

ولهذا الواقع المرير تحتم دوراً جديداً مضاف على مؤسسة القيادة القومية لمنازلة جديدة من نوع جديد تجلت معالمه في عديد من الطمع الأجنبي الشرس تمثل في انتشار المافيات الإيرانية والإرهاب تحت مظلة الدين في مصر والأطماع التركية والتهديدات المائية والاتفاقيات الإقليمية وتجنيد المرتزقة للعبث في ساحات الأمة العربية والحرب في اليمن واستنزاف الثروات الوطنية شكل مهمة تاريخية جديدة يتحمل وزرها البعث وقيادته الرأسية.

في هذا الوقت العصيب تشرق علينا خيوط مؤامرة بثوب الشرعية الغير مشروعة لكي تتطاول وتتجاوز تاريخ ودور القيادة القومية سابقا ولاحقا وهو نتاج سلبي ضعفت فيه النفوس وفقدت فيه لمعان العقيدة العربية والانكفائية ونكران هذا الدور والواجب والتضحية لقيادة البعث، الأمر الذي جر هذه الفئات إلى فشل ذريع ببعديه الأخلاقي والقيمي.

الفكر القومي وبعض تحديات العصر

د. قتيبة محمود

بدأت تباشير النهضة والفكر القومي العربي منذ القرن التاسع عشر وتصاعد المشروع القومي العربي بعد النصف الثاني من القرن العشرين، حيث حقق ذلك المشروع إنجازات كبيرة كما واجه في نفس الوقت تحديات جسيمة وصولا إلى إجهاض النموذج القومي في العراق، أثر الاحتلال الأمريكي الإيراني سنة 2003. وصاحب ذلك صعود نماذج للحركات الدينية المغطاة بغطاء الدين والتي يطلق عليها البعض تسمية الإسلام السياسي، وفي خضم شدة وقساوة التحديات والهجوم الذي تواجهه الأمة العربية والذي احدث ويحدث يوميا كوارث فاقت ببشاعتها كل ما سبقها في التاريخ، ظهرت هنا وهناك دعوات ومراجعات مختلفة منها مراجعة الفكر القومي والمشروع القومي، أو مناقشة الموقف من التراث، أو التشكيك في ماهية الحضارة العربية الإسلامية والتخلي عنها، أو الدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية، وغيرها.

وغالبا ما تترافق هذه الدعوات مع الخلط بين النظرية والتطبيق، أو بين الفكر القومي والمشروع القومي، أو بين التراث والحضارة، أو خلط واضح بين الديمقراطية وبين الليبرالية واعتبار انهما لصيقان حتميان!! واعتبارها البديل العملي لازمة الدولة القطرية، وبالتأكيد يُقصَد من ذلك تبني الليبرالية الغربية، في مفارقة غريبة حيث ان هذه الليبرالية تشهد الآن اعتى أزماتها البنيوية والتطبيقية والقيمية في العالم بما فيه موطنها الأصلي وهو الغرب.

ومن بين تلك التحليلات تحميل الحركة القومية العربية وفي مقدمتها، البعث والتجربة الناصرية بعد ثورة 23 يوليو عام 1952، أوزار ما آلت اليه أوضاع الأمة العربية. ولسنا هنا في مقام الدفاع عن النموذج القومي الذي بناه البعث في العراق أو الذي بنته ثورة يوليو في مصر، وتشابه التكالب الاستعماري والصهيوني على هذين النموذجين، وأحداث التاريخ شاهدة على ذلك، فقد بنى النموذجان في القطرين وأن تفاوتت مستويات البناء ودرجاته، قاعدة صناعية وعلمية وحققا مستويات من التنمية والعدالة الاجتماعية غير المسبوقة في الوطن العربي. وتعداد منجزات كلا التجربتين، أمر عسير على الجمع، فقد أحدثت تغييراً جذرياً شمل كل نواحي الحياة، وهو ما برر استهدافهما.

بعض التحديات التي واجهها المشروع القومي بالرغم من الأخطاء التي تصاحب أي مشروع تاريخي، إلا أن كلا القطرين، مصر والعراق تعرضا لتأمر واستهداف لامثيل له، من القوى الغربية وممثليها في المنطقة، فأجهضت الناصرية، بموت الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في 28 أيلول 1970، بعد أن تعرضت لأقسى ضربتين، الأولى بانفصال وحدة مصر وسوريا عام 1961، والثانية في نكسة حزيران 1967.

أما ما تعرض له النموذج القومي في العراق والذي اجبر الإمبريالية الأمريكية أن تأتي بجيوشها الجرارة مرتين وفي الثانية تم الغزو والاحتلال، فتمكنت من تدمير الدولة واستهداف منجزات الشعب العراقي.

ويحق للمرء أن يتساءل، يا ترى هل كان الغرب الاستعماري وأدواته ليحشد كل إمكانياته، واحتياطاته لتدمير المشروع القومي، لو لم يكن هذا المشروع، قد حقق إنجازاً جدياً على أرض الواقع وقطع أشواطاً على طريق نهضة الأمة، وشكل خطراً وجودياً، على الكيان الصهيوني؟ (1)

ورغم السلبيات التي ظهرت في بعض جوانب التطبيق والتي لا يكاد يخلو منها أي مشروع كبير في العالم، والتي جعلت هذا النموذج يظهر أمام البعض على غير حقيقته المستندة إلى فكر قومي يؤمن بالحرية والتعددية، إلا أن هذه السلبيات لا ينبغي أن يُنظر لها بمعزل عن التحديات التي تمت مواجهتها.

إن أي إغفال أو تناسي حجم التآمر الذي تعرض له هذا النموذج، الذي ينبغي أن يوضع في الاعتبار اولاً، يجعل من أي رأي أو تحليل، غير علمي ولا واقعي وبعيداً عن الحقيقة قبل أن يكون مُجحِفاً. فالعامل الخارجي الذي اجهض هذا النموذج، كان دوره حاسما، ليكون درسا للأخرين بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لأي نظام سياسي في المنطقة. فالإجحاف الذي لحق بهذا المشروع، هو النظر اليه من زاوية السلبيات التي رافقته حصرياً وتناسي الدور الخارجي الفاعل في استهدافه ومن ثم إجهاضه.

خطأ وضع النماذج الثلاثة القومي والسوفيتي والإسلام السياسي في صفٍّ واحد:

أمر آخر يستدعي الاهتمام، هو وضع النموذج القومي والسوفيتي والإسلام السياسي على صف مقارنة واحد، وهنا لن نقارن بين هذه النماذج ونكتفي بالقول أن الأول أُجهض بعامل خارجي، بينما الأخير رفضته الجماهير العربية بعد انكشاف ادعاءاته وخواء برامجه إلا من الهدم لكل البنى

المادية والمعنوية. كل ذلك برغم الحاضنة التي وفرتها القوى المعادية للأمة وما رافقها من دعم مادي وأعلامي لا نظير له، لهذا نقول بصريح العبارة لا تصح المقارنة بين نموذج البناء (القومي) وما رافقه من ممارسة للحريات وإن لم يكن بمستوى الطموح، والدور الواضح للقطاع الخاص فيه، مع المركزية المطلقة للنظام السوفيتي سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الإعلام.

كما لا يمكن مقارنة النموذج القومي التنموي وفكره المنفتح على العالم المعاصر مع نموذج الهدم للحركات السياسية المغطاة بغطاء الدين والتي يطلق عليها البعض مصطلح الإسلام السياسي، مع المآخذ العديدة على هذا المصطلح، والتي تتطلب تفصيلا ليس هذا المقال مكانه. ونظرةً لمآلات هذا النموذج، تنبئ بالحجم الهائل من الدمار الذي لحق بالأقطار التي تمكن منها. (1(

فالنموذج القومي مستند "إلى منظومة معارف ومفاهيم قد تختلف في مضمونها من دون ادنى شك في ثرائها وقوة هيكلها النظري الصوري أو الخارجي. أما نموذج الإسلام السياسي فإنه خطاب دعوي، فلا يعدو أن يكون خطابا لفظانيا، يتوسل بالشعارات والآراء الجاهزة وأحكام القيمة، ويجرب - فاشلاً - أن يقدمها بوصفها فكراً أو معرفة!" (2.(

إن خطأ وضع النموذج القومي والسوفيتي والإسلام السياسي في صفٍّ واحد والاعتقاد بان الحل يكمن في الديمقراطية الليبراليه الغربية، هو خطأ كبير لأنه يقفز من فوق حقيقة أنها محملة بالمعضلات والتناقضات، "وان تاريخ الديمقراطية الليبرالية ينبأنا بأن مسيرتها كانت في أتجاهين، فمن جهة تم التأكيد على حرية الأفراد ضد السلطة والدولة، وإسهام الأفراد، من جهة أخرى، في إدارة الدولة" (3)، ويمكن الرجوع إلى المصادر العلمية المشهود لها لنرى حجم التناقضات الفلسفية التي يزخر بها هذا المصطلح كما سنرى لاحقاً.

الديمقراطية والحرية في الفكر القومي:

ان القارئ للفكر القومي سيجد بين دفتيه اهتماماً بالغاً بالحرية والديمقراطية بالرغم من إعطاء هذا الفكر مسألة الوحدة العربية أولوية لكونها مكمن قوة الأمة، وهي الأساس الذي تستند عليه الحرية والديمقراطية والعدالة والاجتماعية.

وبالرغم من بعض المحاولات التي تتسم بالقفز فوق الوقائع وتجنب التحليل العلمي الموضوعي، فإن الحقائق الواقعية التاريخية تشير إلى ان الأحزاب القومية شاركت في الانتخابات النيابية في العديد من الأقطار العربية منذ أوائل خمسينات القرن العشرين إلى يومنا هذا، حيثما اتيحت لها الظروف بذلك كما في سوريا والأردن ولبنان والسودان والجزائر وتونس.

كما أن الوقوع في خطأ تجاوز الواقع والموضوعية العلمية في التحليل، يشمل تضخيم بعض الأخطاء التي ظهرت في الممارسة (وليس في الفكر القومي ذاته) مما يؤدي إلى تشويه النموذج القومي، بحصر وصفه بالاستبداد وهيمنة الأجهزة الأمنية وحسب، في حين أن الواقع يشير إلى أن ممارسة الديمقراطية الشعبية قد تطورت فيه شيئا فشيئا مع عملية تحقيق العدالة الاجتماعية وإلغاء التمايز الطبقي وإتاحة كافة فرص التعليم والرعاية الصحية وافضلها في العالم لكل المواطنين، دون أي تمييز بين فقير أو غني أو طائفة أو عِرق، إضافة إلى القضاء على الأمية واستكمال الوعي الاجتماعي بالديمقراطية. وفي هذا نحيل إلى بعض المراجع بهذا الصدد ومنها كتاب الدكتور عصمت سيف الدولة، (هل كان عبدالناصر ديكتاتورا)(4)، لنرى كيف تعاملت تجربة ثورة يوليو مع مشاكل القطر المصري، في الجانب السياسي والديمقراطي.

أما في النموذج القومي في العراق فقد جرت أول انتخابات نيابية في حزيران 1980 ولولا الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب الإيرانية العراقية لاتخذت العملية هذه الممارسة الديمقراطية الأبعاد المرجوة منها.

ورغم الاستهداف الغربي للامة العربية في كل أقطارها وبشتى الصيغ، إلا أن القيادات والأحزاب والمثقفين القوميين في الوطن العربي قد فرزوا فرزاً واضحاً بين الحاجة إلى النضال من اجل تحقيق الحرية والديمقراطية من جهة، وبين سياسات الغرب الاستعمارية إزاء الوطن العربي من جهة أخرى. فلم يحدث الربط بينهما أبداً أو تحميل الديمقراطية وِزر تلك السياسات الاستعمارية الآخذة في التجدد دوماً. فقد خلى التراث الفكري لأي من الحركات القومية، أو أي من المفكرين القوميين العرب، من مهاجمة الديمقراطية .

كما أن الفكر القومي لم يمارس "تضليل الوعي" لكي يبرر أي شيء وتحت أي مسوِّغ اطلاقاً، بل على العكس تماماً فقد أعطى الكثير من قادته وكوادره تضحيات هائلة في سبيل إبقاء هذا الوعي صميمياً.

نقد نموذج واحد وهو "الديمقراطية" الغربية، لا يعني مهاجمة الديمقراطية الحقيقية ان ما ميّز الفكر القومي التقدمي العربي هو انفتاحه على العالم ونظرياته وقوانينه، وإصراره على المعاصرة وعلى تحقيق الموازنة في معادلة (الأصالة – المعاصرة). فكان ذلك الانفتاح وما زال انفتاحاً واعياً مدروساً. فلا ينبهر بالتسميات والنماذج البراقة المظهر، دون الغوص في حقيقتها. ولا يتقبل الصيغ الجامدة دون موائمة لواقعنا العربي. ومن هنا فقد نقد الفكر والممارسة الستالينية والتجربة السوفيتية الأممية، كما نقد وبوعي "الديمقراطية الليبرالية الغربية"، وكشف جوهرها في كونها حرية القلّة واطلاق يدها على الأكثرية من خلال عدة آليات وبنى تحتية تضمن السيطرة على الأكثرية. كما كشف حقيقة تحكم رأس المال والنخب العليا المالكة له في كل مفاعيلها.

ولكن في نفس الوقت فقد تفاعل الفكر القومي مع

جوانب الديمقراطية الحقيقية بتبني دولة القانون التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون وحقوق الإنسان، والنظريات الاجتماعية، والجمعيات الأهلية غير الحكومية وغيرها. كما تفاعل مع بعض النظريات الفلسفية التي صدرت في الغرب والشرق، من نظريات العقد الاجتماعي لهوبز وجان جاك روسو، إلى نظرية الفصل بين السلطات لمونتيسكيو إلى أفكار جون لوك، إلى هيجل وماركس وانجلز، والقائمة تطول واعتبرها بمجملها إرثاً إنسانياً، اخذ منه الفكر القومي وتفاعل مع طروحاته. وقد قيّم الفكر القومي ونقد الماركسية والرأسمالية، وبجهد فكري خلاق، وشجاعة واستقلالية مشهود لها، على الرغم من استبداد نظام القطب الواحد من خلال دعوات الهيمنة والعولمة والأمركة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1 .).

التحدي الصهيوني وانسداد الحل الديمقراطي لمواجهته

لقد تسببت الأنظمة التي سبقت قيام الثورات، بدفع الجيش لأخذ زمام المبادرة، فقد كانت المنطقة في الخمسينات تغلي على وقع نكبة فلسطين عام 1948، وانسداد الحل الديمقراطي بالتغيير والمواجهة، مما دعى العديد من الأحزاب السياسية في الوطن العربي لتؤسس لها موطئ قدم في صفوف القوات المسلحة. فالتحدي الصهيوني، تطلب تحشيد كل طاقات المجتمع للمواجهة وهذا امر طبيعي تلجأ اليه كل الأمم الحيّة لاستنفار كل طاقاتها البشرية والمادية لمواجهة تحدياتها الاستراتيجية.

إن تحدي الوجود هو الذي فرض المواجهة، فهل نسمي قيام مصر بعد ثورة يوليو بتأميم قناة السويس عام 1956، جراً لشعب مصر إلى الحرب؟، وفي الوقت الذي لا نعفي فيه النظام المصري من مسؤولية ما جرى في حرب 1967، إلا أن التاريخ قد وثق تسبُّب التآمر الدولي في ذلك من خلال إعطاء ضمانات كاذبة للقيادة المصرية. كما لا يمكن ان نغفل أن الحرب كانت عدواناً صهيونياً استهدف الأمة بكاملها. ومع ذلك فان النظام أعاد بناء القوات المسلحة، وهيأها لممارسة دورها في التحرير، وحرب الاستنزاف بين عامي 1968 - 1970، والانتصار في عبور القناة وتحريرها عام 1973 هي شواهد على ذلك إذ كانت نتاج ذلك البناء وتلك الاستعدادات.

وهل تصدي العراق للعدوان الإيراني في 4 أيلول 1980 كان جرّاً للشعب في العراق نحو الحرب، أم مواجهة لمشروع ولاية الفقيه الذي ثبت بانه يستهدف كل الأمة العربية تحت غطاء الدين؟

اما عن الدور التخريبي للإسلام السياسي وما فرخه من أفاعي، فالأمر ما عاد سرا، كيف خطط تحالف الشر الأمريكي الصهيوني الإيراني، وبتوزيع منسق للأدوار في اختراق المجتمعات العربية، فكرياً وعملياً وصولاً إلى تمكين هذا النموذج من الصعود إلى السلطة تحت ادعاء كاذب هو حاجة الجماهير للانعتاق من "الأنظمة المستبدة". فلم يتحول نموذج الإسلام السياسي إلى حالة بناء، بل كان عامل هدم للمجتمع وللدولة القطرية المأزومة أساساً أزمة بنيوية لا تستطيع الفكاك منها بسبب غياب التكامل القومي العربي (1).

الديمقراطية والليبرالية

نظرياً فان الديمقراطية تعني حرفياً عند انطلاقها بالأصل من اليونان »حكم الشعب«، وهي شكل من أشكال الحكم حيث من المفترض أن يشارك فيها جميع المواطنين على قدم المساواة، إما مباشرة أو من خلال ممثلين منتخَبين عنهم، في تطوير واستحداث القوانين التي سيعيشون في ظلها. وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي.

أما اللّيبرالية فهي فلسفة سياسية تأسست على أفكار الحرية مثل حرية التعبير، والاهم من ذلك السوق الحر او اقتصاد السوق. وتقوم الليبرالية على الإيمان بالنزعة الفردية على حساب النزعة الجماعية .

وهناك خطأ شائع بأن الليبرالية والديمقراطية هما كلمتان متماثلتان في المحتوى والأهداف. لذا فان توضيح هذا الأمر وعدم الخلط بينهما هو مسألة ضرورية، خصوصاً بعد أن علت أصوات المنادين بتبنّي الأيديولوجية الليبرالية كحل سحري سريع للمشاكل التي عانت وتعاني منها الأمة العربية، وكواجهة لحرية القلّة الرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد والإعلام والأمن في الغرب من خلال اقتصاد السوق، لذا فان الإيديولوجية الليبرالية معنية في الدرجة الأولى بالفرد، فهي نظرياً مهووسة بالفردية، وما يسمى بالحرية الشخصية، مهما بلغ مدى انحرافها أو ضررها الفادح على أخلاقيات وقيم المجتمع. بينما الديمقراطية معنية في الأساس بالجماعة والمجتمع، فركن الديمقراطية يضع في المقام الأول الحرية بمعانيها وممارساتها الشاملة من جهة، كما يضع في سلّم أولوياته موضوع المساواة من اجل مصلحة الجماعة من جهة ثانية.

في ضوء هذين المنطلقين المختلفين يستطيع الإنسان أن يفهم التناقض التاريخي الذي وقع فيه الغرب بين النظرية والتطبيق في قضية الليبرالية، من خلال هذه الحقيقة التاريخية: فلقد وقف الليبراليون في الغرب مع القوى المحافظة في السياسة (5.).

أما بالنسبة للديمقراطية فمن الناحية الواقعية، نجد إن الغرب الذي جاء بالنظام الديمقراطي، يعيش الآن أزمة ديمقراطية حقيقية. وهذا يفسّر صدور الأعداد الكبيرة من الكتب الناقدة للحداثة والليبرالية والديمقراطية فيه، حيث تحدث الأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها الغرب الآن في ظلّ النظام العولمي الرأسمالي المتوحش الجائر الخاضع لقيم السّوق فقط (5.).

العوامل التي تساهم في نخر النظام اللّبرالي

هناك عوامل أدت وستؤدي إلى نخر النظام الليبرالي ومن بين أهمها إضافة إلى الأزمات المذكورة أعلاه، هي محاربة الأسرة، وسن قوانين لحماية المثلية، واعتبار المثلية عقيدة الدولة، ووضع قوانين لمنع الوالدين من تنشئة الأبناء، في تناقض واضح مع حقوق الإنسان والحرية الشخصية للوالدين، واستعمال كل ما تملكه الدولة الحديثة من إمكانيات لفرض نظام اجتماعي جديد ليحل محل الأسرة. وهذا السلوك الجديد يعطي مبرراً إضافياً لأمتنا بالاعتزاز بمقوماتها الثقافية والحضارية. ومن هنا فان المتبصر في مجريات الأمور على أرض الواقع، وليس النظريات البرّاقة، يعرف أن المشروع الليبرالي، بدأ بحفر قبره بيده، وان المشروع القومي في وطننا العربي له البقاء، فهو ابن هذه الأرض وابن هذا المجتمع .

ومن بين العوامل الأخرى هو ما حدثت من قهر وبشاعة في الساحة العراقية تحت اسم اللبرالية، حيث قام الغرب بتقديم ابشع نموذج لما يسمى بالفوضى "الخلاقة "، فمارس القتل والاستبداد وتدمير الموروث التاريخي للأمة وحرق مكتباتها وسرقة الموارد وتغيير الطبيعة السكانية بالعنف والتهجير. وكل ذلك باستخدام كل وسائل العنف والوحشية غير المسبوقة في التاريخ (6)، معطياً أسوأ نموذج للعالم لليبراليته المزعومة، ومساهماً بنفسِه في نخرِها .

إن رأي البعض في أن الليبرالية هي الحل، هو محل اعتراض كبير في وطننا العربي وفي العالم، حيث أنه بالإضافة إلى أزمات الليبرالية المذكورة أعلاه، فان النفور من الليبرالية ناتج من اعتبارها مرادفة بوجه الأجمال، للنظرة الأمريكية إلى الحياة أو النزعة الهادفة إلى التشكيك في الدين وتهديم أواصره، أو للنزعة الهادفة إلى تحرر الأفراد من كل تقليد وسلطة، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطراب والفوضى (7).

إن إعطاء مضمون فلسفي للديمقراطية أوسع من مفهومها الأولي واعتبارها نظاماً اجتماعياً سياسياً يستخدم الانتخاب كآلية لتكوين سلطة محكومة بثلاث مبادئ هي السيادة الشعبية، والحرية الفردية، والمساواة بين المواطنين (8)، يستوجب وضع الديمقراطية في وعاء الفلسفة. وهنا نتساءل، هل البعد الفلسفي للديمقراطية يستوعب تحولها إلى نظام شامل للحياة؟، فاذا كانت كذلك فماذا يتبقى للأيديولوجيات والأفكار الكبرى.

إنها دعوة للمناقشة وإثراء الموضوع، فلا خلاف في أن الحل يكمن في دولة مدنية يسودها القانون، الدولة التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون، والتي يتقرر فيها مبدأ الفصل بين السلطات تعتمد الانتخابات النزيهة وسيلة لاختيار من هم الاكفأ لمواقع السلطة، ترادفها الحرية المسؤولة، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بتوفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين ومنع الاستغلال.

الخصوصية القومية في تشكيل النظام السياسي

إن تأطير المصطلحات بالفكر والفلسفة مهمة مطلوبة حيث تتوضح المفاهيم بعيداً عن اللبس والغموض، ويقابل هذا الأمر، أن تتحول الديمقراطية من أسلوب للحكم وممارسة السلطة، وإعطاءها بعداً أيديولوجياً وجعلها نظاما سياسيا (وسيلة وغاية في آن واحد)، وإلباسها لبوس الفلسفة، وهذا ما يقدمه بعض المفكرين، وهو جزء من مهماتهم في تقليب الأفكار وإنضاجها. إلا أن الواقع السياسي، وخاصة واقع الدولة القطرية يحتم أن يخرج الحل من عباءة الأساس الفكري والإرث التاريخي للفكر القومي، الذي نرى انه الوحيد القادر على النهوض والتقدم بهذا الخصوص، بحكم التجربة، والتراكم النظري والأيديولوجي الذي يزخر به، "فالحياة الديمقراطية لا تتعارض مع الأيديولوجية، بل تعني أيضاً أن حيوية الديمقراطية مرتبطة إلى حد ما بحيوية الأيديولوجية وخصوبتها" (9).

في العادة فان كل ظاهرة سياسية تنتهي بانتهاء وجودها، أما المشروع القومي والفكر القومي في الوطن العربي فما زال يمتلك مبررات، ومقومات، وجوده العملي والفكري. وهذا يحتم الحصانة تجاه الانجرار أو الاهتزاز أمام الحملات الإعلامية الموجهة لشيطنة الفكر القومي ونماذجه التي رفعت راية النضال القومي في مواجهة أعتى الأعداء. فليس مهما كيف يكون شكل النظام السياسي، بل المهم مضمونه، فصياغة هذا المفهوم ليس امرأ عسيراً، مسترشدين في ذلك بالإنتاج الفكري الثر للعديد من المفكرين العرب، فتتحقق الخصوصية القومية في تشكيل النظام السياسي، خصوصية منفتحة على الفكر الإنساني، تستلهم تراث الأمة وقيمها الحضارية. وتقدم للامة والإنسانية نموذجا يُحتذى به.

المصادر:

-1د. نضال عبد المجيد ، الفكر القومي العربي طريق التقدم، حزيران 2023
-2عبدالاله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ص (٢٦٥)
-3الدكتور منذر الشاوي ، فلسفة الدولة، ص(٧٧١ - ٨٠٤)
-4الدكتور عصمت سيف الدولة، هل كان عبدالناصر ديكتاتورا.
-5د. علي محمد فخرو ، بين الديمقراطية والليبرالية، صحيفة الخليج، 9 أغسطس 2018
-6سعدون المشهداني ، مداخلة خاصة
-7ناصيف نصار، باب الحرية ، ص٤٧
-8ناصيف نصار، الديمقراطية والصراع العقائدي ص٢٣.
-9ناصيف نصار، الديمقراطية والصراع العقائدي، ص 9

* * * *

جذور النضال السلمي الديموقراطي في تجربة البعث : السودان نموذجاً

عادل خلف الله

السلمية والكفاح المسلح وسيلتان للنضال ولكلٍّ ميدانها

يتناول هذا المقال المطول، والذي ينشر في حلقتين، أساليب النضال التي اعتمدها حزب البعث العربي الاشتراكي، منذ تباشير نشأته أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، ثم تأسيسه رسمياً، في مؤتمره الأول في السابع من أبريل / نيسان 1947، وحتى الأن، وهى حقبة زمنية ناهزت الثمانين عاماً، مر خلالها النضال الوطني والقومي، وما يزال، بمرحلتين، أسهمتا في تشكيل وتحديد خياراته للوسيلة:

الأولى: مرحلة النضال والوقوف في وجه التحدي الخارجي المتمثل في العدوان الخارجي والاحتلال.

والثانية: هي مرحلة، ما بعد نيل الاستقلال السياسي الوطني لتحقيق مهامها ومقاومة الدكتاتوريات.

ولذلك تبنى البعث لكل مرحلة ولمواجهة تحديها، وسيلة تتكافأ معها ومع متطلباتها فكان، للمرحلة الأولى الكفاح المسلح ،او الثورة الشعبية المسلحة والنضال السلمى الديمقراطي لتحقيق مهام ما بعد الاستقلال، وفى المرحلة الثانية، بالحلول السلمية لقضايا التطور الوطني والإدارة السلمية لمجريات الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ النظام الديمقراطي التعددي، واستدامته، وفق الخصائص الوطنية.

يركز المقال بالاستعراض التاريخي، على إبراز الجذور والمرتكزات الفكرية والأفاق السياسية للنضال السلمى الديمقراطي في السودان، وبالإشارة إلى وسيلة الكفاح المسلح، عرضا، لزوم المقارنة، والتمييز بينها وبين تبنيها من لدن أحزاب سياسية وقوى مسلحة ما بعد الاستقلال. ويخلص المقال في حلقته الثانية إلى المعطيات والدروس المستفادة وبما يعزز الطاقات النضالية لمجابهة تحديات الحاضر، بحس ووعى مستقبلي.

النضال السلمى لمواجهة الدكتاتورية وترسيخ الديمقراطية

تستأثر *أطروحة* السلمية (النضال السلمي الديمقراطي بمختلف وسائله) باهتمام بارز في سياق نضال أبناء وبنات شعبنا في السودان، راهنا، من أجل مواجهة الأوضاع الناجمة عن انقلاب 25 أكتوبر/تشرين أول 2021، واستعادة مسار الانتقال الديموقراطي بقيادة السلطة المدنية. وقد أدى اندلاع الحرب، في 15 أبريل/ نيسان الماضي، بين مكوني الانقلاب وقطبيه، ضمن صراع على السلطة، تُغذِيه عناصر وفلول نظام عمر البشير، داخل القوى المتحاربة وخارجها، إلى مزيد من الحاجة للتأكيد على الموقف الرافض للحرب،

ولاستمرارها وتوسيع نطاقها، ضمن الموقف المناهض للانقلاب، والمتمسك بالسلمية نهجا في النضال من أجل تحقيق كامل أهداف ثورة ديسمبر/كانون أول 2019، ومهام ما بعد الاستقلال السياسي. فخلال أربع سنوات مضت، ظلت جماهير الانتفاضة الثورية تحافظ على سلمية نضالها وتؤكد على نبذ العنف، ما أعطى الثورة بعداً أخلاقياً غالباً وجماهيرياً واسعاً، و طابعاً ملحمياً متجددا.

جذور السلمية وتقاليدها

ترتبط سلمية ثورة ديسمبر/ كانون الأول، بمجمل التقاليد النضالية الراسخة للشعب السوداني، منذ فجر الكفاح من أجل الاستقلال، وبموازاة ثورة 1924، آخر مواجهة مسلحة مع الاستعمار الإنجليزي بعد الثورة المهدية، اكتمل نضج النهج السلمي وتبلورت تقاليده. حيث ارتبطت السلمية بنمو القوى الاجتماعية الجديدة، وتعبيراتها الفكرية والسياسية والثقافية، التي ارتبطت بنشوء الدولة الحديثة ومؤسساتها: المؤسسات التعليمية، المشاريع الزراعية، المؤسسات الصناعية والورش والمصانع، السكة الحديد، الجيش، الشرطة.. الخ، فعرفت الساحة السياسية والفكرية، مع الجمعيات السرية، الأدبية والسياسية، عامئذ، المذكرات المطلبية، والحركات الاحتجاجية، والاعتصامات، والإضرابات، والتظاهرات.

وخلال الثلاثين عاما التي تلت، تعززت تلك الوسائل النضالية، بنشاط النقابات والاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية والخريجين والأحزاب السياسية والتشكيلات الأهلية والفئوية، حتى تُوجت بنيل الاستقلال رسميا في مطلع 1956. ولم يغير التمرد المسلح، الذي قاده الجنوبيون، في توريت، عشية الاستقلال في أغسطس 1954، التزام الحركة السياسية الشمالية، في عمومها، بالنهج السلمي

الديموقراطي.

الانتفاضة الشاملة الإرادة السحرية لهزيمة الدكتاتورية العسكرية والاستبداد المدني

وقد اعتبر الانتصار على الدكتاتورية إبان الحكم العسكري الأول (1958 - 1964)، والثاني (1969 - 1985)، والثالث (1989 - 2019)، عبر الانتفاضة الشعبية، انتصاراً حاسماً للسلمية وتكريساً للانتفاضة الشاملة في مواجهة النهج الدكتاتوري، كما لاحظ البعث ذلك، في قراءته لثورة أكتوبر/ تشرين أول 1964، والتي تضمنتها وثيقة البعث وقضايا النضال الوطني في السودان، الصادرة مطلع سبعينيات القرن الماضي، والتي تعد مع صدور صحيفة الهدف، إيذانا بالإعلان الجماهيري للبعث في السودان، والانتقال من السرية والتبشير، للعلنية والالتحام بالجماهير .

وقد أكدت الوثيقة، التي اعتمدها مؤتمر القطر الرابع، على ضرورة استلهام البعث تقاليد الشعب السوداني وحركته الوطنية في النضال لمواجهة الدكتاتوريات والاستبداد ومن أجل بلوغ مهام ما بعد الاستقلال بمحتوى ديمقراطي تقدمي.

ثمة ما هو مشترك منذ النشأة الأولى لكل من تنظيمي البعث في السودان وفي سوريا (قبل ردة فبراير/ شباط 1966)، ففي مراجعات نقدية مهمة، توقفت المؤتمرات القومية، منذ المؤتمر السابع، مرورا بالثامن والتاسع، وحتى الثاني عشر للتمييز بين ما هو أصيل، جوهري واستراتيجي، وما هو عرضي، اقتضته المرونة التكتيكية ومقتضيات التواؤم مع تحديات المرحلة، في تجربة الحزب السياسية واختياراته، شملت مراجعاته تلك المنطلقات النظرية، ومن ذلك تجربة الحزب الواحد، والحزب القائد، في علاقتها بالالتزام الديموقراطي والتعددية، بالرجوع لنقطة البداية، والاستجابة المبدئية لمتغيرات الواقع والمرحلة، حيث أكد دستور الحزب المجاز من مؤتمره التأسيسي 1947، على النظام الديمقراطي التعددي، وعلى مبدأ التناوب السلمي للسلطة، عبر الانتخابات، وعلى أفضلية النظام الديمقراطي النيابي على النظام الرئاسي، وعلى المواطنة كأساس للحقوق والواجبات المتساوية، دون تمييز، وعلى أن الشعب مصدر السلطات . وقد تم تأشير أثر الحياة في سوريا، في أربعينيات القرن الماضي، في التأثير على خيارات الحزب المتعلقة بالديموقراطية والتعددية السياسية، وبالسلمية، بالنتيجة، بأثر البيئة السائدة عامئذ. فالحزب الذي طرح في العام 1948 شعار: " فلسطين لن تحررها الحكومات، وإنما الكفاح الشعبي المسلح"، وشارك مؤسسه، الراحل احمد ميشل عفلق، مع متطوعين في الثورة الفلسطينية، امتثالاً لنداء (نصرة فلسطين) الذى اطلقه، لم يستنكف المشاركة في خوض المنافسة البرلمانية للوصول، عبر البرلمان، للسلطة في سوريا، لاحقاً.

التمسك بالسلمية اختبار لحيوية الموقف المبدئي وسلامته:

ولم تختلف ظروف تلك النشأة جذريا عن الأحوال التي أحاطت بنمو وتطور البعث في السودان، كما لم تستطع المؤثرات والتطورات السياسية على المستويين الوطني، والإقليمي والعالمي، بما في ذلك موجة الانقلابات العسكرية، أو الانفعالات بالتجارب الثورية القائمة على العنف والكفاح المسلح، في أسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، الأكثر تأثراً بتعاليم ماو تسى تونغ وتشى جيفارا، أن تحجب عن البعث رؤية ما هو جوهري في تكوينه، ممثلاً في منحاه السلمي الديموقراطي والشعبي. وهو يخوض غمار مهام ما بعد الاستقلال ومقارعة الدكتاتوريات. كما لم تحُل قناعاته هذه من دعمه المطلق للمقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح لشعبنا في فلسطين.

يجدر بالانتباه لأثر الخصوصية القطرية، أو السياقات التاريخية الخاصة بكل قطر، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تعيين خيارات الحزب، وهي كخصوصيات، قد لا تصلح للتعميم على الكل القومي، وهو ما يسمح لتجربة الحزب بالاغتناء بالتنوع، لا سيما وأن البعث تميز، فيما تميز فكريا، منذ التأسيس بإقرار التنوع الثقافي والحضاري، في اطار وحدة الأمة، على الصعيد القومي. وفي سياق مفهوم القوميات المتآخية.

ومع تفهمه للظروف التي دفعت بالجنوبيين لحمل السلاح ثانية في العام 1983، كما عبر عن ذلك الأستاذ بدر الدين مدثر، أمين سر الحزب، وقتئذ، وهو يدعو الحركة الشعبية لتحرير السودان، بزعامة جون قرنق، للالتحاق بركب الانتفاضة بعد الإطاحة بدكتاتورية نميري بانتفاضة مارس/ أبريل1985 ، لكن ذلك التفهم لم يدفعه إلى تبني أسلوب العمل المسلح أو تأييده مطلقا.

فقد اعترض البعث في وقت لاحق على انضمام الحركة الشعبية لتحالف المعارضة، التجمع الوطني الديموقراطي، الذي تكوَّن في أعقاب انقلاب الجبهة الإسلامية واستيلائها على السلطة عام 1989، وتبنى ما أُطلق عليه (الانتفاضة المحمية)، وتلا ذلك خروج البعث من التجمع، الذي كان أحد مؤسسيه، عندما تبنى التجمع، تحت تأثير أطروحات الحركة الشعبية، الكفاح المسلح، استراتيجية وأسلوباً لعمله.

وبعد تجربة سنوات من العمل المسلح تحت قيادة الحركة الشعبية، انتهت بانفراد الحركة بالتفاوض مع نظام الإنقاذ، وهو تفاوض مهد طريق الجنوب للانفصال، عادت مكونات التجمع الوطني الديمقراطي، للنضال السلمى المستند على إرادة الجماهير واستعدادها، بعد أن كونت أحزاب، الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي، فصائل (جيوشا) مسلحة، وهو الموقف الذي ظل البعث ثابتا عليه، ما ينهض دليلاً على أصالة و سلامة موقفه ومعاصرة وحيوية اختياراته.

لقد تمسك البعث، ومنذ مرحلة التأسيس مطلع ستينيات القرن الماضي، بوسائل النضال السلمي الديمقراطي، وصولاً للإضراب السياسي والعصيان المدني، ورفض بالمقابل، استخدام العنف والعمل المسلح في السودان، لإيجاد حلول لقضايا التطور الوطني، أو لحسم الصراع السياسي والاجتماعي، حيث رفض الحل العسكري وسياسات الأسلمة والتعريب القسري في جنوب السودان، التي تبناها انقلاب الفريق عبود 1958، (أول دكتاتورية عسكرية) في مواجهة ما عرف بتمرد حركة (انانيا 1)، وحل قضية الجنوب، وقد تم توثيق كل ذلك في كتاب البعث ومسألة الجنوب في السودان، للراحل الأستاذ بدر الدين مدثر، طيب الله ثراه.

وظل البعث منذ ذلك الحين، يجدد هذا الموقف في مواجهة العنف، سواء كان العنف من لدن السلطة القائمة أو العنف الذي تبنته قوى سياسية، أو حركات مسلحة أو جماعات، تعبيرا عن خطابه الفكري، المستند كليا على الجماهير، وسيلة النضال وغايته، واستيعابا للتجربة والبنية الاجتماعية والثقافية للسودان، في تمييز واضح ودقيق بين مقولة (فلسطين لا يحررها إلا الكفاح الشعبي المسلح)، كدلالة على النضال الشعبي المسلح في مواجهة العدوان الخارجي والاحتلال، وبين مقولة (العصر عصر الجماهير) كدلالة على اعتماد المشاركة الجماهيرية الواسعة، لحل قضايا التطور الوطني ومقارعة الاستبداد والتسلط العسكري أو المدني، في اطار ديمقراطي .

ولم تغفل استراتيجية المواجهة الشاملة، التي طرحها الحزب في 7 أبريل/نيسان الماضي، المصادف الذكرى السادسة والسبعين لميلاده، مقتضى التحرير، حيث أكدت، مجددا، على حتمية تصعيد الكفاح الشعبي، كسبيل وحيد لتحرير الأرض من الاحتلال، بكل أشكاله، بجانب تأصيل الديموقراطية عبر المقاومة والحراك الشعبيين، بالاستناد لخبرة ثورات الانتفاضة الشعبية العربية منذ عام 2011، لاسيما في كلا من تونس، مصر، سوريا، اليمن، ثم الجزائر، ولبنان، والعراق، في تلازم جدلي بين التحرير والتغيير، والتحصين ضد حرف الانتفاضة بعسكرتها كما جرى لها في ليبيا وسوريا واليمن أو بالاحتواء كالذي تعرضت له الانتفاضة في تونس ومصر، وما تزال تتعرض له في السودان .

ودون القفز فوق الظروف الذاتية، قبل الموضوعية، التي لازمت الانتفاضة في كل قطر، على حدا، والتي تؤكد وحدة دوافعها الموضوعية ومسبباتها القومية المشتركة، ينبغي التأكيد على أن صمود الانتفاضة السودانية، ومقاومتها لكافة أشكال التآمر عليها، بالحرف أو الاحتواء، يعود في جانب منه للخبرات التاريخية التراكمية للنضال السلمي الديمقراطي في السودان، والذى رفع سقف التآمر عليها بتنفيذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، كأسوأ الانقلابات التي تعاقبت، ثم الإفراط في العنف بالحرب في 15 أبريل 2023 .

التي اندلعت بين قطبي الانقلاب. وفى موقف معاصر، جدد البعث أصالة إيمانه وتمسكه بالسلمية، رفض وقاوم الانقلاب قبل وقوعه، مع قوى الديمقراطية والتغيير، ورفض الحرب ودعى لإيقافها، والحيلولة دون اتساع نطاقها ،ولعدم الركون لما ينجم عنها سياسيا.

* * * *

لبـــنان

- أصدر المجلس الدستوري قراراً برد الطعون الثلاثة المقدمة من قبل 39 نائباً ضد قانون التمديد للمجالس البلدية والاختيارية في 19/4/2023.
- تقاطعت عدة كتل نيابية بما فيها كتلتي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على اختيار جهاد أزعور مرشحاً لرئاسة الجمهورية، وعُقد اجتماع موسع في دارة النائب ميشال معوض الذي اعلن انسحابه من الترشح، وأعلنت كتلة اللقاء الديموقراطي تأييدها للمرشح أزعور.
- عقد مجلس النواب جلسته ال12 لانتخاب رئيس للجمهورية، وجاءت النتائج كما يلي: جهاد أزعور 59 صوتاً، سليمان فرنجية 51، لبنان الجديد 8، زياد بارود 6، جوزيف عون 1، ورقة ملغاة 1، ورقة بيضاء 1. أعلن رئيس المجلس انتهاء الجلسة بعد انسحاب 47 نائباً وفقدان النصاب القانوني للجلسة الثانية.
- زار رئيس الجمهورية الأسبق ميشال عون سوريا واجتمع مع الرئيس السوري بشار الأسد، وبحث معه في موضوع النازحين والوضع اللبناني على ضوء الانسداد الحاصل في عملية انتخاب رئيس للجمهورية،
وتأزم العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب الله.
- أوفد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وزير الخارجية السابق جان إيف لودريان إلى لبنان للوقوف على مواقف الأطراف اللبنانية من عملية انتخاب رئيس جديد.
- أقر مجلس الوزراء ترقية ضباط من مختلف الأسلاك العسكرية، وتثبيت عدد من متطوعي الدفاع المدني، وإلغاء امتحانات الشهادة المتوسطة (البريفيه) هذا العام.
- تصدى الراعي إسماعيل ناصر بجسده لجرافة معادية في مرتفعات بلدة كفرشوبا خلال عملية تجريف كانت تنفذها في أرضه المحتلة.
- طالبت منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية بإعطاء الأولوية وبصورة ملحة لصحة السجناء، حيث ترتفع أعداد الوفيات والتي بلغت 14 عام 2015، 18 عام 2018 و34 عام 2022.
- ذكر موقع (غلوبال فورست واتش) أن لبنان خسر ستة ملايين و730 ألف م^{2}من الغابات الحرجية بسبب أعمال التحطيب. هذا وتقدر نسبة المساحة المغطاة بالغابات عام 2021 ب 13٪ من مساحة لبنان، وكانت أكثر من 50٪ منتصف القرن الماضي.

فلسطين

- أجبرت قوات الاحتلال خمس عائلات مقدسية على هدم بنايتين مكونتين من خمس وحدات سكنية في حي واد قدوم في بلدة سلوان بالقدس المحتلة، وفي رام الله هدمت منزلاً في بلدة المزرعة الغربية شمال غرب المدينة، كما اقتحمت المدينة وهدمت منزل الأسير سلام فروخ الذي نفذ عملية تفجير مزدوجة في القدس في ت2 2022.
- هاجم حوالي 400 مستوطن بلدة ترمسعيا في رام الله وأحرقوا 30 منزلاً و60 سيارة، ووفاة شاب وإصابة 12 بالرصاص الحي.
- اقتحمت قوة كبيرة من قوات الاحتلال معززة بالآليات العسكرية مخيم جنين مما أدى إلى وقوع مواجهات واشتباكات، نتج عنها استشهاد سبعة فلسطينيين وجرح العشرات. تمكن المقاومون من احتجاز عدد من الآليات بكمين محكم، وتفجير واحدة منها عن بعد وإصابة من فيها مما اضطر العدو إلى استخدام طائرات الآباتشي لإخلاء الآليات والجنود.
- قُتل أربعة مستوطنين في عملية إطلاق نار قرب

مستوطنة "عيلي" شمال رام الله، واستشهد منفذا العملية، خالد صباح ومهند شحادة.

- أعلنت حكومة العدو وروسيا إبرام اتفاق بفتح قسماً قنصلياً في القدس الغربية. وأعلنت السفارة الروسية في تل أبيب: "أن اتفاقية التسوية جاءت نتيجة سنوات عديدة من المفاوضات التي تتعلق بتوضيح حدود ومساحة قطعة أرض تملكها روسيا في المدينة".
- زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس الصين والتقى الرئيس شي جينبينغ الذي قال أن بلاده ستبني علاقات استراتيجية مع الفلسطينيين. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا تشون ينغ أن الرئيس أكد خلال المباحثات أن: "الصين وفلسطين صديقتان حميمتان وشريكتان جيدتان تثقان ببعضهما، وتدعم كل منهما الأخرى، وأضافت: "لطالما دعمت الصين بقوة قضية الشعب الفلسطيني العادلة، والمتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة". ودعا الرئيس الصيني إلى أن تصبح فلسطين "عضواً كامل العضوية" في الأمم المتحدة، وأن المخرج الوحيد للقضية الفلسطينية يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- قالت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بمناسبة مؤتمر دولي بعنوان: "حماية الأطفال في النزاعات المسلحة - مستقبلنا المشترك" في العاصمة النروجية، أوسلو أن: ""إسرائيل" مستمرة في كونها الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم الأطفال أمام المحاكم العسكرية".

سوريا

- استهدف العدو الصهيوني من اتجاه الجولان جنوب غرب دمشق مما أسفر عن إصابة جندي ووقوع أضرار مادية استناداً إلى وكالة "سانا". من جهته، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن القصف طال مستودعات أسلحة تابعة لمقاتلين موالين لإيران.
- احتجاجاً على مشروع "مراوح الطاقة" الذي ينفذه الاحتلال في الجولان، حدثت مواجهات بين متظاهرين محتجين وقوات الإحتلال أدت إلى وقوع عدد من الإصابات في صفوف الأهالي.
- استُهدفت بلدة القرداحة، مسقط رأس الرئيس السوري بهجوم بطائرة مسيرة أطلقها مسلحون من ريف اللاذقية مما أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر.
- شن الطيران الروسي غارات على أطراف مدينة جسر الشغور غربي إدلب، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة أكثر من أربعين.
- عُقد في العاصمة الكازخستانية، نور سلطان (أستانا) الاجتماع ال 20 ل "مسار أستانا" بحضور وفود من سوريا وروسيا وإيران وتركيا، ووفود مراقبة من لبنان والأردن والعراق والأمم المتحدة. أهم الملفات التي بُحثت كانت مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا والنظام السوري، وتوفير الظروف الملائمة لعودة النازحين، وآليات التعاون مع المكون الكردي السوري. صدر عن الجانب الكازخستاني أن ذلك الاجتماع هو الأخير في "مسار أستانا" رغم صدور شبه نفي من وزير الخارجية الروسي.

العراق

- الإفراج عن 1.5 مليار دولار من أصل 2.7 - 3 مليار دولار المجمدة في العراق إلى إيران بعد موافقة الولايات المتحدة وبوساطة عُمانية. وتبلغ الأموال الكلية المجمدة والمتوقع الإفراج عنها بضوء المفاوضات بين أميركا وإيران 24 مليار دولار في العراق وكوريا الجنوبية والبنك الدولي.
- أكد الرئيس العراقي، عبد اللطيف رشيد وجود حوالي 600 ألف نازح يعيشون أوضاعاً صعبة. جاء ذلك خلال استقباله مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الإنمائي، عبدالله الدردري والوفد المرافق.
- زار أمير دولة قطر، ألشيخ تميم من حمد آل ثاني العراق وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني. تناولت المباحثات مجالات الطاقة والكهرباء والتجارة. وذكرت وكالة الأنباء العراقية أن البلدين وقعا "إعلان نوايا مشتركاً"، وعدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم من بينها إلغاء متطلبات التأشيرة لحاملي الجوازات الدبلوماسية.

الأردن

- عُقدت في عمان عدة اجتماعات بين وفدي الحكومة اليمنية والحوثيين حول تبادل الأسرى والمعتقلين وقضية المخفيين قسراً، ولم تسفر إلى أية نتائج، حيث أصر وفد الحكومة الشرعية على مبدأ "الكل مقابل الكل"، ورفض وفد الحوثيين ذلك.

السعودية

- أعلنت هيئة الإحصاء أن عدد سكان المملكة بلغ 32.2 مليون نسمة؛ 58.4٪ سعوديون، و41.6٪ مقيمون.
- افتتحت إيران سفارتها في الرياض بعد سبع سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية.
- اجتمع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي على هامش إجتماع "التحالف الدولي" ضد "داعش"، وتم خلاله تخصيص صندوق لمكافحة التنظيم، ودعم جهود العراق وسوريا في هذا المجال بقيمة 600 مليون دولار

اليمن

- تُوفي وأُصيب أكثر من 18 شخصاً معظمهم من النازحين بسبب السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي ألحقت أضراراً بنحو 22 ألف أسرة في 15 محافظة. أعلن الحوثيون أن عدد المنازل المتضررة في مناطق سيطرتهم بلغت 21 ألفاً، إضافةً إلى تضرر 159 قطعة من الأراضي الزراعية،

وحدوث 82 انهياراً صخرياً، و28 انهياراً في السدود والآبار وشبكات المياه.

- أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن مفتي الحوثيين، شمس الدين شرف الدين اتهم في خطبته أتباع "الديانة البهائية" المحتجزين بالردة والخيانة، وقال أنه: "يجب قتلهم في حال لم يتوبوا".

قطر والإمارات

- أعلنت الدولتان إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

الكويت

- أُجريت انتخابات نيابية لاختيار 50 عضواً في "مجلس الأمة" لولاية مدتها أربع سنوات، وقد دُعي 793 ألف ناخب للإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع. أظهرت النتائج فوز المعارضة ب 39 مقعداً، وانخفض تمثيل المرأة إلى مقعد واحد. تم لاحقاً تشكيل حكومة جديدة

مصر

- تمكن الشرطي محمد صلاح أن يمشي خمسة كلم ويفاجئ جنود الاحتلال الصهيوني عند معبر العوجة بين مصر وفلسطين ويقتل جنديين ومجندة ويصيب جنديين آخرين بجروح قبل أن يستشهد خلال تأديته عمليته البطولية.

السودان

- أبلغت وزارة الخارجية الأمين العام للأمم المتحدة أن رئيس البعثة الأممية إلى السودان، فولكر بيرتس شخص غير مرغوب فيه. رد المتحدث باسم الأمين العام، ستيفان دي جاريك أن: "اعتبار الحكومة السودانية موفد المنظمة الدولية شخصاً غير مرغوب فيها يتنافى ومبادئ الأمم المتحدة ولا يمكن تطبيقه".

- تصاعدت الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في الخرطوم وولايات إقليمي دارفور وكردفان، إضافة إلى دخول النزاعات القبلية في دارفور، وبعض التنظيمات المسلحة في كردفان على خط الاقتتال. لم تساهم هدنة لمدة 24 ساعة وأخرى لمدة ثلاثة أيام التي اتفق عليها مندوبو الجيش والدعم السريع في جدة برعاية سعودية ـ أميركية إلا في إيصال بعض المساعدات الإغاثية إلى مناطق النزاع.
- اغتيل والي ولاية غرب دارفور ومركزها مدينة الجنينة التي تعرضت إلى أعنف جولات القتال، خميس أبكر بعد اعتقاله. أتهم الجيش وعدة أطراف قوات الدعم السريع بعملية الخطف والإغتيال، وممثلو الدعم السريع ينفون

المغرب

- بعد أيام من زيارة وزير المواصلات في حكومة العدو الصهيوني، زار المغرب رئيس الكنيست وهو من أصل مغربي والتقى رئيس البرلمان، رشيد طالبي علمي. في الوقت نفسه تواجد فريق عسكري "إسرائيلي" يضم 12 جندياً وضابطاً من كتيبة غولاني الاستطلاعية للمشاركة في مناورات "الأسد الإفريقي 2023" في المغرب بمشاركة حوالي 8000 جندي من 18 دولة من بينها الولايات المتحدة الأميركية. هذا وقد شاركت "إسرائيل" العام الماضي على مستوى مراقبين عسكريين، وشاركت العام الحالي بشكل فعال. من جهة أخرى، نظم مئات المواطنين تظاهرة حاشدة في الرباط احتجاجاً على زيارة رئيس الكنيست الصهيوني، أمير أوحانا ورددوا: "من الرباط وفلسطين، شعب واحد مش شعبين"، و"فلسطين والمغرب أرض حرة، أوحانا يطلع برا".

مـقتطفـات دولـيّـة

- عُقدت في مولدوفا القمة الثانية للمجموعة الأوروبية السياسية بمشاركة 45 رئيس دولة ورئيس وزراء وقادة مؤسسات الإتحاد الأوروبي. ركزت المناقشات على أمن البنية التحتية لإمدادات الطاقة والإتصالات، ودعم أوكرانيا، والعلاقات الأوروبية البينية.
- عقد وزراء خارجية دول مجموعة "بريكس" اجتماعاً في مدينة كيب تاون بدولة جنوب أفريقيا، ودعوا إلى إعادة التوازن في النظام العالمي، واحتلت الحرب الروسية الأوكرانية الأولوية في المناقشات. حضر الاجتماع ممثلون عن 12 دولة من بينهم وزيري خارجية السعودية وإيران الذين عقدا اجتماعاً ثنائياً لمتابعة خطوات تنفيذ الاتفاق الموقع بينهما في بكين حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.
- التقى وزراء خارجية "منظمة شنغهاي للتعاون" في ولاية جوا الهندية لمناقشة الأمن الإقليمي. ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الهندية أن توسيع المنظمة لتضم إيران وروسيا البيضاء كانت من أهم البنود على جدول الأعمال.
- أرسلت الولايات المتحدة الأميركية والصين سفناً حربية للمشاركة في مناورات عسكرية بحرية متعددة الجنسيات في أندونيسيا رغم الخلافات الحادة بين البلدين في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- زار رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي الولايات المتحدة واجتمع مع الرئيس جو بايدن في البيت الأبيض، وتم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات في قطاعات متعددة أبرزها الدفاع والتكنولوجيا. تحاول الولايات المتحدة التعامل مع الهند كشريك استراتيجي رئيسي في آسيا لمواجهة النفوذ الصيني، وتقليص الهيمنة الروسية على السوق العسكرية الهندية، وتطويق مجموعة "بريكس".
- زار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الصين واجتمع مع الرئيس شي جينبينغ ووزير الخارجية. تناولت المباحثات مسائل تايوان والحرب الروسية الأوكرانية، والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
- أفادت صحيفة " فايننشل تايمز" أن السفير الإيراني في الأمم المتحدة، سعيد إيرواني أجرى لقاءات مع المبعوث الأميركي لإيران، روبرت مالي. وأشارت الإدارة الأميركية أن الاتفاق النووي عام 2015 ليس مدرجاً على جدول الأعمال رغم تركيب أجهزة مراقبة في محطتي فوردو ونطنز مباشرةً بعد اللقاءات. وتناولت المباحثات إمكانية إبرام صفقة تبادل للسجناء بين طهران وواشنطن التي تحاول إعادة ثلاثة من مواطنيها المحتجزين في إيران. هذا وكانت إيران قد أبرمت اتفاقاً مع بلجيكا بوساطة عُمانية قضت بإطلاق سراح الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي المدان بتهم إرهاب في بلجيكا مقابل إطلاق إيران سراح عامل الإغاثة البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل. وشملت الصفقة الإفراج عن مواطنين نمساويين إثنين.
- ذكرت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تفعيل كاميرات مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمركز إنتاج أجهزة الطرد المركزي في أصفهان.
- زار وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان إيران والتقى الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية. تناولت المباحثات الأمن الإقليمي والملاحة البحرية والممرات المائية، والعمل على تشكيل لجان اقتصادية وسياسية، ومكافحة الإتجار بالمخدرات، والتعاون الاقتصادي والتجاري. وتم افتتاح السفارة السعودية في طهران.
- زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون موسكو والتقى الرئيس بوتين، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى الحكومات والبلديات والوزارات تحت عنوان "الشراكة الاستراتيجية المعمقة". أعلن الرئيس الجزائري رغبة بلاده بالانضمام إلى مجموعة "بريكس"، والانتقال إلى التبادل بالعملات الوطنية لتقليص هيمنة الدولار.
- أقر مجلس النواب الأميركي بأكثرية 413 صوتاً مؤيداً و13 معارضاً تعيين مبعوث خاص ل "اتفاقيات إبراهام". وكان وزير الخارجية الأميركي قد صرح قبل سفره إلى السعودية للمشاركة في اجتماع "التحالف الدولي" ضد "داعش" أن "تطبيع العلاقات بين السعودية و"إسرائيل" يندرج ضمن المصالح الأمنية للولايات المتحدة".
- بعد سيطرة قوات "فاغنر" بقيادة يفغيني بريغوجين على المنشآت العسكرية والمطار في مقاطعة روستوف التي تدير موسكو معركتها ضد أوكرانيا منها، وتوجه بعض قواته باتجاه موسكو، وتهديد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن "الرد سيكون قاسياً"، تدخل الرئيس البيلاروسي، ألكسندر لوكاتشنكو وأجرى اتصالات مع بريغوجين بالتنسيق مع الرئيس بوتين مما أدى إلى انسحاب قوات فاغنر وعودتها إلى قواعدها مع وعود بوقف الملاحقة القضائية للمسؤولين في "فاغنر".
- أسفرت الحرائق الناتجة عن الاحتباس الحراري وموجة الجفاف التي تطال أجزاء واسعة من نصف الكرة الأرضية الشمالي عن إتلاف 4.5 مليون هكتار من الغابات في شرق وغرب كندا، ووصلت موجات الدخان إلى 12 ولاية في الولايات المتحدة الأميركية ، مما اضطر السلطات إلى توزيع كمامات للوقاية.
- أفاد تقرير للبنك الدولي أن التكلفة الاقتصادية للعواصف الرملية والترابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصل إلى 150 مليار دولار سنوياً، ما يعادل 2.5٪ من إجمالي الناتج المحلي لمعظم بلدان المنطقة.
- بسبب ضعف طلابها نتيجة استخدام "الشاشات الرقمية" في التعليم، عادت السويد إلى استعمال الورق والكتب الورقية والدفاتر والأقلام، وخصصت وزارة التربية 685 مليون كرون لتأمين المستلزمات.

* * * *

لمن يسأل عن ثورة ١٧ - ٣٠ تموز : نقول له

محسن يوسف

تموز ثورة الأحرار في العراق ،هو فرحُ الآتين لبناء الغد، هو لغة النصر والمجد ،هو رمزُ الرِّفعة والمنعة ،هو ذلك السَّيلُ الجارف من الجماهير التي جاعت إلى الحرية، هو ثورة الرفاق الذين نسجوا من خيوط الشمس شالاً لعروبةٍ استفاقت بعد طول سُباتْ،...هو ذلك المارد الذي انتفض على الجهل والتخلف هو تلك النهضة التي أقلقت القوى التي تهوى استعمار واستعباد الآخرين، هو الثورة التي صانت الثروة ،هو التأميم والتعليم والتخطيط والتنظيم، هو الصناعة المتقدمة والزراعة الحديثة هو الجيش القوي الذي يحمي الحدود ويبني مع الأشرار السدود ...هو ثورة الوعي التي ساهمت في نقل العراق إلى مصافي الدول المتقدمة بفترة وجيزة وبطفرة نوعية...

هو ثورة جعلت العراق قلب الأمة العربية النابض بالعطاء والحب هو ثورة المعجزات الوطنية والمشاريع القومية التي صنعتها قيادة استثنائية كان لكفاءاتها العلمية والإدارية الدور الأبرز في تحقيقها بشهادة الأعداء قبل الأصدقاء ولأنه كل هذا تكالب عليه الأعداء ومع الأسف كان للعملاء والخونة دوراً محورياً في عملية الإنقضاض على مكتسباتها ...ذاك انه حين تنهار منظومة القيم، تتداخل الخنادق، وترتفع الأصوات المشحونة بالحقد التي تغذيها مراكز الاستقطاب الدولية والإقليمية...

نستذكر هذه الأيام ونحن على بعد أسابيع معدودة ثورة العز والفخار ،لشحن الذاكرة ولتزويد الجيل الصاعد الذي تفتح وعيه على غزو العراق ولتوضيح الصورة أمامه عن أسباب ودوافع الغزاة واتباعهم لتدمير منجزات ثورتنا

المجيدة ...فتوزعت الأدوار بين الغزو البربري والميليشيات الظلامية التي عاثت في العراق تدميراً وتقتيلا بإرهابٍ دولي منظم وفوضوية ميليشياوية كان لفرق الموت من خلالها الدور الفاضح في تصفية العلماء والرفاق والقادة...

فرفاقنا الذين صنعوا الثورة وتمرَّسوا في عملية بناء الدولة ورسموا سياسة العراق بعقول منفتحة ومسؤولية تاريخية هم الآن إما مقاومين في مواقع متقدمة وإما شهداء وإما مناضلين معتقلين في سجون الاحتلال وأعوانه وإما مغيبين في دهاليز ميليشيات العتمة

تحيةً لثورة تموز المجيدة وتحية للعراق الذي لا بد أن يُعيدَ بناء ذاته لينهض من جديد بثورةٍ تقتلعُ الغزو ومن والاه....

نموت ويبقى البعث في دمنا

محسن يوسف

نعم رأيناهُ لا يَغشى بنا البَصَرُ
شموخٌ به كلُّ مجدِ الأرض يُخْتصرُ
منْ اسرجَ الخيلَ كي تسمو مروءتهُ
فنُدركُ عندها أنَّهُ لا شكَّ منتصِرُ
ودربُ الحقِّ وإنْ ضاقتْ مسالكُها
سنعبُرها وقلوبنا بالآلامِ تعتصِرُ
حتى سهامُ الغدرِ لا نخشى توابعها
عند الشدائد بحبلِ الصَّبر نأتزرُ

فدمُ الشهادة في الصِّعابِ مِدادُنا
لا نستكينُ على الأوجاعِ نصطبرُ
عنواننا يبقى العراقُ وإنْ بهِ
عصفتْ رياحٌ عصيٌّ ليسَ ينكسِرُ
ما دام من صدَّامهِ يرثُ الإبا
أهلُ الفداء وتعلو راية الظَّفرِ
فالحقُّ حتماً لن يظلَّ مُغَيَّباً
والبذلُ ما عاد علينا اليوم يقتصرُ نموتُ ونحيا ويبقى البعث في دمنا
ولا تفِكُّ عُراها عندنا الأُصَرُ...

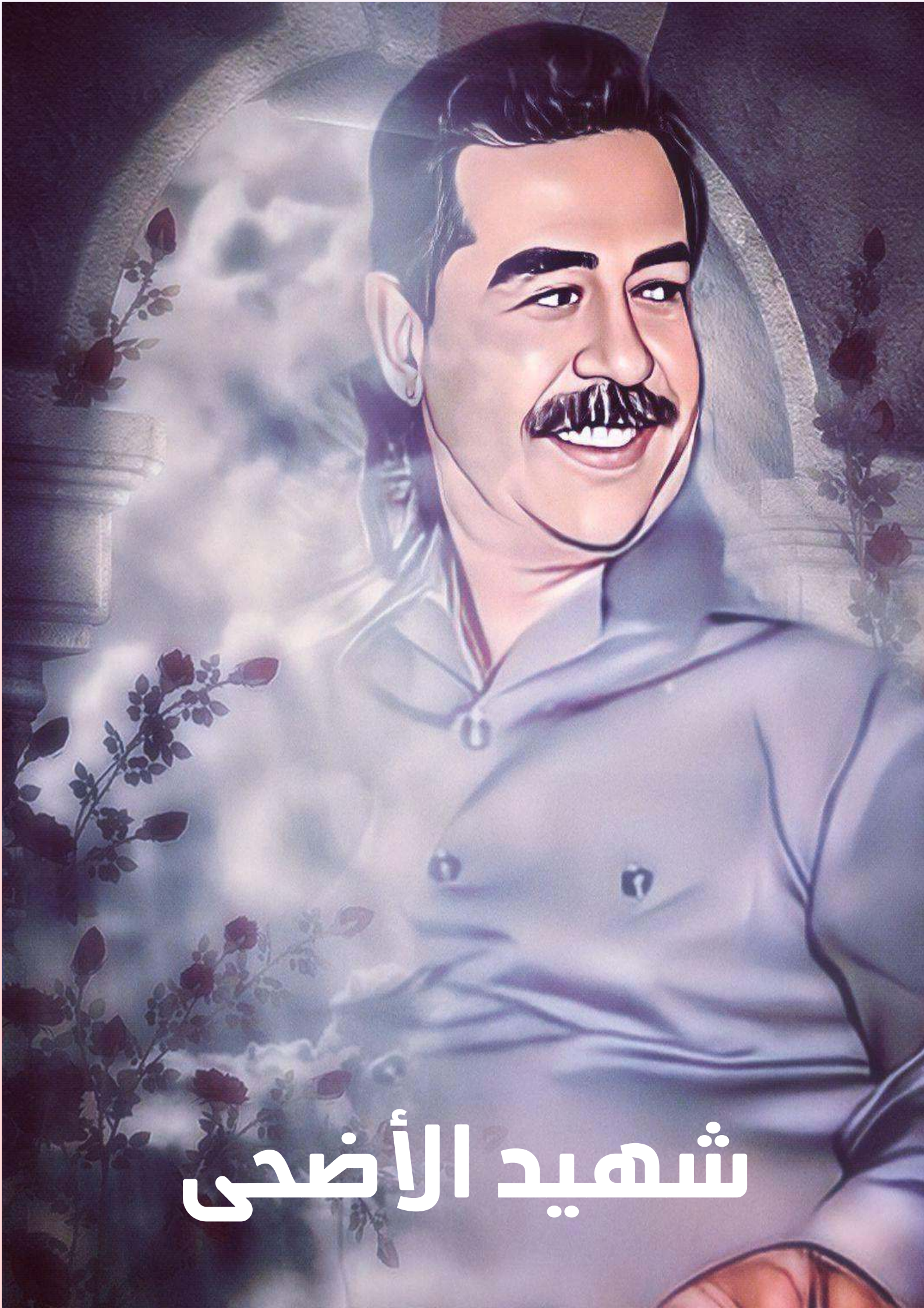
شهيد الأضحى